الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن

إعداد الطالبة

شهد نمر أبو الفول

بإشراف الدكتور

احمد عبد الرحيم الدحيات

استاذ مشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في تخصص المحاسبة

كلية الدراسات العليا

جامعة البلقاء التطبيقية

السلط – الأردن

آب ، 2021

نوقشت هذه الرسالة (الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن) وأجيزت بتاريخ 12/ 2021/8.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د.احمد عبد الرحيم دحيات، رئيساً أستاذ مشارك، المحاسبة	.....
أ.د نضال عمر زلوم، عضواً أستاذ دكتور، المحاسبة	.....
د. محمد محمود حميدات، عضواً أستاذ مشارك، المحاسبة	.....
أ.د عبد الرحمن خالد الدلابيح، عضواً أستاذ دكتور، المحاسبة، جامعة آل البيت	.....

تعهد وإقرار

أنا الطالبة **(شهد نمر أبو الفول)** الموقعة أدناه أقر بأن جميع المعلومات الواردة في رسالة الماجستير بعنوان **(الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن)** بإشراف **(الدكتور/ احمد عبد الرحيم الدحيات)** من إنتاجي الشخصي خلال دراستي في جامعة البلقاء التطبيقية، وأتحمل كافة المسؤوليات المترتبة في حال ثبوت عكس ذلك، كما أفوض الجامعة حق تصوير الرسالة، كلياً أو جزئياً وذلك لغايات البحث العلمي والتبادل مع المؤسسات التعليمية والبحثية والجامعات.

الاسم: شهد نمر أبو الفول

التوقيع:.....

إهداء

إلى من علمني كيف أقف بكل ثبات وشموخ إلى أبي العطوف قدوتي وسندي مثلي الأعلى في الحياة

إلى أمي الحنونة ... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها فهي فرحة عمري ومثال العطاء والتفاني دائما ما كانت تقدم سعادتي وراحتي على سعادتها

إلى أخوتي عضدي وسندي ومشاركي أحزاني قبل أفراحي

إلى شريكي في الحياة ورفيق الدرب من لم يبخل بمساعدتي يوما

إلى ابنة أخي التي كانت دائما مثالا للقوة كالماس رغم صغر سنها

إلى زملائي وأصدقائي وكل من دعا لي بالخير

أهديكم بحثي العلمي الذي لم يكن ليتم لولا دعمكم، أتمنى أن ينال رضاكم

شهد نمر أبو الفول

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف على رسالتي الدكتور **(احمد عبد الرحيم الدحيات)** الذي لطالما قدم لي كل طرق المساعدة وكان عونا لي وكانت أبوابه دوما مفتوحة لتقديم ما لديه من علم ومعرفة لتوجيهي في إعداد رسالتي.

واقدم الشكر الجزيل لجامعتي الحبيبية كلية عمان الجامعية التي كنت في رباعها في المرحلتين الجامعيتين واشكر جميع اعضاء الهيئة التدريسية على تقديم خبرتهم وعلمهم.

واشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على حضورهم وملاحظاتهم القيمة التي ساهمت في رفع قيمة البحث الأكاديمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسيد **(بلال الحلالمة)** مشرف التقارير المالية في الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين لما قدمه من معلومات قيّمة ومساعدة فنية في تطوير الاستبيان والاكتواري **(علاء قراعين)** على تقديم المساعدة في ما يتعلق بفهم جزئية معيار التأمين من الناحية العملية واشكر الاساتذة الكرام الذين تفضلو بتحكيم الاستبيان.

واشكر زميلي **(رعد الخشمان)** لمساعدته الدائمة في الأمور الفنية للبحث

وأخيراً وليس أخراً اشكر كل من ساندني لإتمام هذه الرسالة

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
أعضاء لجنة المناقشة	ب
تعهد وإقرار	ج
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ي
قائمة الملاحق	ي
قائمة الاختصارات	ك
الملخص باللغة العربية	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة	4
1-3 أهمية الدراسة	5
1-4 أهداف الدراسة	7
1-6 فرضيات الدراسة	8
1-7 التعريفات الإجرائية	9
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" رقم (17)	
2-1-1 تمهيد	12
2-1-2 ماهية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين".....	13
2-1-3 متطلبات المعيار الرئيسة.....	16
2-1-4 الاختلاف بين معياري الإبلاغ المالي لعقود التأمين (4) ومعيار (17)	20
2-1-5 الانتقال لتطبيق معيار (17)	26
2-1-6 نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" IFRS 17	27
2-1-7 هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" IFRS 17	30

الموضوع	رقم الصفحة
2-1-8 الاعتراف	33
2-1-9 القياس	34
2-1-10 عقود الاستثمار مع عوامل المشاركة النقدية	47
2-1-11 العرض	49
2-1-12 الافصاح	50
المبحث الثاني: الملاءة المالية	
2-2-1 تمهيد	51
2-2-2 مفهوم الأداء المالي	52
2-2-3 العوامل المؤثرة في الأداء المالي	54
2-2-4 طرق قياس الأداء المالي	56
2-2-5 تعريف الملاءة المالية	57
2-2-6 أهمية الملاءة المالية.....	58
2-2-7 هامش الملاءة لشركات التامين	59
2-2-8 كيفية تحديد الملاءة المالية.....	60
2-2-9 كيفية محافظة الشركات على ملاءتها المالية	60
2-2-10 أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين	62
2-2-11 قياس هامش الملاءة في الأردن	62
المبحث الثالث: التأمين	
2-3-1 تمهيد	64
2-3-2 مفهوم التأمين	64
2-3-3 نشأة التأمين	66
2-3-4 الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتأمين	68
2-3-5 نبذة تاريخية عن شركات التأمين في الأردن	70
2-3-6 تنظيم قطاع التأمين في الأردن	73
2-3-7 أنواع التأمين في الأردن	73
2-3-8 إعادة التأمين	76
2-3-9 دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي الأردني	77
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	

الموضوع	رقم الصفحة
2-4-1 الدراسات باللغة العربية	79
2-4-2 الدراسات باللغة الإنجليزية	82
2-4-3 ملخص الدراسات السابقة	90
2-4-4 ما يميز الدراسة الحالية	95
الفصل الثالث: منهجية الدراسة الطريقة والإجراءات	
3-1 تمهيد	97
3-2 منهجية الدراسة	97
3-3 مجتمع وعينة الدراسة	98
3-4 مصادر جمع البيانات	100
3-5 أداة الدراسة	101
3-6 صدق وثبات أداة الدراسة	102
3-7 اختبار التوزيع الطبيعي	105
3-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	107
الفصل الرابع: نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
4-1 تمهيد	109
4-2 وصف خصائص عينة الدراسة	110
4-3 الإحصاء الوصفي لنتائج محاور الدراسة	112
4-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة	118
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5-1 نتائج الدراسة	123
5-2 توصيات الدراسة	127
المصادر والمراجع	128
الملاحق	148
الملخص باللغة الانجليزية	164

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	الاختلاف بين معياري الإبلاغ المالي لعقود التأمين معيار (4) ومعيار (17)	20
2	ملخص الدراسات السابقة	90
3	توزيع فقرات أداة الدراسة التي تقيس محاورها	101
4	درجة ارتباط كل فقرة بالمحور الذي تنتمي إليه	102
5	قياس الثبات بالاعتماد على اختبار Cronbach Alpha	105
6	نتائج اختبار (K-S) للكشف عن توزيع البيانات اعتدالياً	105
7	التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الديموغرافية للأفراد المجيبين	110
8	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المبحوثين نحو الأثر المتوقع لتطبيق معيار 17 على رأس المال المتوفر	113
9	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المبحوثين نحو الأثر المتوقع لتطبيق معيار 17 على رأس المال المطلوب	115
10	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	119
11	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	120
12	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	121

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1	أسماء شركات التامين الأردنية ورأسمال كل شركة	98
2	مرحلة توزيع أداة الدراسة بعد تحديد مجتمع الدراسة وصولاً إلى عينة الدراسة	900
3	سلم ليكرت الخماسي	100
4	التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة	106
5	الأساليب التي تم استخدامها في الدراسة	107
6	قواعد القرار لقبول أو رفض الفرضية العدمية (Ho)	118

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
1	معادلة هامش الملاءة	149
2	رأس المال المتوفر	150
3	رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات	151
4	رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية	152
5	رأس المال المطلوب مقابل معيدي التأمين	153
6	رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة	154
7	تعليمات هامش الملاءة المالية	155
8	أداة الدراسة (الاستبانة)	157
9	أسماء السادة محكمين أداة الدراسة	163

قائمة الاختصارات

مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	**IASB**
المعايير الدولية للتقارير المالية	International Financial Reporting Standards	**IFRS**
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	**IAS**
بيان المركز المالي	Statement Of Financial Position	**SOFP**
بيان الربح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر	Statement Of Profit Lose and other Comprehensive Income	**SOPLOCI**
بيان التغيرات في حقوق الملكية	Statement Of Changing In Equity	**SOCIE**
المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة	General Accepted Accounting Principles	**GAAP**
منهج الرسوم المتغيرة	Variable Fee Approach	**VFA**
دخل أو مصروفات تمويل التامين	Insurance Finance Income Or Expenses	**IFIE**
الدخل الشامل الأخر	Other Comprehensive Income	**OCI**
مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	International Public Sector Accounting Standards Board	**IPSASB**
القيمة الحالية	Present Value	**PV**
هامش الخدمة التعاقدية	Contractual Services Margin	**CSM**
التزامات التغطية المتبقية	Liability For Remaining Coverage	**LRC**
مسؤولية المتطلبات المتكبدة	Liability for Incurred Claims	**LIC**
مجلس معاير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	**FASB**
العائد على حقوق الملكية	Retuned On Equity	**ROE**
العائد على الأصول	Retuned On Assets	**ROA**
الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية	Standard Deviation Retuned On Equity	**SDROE**
الانحراف المعياري للعائد على الأصول	Standard Deviation Retuned On Assets	**SDROA**
نسبة مخصصات خسائر القروض إلى صافي القروض	Loan Loss Provision	**LLP**
شركة كي بي ام جي	Klynveld Peat Marwick Goerdeler	**KPMG**
شركة ايرنست اند ينج	Ernst Young	**EY**

الملخص

الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن

إعداد الطالبة

شهد نمر أبو الفول

بإشراف الدكتور

احمد عبد الرحيم الدحيات

هدفت هذه الدراسة لمعرفة ان كان هناك أثر متوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين العاملة في الأردن والذي سيتم تطبيقه مع بداية عام (2023). ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي، حيث تم توزيع (157) استبانه على مجتمع الدراسة والذي يتكون من شركات التأمين الأردنية والبالغ عددها (24) شركة وتم استرداد (127) استبانه، اذ شملت وحدة المعاينة (المدراء الماليين، المدققين الماليين، و المحاسبين). وتمثلت متغيّرات الدراسة في بيان الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين . ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على العديد من الاختبارات الإحصائية اللازمة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS حيث أظهرت نتيجة الدراسة أن هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن وعلى بنود هامش الملاءة المالية الرئيسية المتمثلة برأس المال المتوفر ورأس المال المطلوب بناءا على النتائج الواردة أعلاه أوصت الدراسة بإعادة النظر في تعليمات هامش الملاءة المالية بناء على التغيرات التي يمكن أن تحدث نتيجة تطبيق المعيار كما توصي الباحثة بزيادة الأبحاث المتعلقة بالمعيار.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي الدولي (17)، عقود التأمين، هامش الملاءة المالية، شركات التأمين العاملة في الأردن .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة.

2-1 مشكلة الدراسة.

3-1 أهمية الدراسة.

4-1 أهداف الدراسة.

5-1 أنموذج الدراسة.

6-1 فرضيات الدراسة.

7-1 التعريفات الإجرائية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

نظرًا لأهمية قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي ودوره الفعَال في دفع عجلة النموّ الاقتصادي والاجتماعي وتقديمه للعديد من الخدمات التأمينية للأفراد والمنظمات، فقد لاقت شركات التأمين اهتمامًا بارزًا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي قام بدوره بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" والذي سيتم تطبيقه مع بداية (2023) والذي حل بديلًا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (4) الذي صدر بشكل مؤقت آنذاك لحين تطوير معيار أكثر شمولية فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأمين في البيانات المالية للشركات، مما يساهم في تقديم معلومات ملائمة وموثوقة للمستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2020).

حيث جاء المعيار الجديد ليقدم إطارًا فكريًا شاملاً وموحدًا للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأمين في البيانات المالية ولحل المشاكل والتحديات التي واجهت الشركات أثناء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (4). حيث من المتوقع أن يساهم تطبيق المعيار الجديد في تحسين جودة الإبلاغ المالي وتقديم معلومات أكثر شفافية ومصداقية ومرونة للمستخدمين وزيادة جودة التقارير المالية (Dahiyat & Owais, 2020). كما أن المعيار الجديد يُلزم الشركات باستخدام تقديرات مبنية على افتراضات حالية تتماشى مع المعلومات السوقية لتعكس توقيت وطبيعة وقيمة وعدم التأكد من التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بعقود التأمين. كما جاء المعيار لمحاولة حل مشكلة عرض الإيرادات والالتزامات لما هنالك من اختلاف واضح بطريقة العرض بين شركات التأمين والذي كان سببًا رئيسيًا في صعوبة تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين البيانات المالية لتلك الشركات (غالي والفار، 2018).

وسيتم تطبيق المعيار بشكل رئيسي على قطاع التأمين الذي يعد بدوره أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الأردن، والتي لها دور كبير في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب الإحصائيات فإن الاتحاد الأردني لشركات التأمين يضم (24) شركة مجازة لممارسة أعمال التأمين، توزعت كالآتي: (15) شركة تزاول التأمين على الحياة بالإضافة إلى التأمينات العامة، (7) شركات تزاول التأمينات العامة من ضمنها التأمين الطبي، شركة واحدة تزاول التأمينات العامة باستثناء التأمين الطبي، وأخيرًا، فرع شركة تأمين أجنبية واحدة تزاول تأمينات الحياة والتأمين الصحي، بحيث لا يوجد شركة متخصصة في مجال إعادة التأمين ضمن البيئة الأردنية (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2020).

وقد شهد قطاع التأمين في الأردن انخفاض في عدد من المؤشرات، حيث أظهرت النتائج الإجمالية لقطاع التأمين الأردني في 31 تموز 2020، انخفاضًا في أقساط التأمين المكتتبة حيث كان أجمالي الأقساط (358,326,492) دينارًا مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، حيث كان إجمالي الأقساط (368,776,678) دينارًا أي ما يعادل معدل انخفاض بنسبة 3% تقريبا. كما انخفض إجمالي التعويضات المدفوعة لسوق التأمين في 31 تموز 2020، حيث كان (221,635,825) دينارًا مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، حيث كان إجمالي التعويضات (276,830,741) دينارًا أي ما يعادل معدل انخفاض بنسبة 25% تقريبا (بانوراما التأمين، 2020).

تعد نسب الملاءة وخاصة هامش الملاءة المالية من النسب المالية الهامة في قياس الأداء المالي لشركات التأمين، والتي تتمثل في قدرة الشركة على سداد التزاماتها في تاريخ استحقاقها، كما وتهدف نسب مؤشرات الملاءة المالية إلى تحليل السياسة التمويلية للشركة واعتمادها على الديون في تمويل أصولها (مركز البحوث والدراسات، 2020). وبناءً على ما سبق، واستنادًا للدراسات السابقة في نفس السياق، فإننا نسعى إلى معرفة أن كان هناك المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن.

1-2 مشكلة الدراسة:

يعتبر استقرار الوضع المالي من أهم الأمور التي تسعى شركات التأمين للمحافظة عليه ويمكن التنبؤ بهذه الحالة عن طريق مراقبة المؤشرات المالية لشركات التأمين، ومن أهم هذه المؤشرات هامش الملاءة المالية والذي يعتبر أساساً تنظيمياً يطبق على جميع شركات التأمين العاملة في الأردن،حيث تعتبر معايير هامش الملاءة المالية الأساس الرئيسي للوفاء بالتزامات حامل وثيقة التأمين وإدارة مخاطر التأمين. وكذلك جاء معيار الإبلاغ المالي رقم 17 لاستكمال ما جاء به معيار 4 ليقوم بتنظيم وتحسين المعالجة المحاسبية لعقود التأمين (سلامة،2017)، وكذلك تحديد متطلبات إضافية لاحتساب العديد من المؤشرات المالية والإفصاح عنها. قد جاءت هذه الدراسة لتحليل الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن.

وبناًء على ما سبق، فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: هل هناك أثر متوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن؟

ويمكن تقسيم السؤال الرئيسي الى سؤالين فرعيين هما:

1- هل هناك أثر متوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) على كل من قيمة رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن؟

2- هل هناك أثر متوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) على كل من قيمة رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن؟

1-3 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع قيد البحث وهو تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن، ويمكن تلخيص أهميتها من خلال المحاور التالية:

المحور النظري:

تتمثل أهمية الدراسة العلمية في ندّرة الأبحاث التي تناولت الحديث عنه وخاصة في البيئة الأردنية كونه من الإصدارات الحديثة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي سيتم تطبيقه بدءًا من عام (2023)، كما تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي ربطت اتجاهات العاملين نحو الأثر المتوقع لتطبيق بهامش الملاءة المالية حسب علم الباحثة، وتعد هذه الدراسة أيضا استكمالًا للجهود والدراسات المبذولة سابقًا في نفس السياق وتعد الدراسة الأولى في الأردن حسب علم الباحثة التي تناولت الحديث عن الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) على مؤشرات الأداء وخاصة هامش الملاءة المالية .

المحور العملي:

تتمثل أهمية البحث العملية في حاجة شركات التأمين إلى تعميق المفاهيم والتغيرات المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التأمين قبل البدء في تطبيقه مع بداية عام (2023)، كما تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الميزات التي جاء بها المعيار الجديد. بالإضافة إلى أن هامش الملاءة المالية تهم شريحة كبيرة من مستخدمي البيانات المالية لشركات التأمين الأردنية.

أهمية القطاع المبحوث:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية في الأردن لما له مساهمة واضحة في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة، في إحصائيات المؤشرات المالية لأداء قطاع التأمين فقد بلغ إجمالي أقساط التأمين لعام 2020 (594) مليون دينار وبلغ إجمالي التعويضات المدفوعة للتأمين (411.1) مليون دينار أردني ويترتب عليه احتساب نسبة إجمالي أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.9%) لعام 2020 (الموقع الرسمي وزارة الصناعة والتجارة و التموين، 2021)

ومن الجدير بالذكر أن مؤشرات قطاع التأمين في النصف الأول من العام الحالي قد شهدت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020 فان إجمالي أقساط التأمين شهدت ارتفاعاً بنسبة 8.3% حيث كانت 322 مليون دينار في النصف الأول من عام 2020 وأصبحت 336 مليون دينار في النصف الأول من عام 2021 . كما أن إجمالي تعويضات التأمين شهدت ارتفاعاً بنسبة 25% حيث كانت 18مليون دينار في النصف الأول من عام 2020 وأصبحت 230 مليون دينار في النصف الأول 2021 (البنك المركزي،2021)

1-4 أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة ان كان هناك أثر متوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن

كما هدفت هذه الدراسة للوصول إلى نتائج وتوصيات وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

معرفة إن كان هناك أثر متوقع لتطبيق المعيار المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن

- معرفة إن كان هناك أثر متوقع لتطبيق المعيار المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن
- توفير إطار نظري عن معيار الإبلاغ المالي (17) يهم الباحثين وذوي العلاقة، خاصة في ظل حداثة المعيار.
- تقديم توصيات مناسبة للجهات ذات العلاقة بناءً على نتائج الدراسة .

1-6 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية Ho: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن . ويندرج عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى Ho.1:** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) "عقود التأمين" على قيمة رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن.
- **الفرضية الفرعية الثانية Ho.2:** لا أثر ذو دلالة إحصائي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) "عقود التأمين" على قيمة رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن.

1-7 التعريفات الإجرائية:

- **هامش الملاءة في شركات التأمين**[1]: عبارة عن رأس المال المتوفر مقسوما على مجموع رأس المال المطلوب على أن تقل هذه النسبة عن (150%)، حيث أن رأس المال المتوفر يتكون من رأس المال الأساسي ورأس المالي الإضافي، ورأس المال المطلوب يتكون من عدد من البنود وهي:
  - رأس المال المطلوب مقارنة بمخاطر الموجودات
  - رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية
  - رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين
  - رأس المال المطلوب مقابل مخاطر التأمين

معيار الإبلاغ المالي (17):[2] هو معيار واجب التطبيق مع بداية (2023) وسيحل بديلاً عن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) الذي صدر بشكل مؤقت سابقاً.

---

[1] علماً بأنه سيتم التطرق إلى هامش الملاءة بشكل مفصل في الفصل الثاني.

[2] علماً بأنه سيتم الشرح بشكل أوسع في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" رقم (17).

المبحث الثاني: الملاءة المالية في تحسين الأداء المالي.

المبحث الثالث: التأمين.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني
الأدب النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية وأبرز مساهم في الناتج الإجمالي المحلي، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بباقي القطاعات الاقتصادية، ويساهم في إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها الأصول الاقتصادية في مختلف القطاعات، ولهذا حرصت هيئة التأمين على تحديث التشريعات المنظمة للنشاط التأميني لتفعيل دور قطاع التأمين (مركز ايداع الأوراق المالية،2021)، وتعتبر الملاءة الأساس الذي يقوم عليه مستقبل صناعة التأمين، حيث تظهر أهميتها في توفير الحماية لمصالح حاملي وثائق التأمين من خلال الوفاء باستحقاقاتهم في الأوقات المحددة، كما أنها تعتبر ضمانة لنجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية (عبد الفتاح وآخرون، 2019).

سيتناول هذا الفصل الأدب النظري، والدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية، وسيشتمل الأدب النظري على ثلاثة مباحث، كالآتي:

المبحث الأول: معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" رقم (17).

المبحث الثاني: الملاءة المالية في تحسين الأداء المالي.

المبحث الثالث: التأمين.

أما **المبحث الرابع:** سيشتمل على الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية، والتعقيب عليها، وإبراز أهم ما تميزت به هذه الدراسة عن سابقاتها.

المبحث الأول

معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" رقم (17)

2-1-1 تمهيد:

في القرن العشرين؛ واجهت العديد من الشركات حول العالم في بداية عملها الكثير من المشكلات أثناء إعداد بياناتها المالية، لأنها كانت ملزمة بالامتثال لمبادئ المحاسبة في البلد الذي أُنشِأت أو فتحت أحد فروعها فيه، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى توحيد معايير المحاسبة وأدت هذه الحاجة إلى ظهور قواعد موحدة لإعداد البيانات المالية وصياغتها بصورة معايير محاسبية دولية، وهذا بدوره أدى إلى تطوير وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Nag, 2015)، وتسعى معايير المحاسبة في جميع أنحاء العالم حاليًا إلى اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من أجل تقليل الفجوات التنظيمية وتعزيز مصداقية وجودة البيانات المالية لكيانات الأعمال في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن تصبح جودة التقارير المالية أفضل لأنها ستحد من المخاطر الأخلاقية في البيانات المالية المرتبطة بإدارة الأرباح من خلال سياسة الاستحقاق (Arum, 2018).

ولذلك فإن معظم البلدان التي لديها نظام مالي مستقر تستخدم تلك المعايير أو تقوم بالتحضير لاعتمادها بغرض الإفصاح عن أدائها المالي والإبلاغ عنه، حيث تريد كل دولة أن تكون شركاتها مفهومة بشكل متسق وأكثر شفافية عبر الأنظمة العالمية، وقد امتثلت بالفعل أكثر من (120) دولة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حتى الآن ومن بينها الأردن (Nayak *et al.*, 2020)، ومن ثم فإن شركات التأمين لديها العديد من الخيارات للتخفيف من مخاطر الالتزام التي تتمثل في معدل الفائدة والتدفقات النقدية؛ ومن منظور اقتصادي، قد تستجيب تلك التحوطات للمخاطر الكلية أو الجزئية لأنها تؤثر على الالتزامات، ومن هذه المخاطر التضخم والوفاة والتقادم

وطول العمر، أو عدم التوافق بين القيمة العادلة والتغيرات في التدفقات النقدية لالتزامات عقد التأمين ودعم الأصول. ومع ذلك، قد تسفر أنشطة التحوط الاقتصادي عن عدم تطابق محاسبي، ويرجع ذلك إلى الاختلافات بين طريقة المطابقة الاقتصادية المستخدمة وكيفية المحاسبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (17) (Sarhan, 2020).

وفي هذا السياق، أصدر مجلس المعايير الدولية في 2017/5/18 المعيار الدولي للتقارير المالية (17) في "عقود التأمين"، وهو يتضمن مقاييس جديدة ومبتكرة لقياس عقود التأمين التي تؤثر على قيمة مطلوبات وأصول شركات التأمين وتؤدي بالتالي إلى التغيير في هامش الملاءة المالية لشركات التأمين سلباً أو إيجاباً مما سيؤثر على قدرتها الائتمانية ومن ثم حجم أعمالها في الأسواق (الزبيدي والمشهداني، 2020) وبعد انتهاء الفترة المنوطة باستخدام معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) سيحل محله معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) لعقود التأمين (Dahiyat & Owais, 2021). حيث ألزم قانون الشركات الأردني شركات التأمين بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) رسميًا في 31 آذار 2023. (مركز إيداع الأوراق المالية، 2021).

2-1-2 ماهية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين"

تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أداة رئيسية لصنع القرار، لا سيما فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بأسواق رأس المال، كما توفر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل أساسي معلومات مناسبة وموضوعية وكافية للمستثمرين وصناع القرار؛ لذلك، فهي تدعم عملية اتخاذ القرارات الصحيحة وفي الوقت المناسب، ومن هنا فإن الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أمر ضروري عند إعداد التقارير المالية من أجل تعزيز مستوى المصداقية والشفافية (Altaji & Alokdeh, 2019)، ومن جانبه، يعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية

عن معايير إعداد التقارير المالية التي تنطبق بشكل مثالي على التقارير المالية من قبل كيانات المصلحة العامة في جميع أنحاء العالم. وبين عامي 1973 و2000، تم إصدار المعايير الدولية من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وهي هيئة تأسست في عام 1973 من قبل هيئات المحاسبة المهنية في أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وأيرلندا والولايات المتحدة آنذاك، وتم وصف تصريحات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بأنها معايير المحاسبة الدولية (IAS)، ومنذ نيسان 2001، تم تولي مهمة وضع القواعد هذه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي تم تشكيله حديثًا (IASC) ;,2019Singh *et al.*) (Zakari, 2017، ولذلك فإن معايير المحاسبة المالية الدولية هو المفهوم الجديد للتقارير المالية والتواصل مع المستثمرين الحاليين والمحتملين، وكونه مفهوماً جديداً فهو ليس مألوفًا تمامًا لكيانات الشركات الأردنية، وبالنظر إلى ازدهار الاقتصاد الأردني والمزايا التي سيوفرها هذا الاعتماد، يوصى بشدة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Adhana, 2015) وقد تباينت تعاريفها ولكنها اتفقت من حيث المضمون.

وقبل التعرف على مفهوم معيار الإبلاغ المالي الدولي لا بد من التعرف على مفهوم معايير المحاسبة المالية الدولية، وقد عرفه Nag (2015) بأنه مجموعة من المعايير المحاسبية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وهي تساعد الإدارة العليا على تحليل أداء المنظمة مع منافسيها، ويعرفه Singh *et al.* (2019) بأنه المعايير والتفسيرات والإطار لإعداد وعرض البيانات المالية المعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

ومن هنا يظهر مفهوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، فقد عرفه Zakari (2017) بأنه معيار دولي لإعداد التقارير المالية صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وهي منظمة مستقلة مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن مقرها لندن في المملكة المتحدة، كما يعرفه Salah (2020) بأنه نهج قائم على المبادئ يوفر إرشادات أقل حول كيفية التعامل مع

المعاملات، ويوفر قدرًا كبيرًا من المرونة للإدارة للاختيار من بين عدد من البدائل المحاسبية، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة إدارة الأرباح في البلدان النامية بسبب ضعف المؤسسات، وضعف ممارسات إدارة الشركات، والبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة، وبالتالي، عدم نجاح تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

ويعتمد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) على "مفهوم المخاطر والمكافآت"، والذي يتطلب تصنيف عقود التمويل أو التشغيل وفقًا لمعايير محددة ,(Wong & Joshi2015)ولذلك يعرف Rajala (2020) معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) بأنه معيار محاسبي جديد لعقود التأمين الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 2017، ومن المقرر أن يصبح ساريًا في بداية عام (2023)، حيث يحل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4، والذي تم تصميمه للعمل كمعيار مؤقت من شأنه أن يقلل الاختلافات في ممارسات محاسبة التأمين، في حين أن المعيار الدولي للتقارير المالية 4 يقلل من التفاوتات في محاسبة التأمين، وعليه فإن شركات التأمين ستواصل استخدام مجموعة متنوعة من السياسات المحاسبية في تقييم عقود التأمين المماثلة، وعلى النقيض من ذلك، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) إلى إنشاء سياسة محاسبية دولية وحيدة لاستخدامها في عقود التأمين.

وفي ضوء ما تم ذكره، ومن وجهة نظر الباحثة فإن المعيار الدولي للتقارير المالية (17) يحدد مبادئ القياس والعرض والإفصاح والاعتراف بعقود التأمين ضمن نطاق المعيار، بهدف تحسين جودة التقارير المالية، وضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات ذات العلاقة، والتي تمثل تلك العقود بإخلاص.

2-1-3 متطلبات المعيار الرئيسة:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي عرض البيانات المالية داخل مجموعة كاملة من البيانات المالية التي تتضمن بيان المركز المالي (SOFP)، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل (SOPLOCI)، وبيان التغيرات في حقوق الملكية (SOCIE) وبيان التدفقات النقدية (Segal & Naik, 2019; Salah, 2020; Oseni, 2013)، ومن أهم المتطلبات ما يلي:

1. **بيان المركز المالي:** توضح المراجعة أن الانتقال من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كان ناجحاً في التأثير على مقاييس الأداء المالي للشركات الأقل توجهاً للمساهمين وفي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعزى ذلك إلى توجهات القيمة العادلة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (17) التي تسبب تقلبات في بيان المركز المالي وأرقام الأداء المالي، ومع ذلك، عادة ما تختلف هذه التأثيرات بين البلدان، وكلما زاد الاختلاف زادت تقلبات مقاييس الأداء المالي، وخاصة نسب الربحية.
2. **بيان الدخل الشامل:** يوضح بيان الدخل الشامل الأداء المالي ونتائج عمليات الشركة أو كيان معين لفترة زمنية، فالدخل الشامل هو التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) لمشروع تجاري خلال فترة من المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من المصادر غير المالكة.
3. **بيان التغيرات في حقوق الملكية:** يعرض بيان التغيرات في حقوق الملكية المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين، فعادة ما تكون هناك تسوية بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، مع الإفصاح عن كل تغيير على حدة.

4. **بيان التدفقات النقدية:** يحتوي بيان التدفقات النقدية على معلومات حول الأنشطة التي تولد النقد وتستخدمه، ويعكس بيان التدفقات النقدية التدفقات الداخلة والخارجة ويتم تصنيف الحركة في التدفقات النقدية إلى القطاعات التالية:

أ- الأنشطة التشغيلية: يمثل التدفق النقدي من الأنشطة الأساسية للشركة.

ب- أنشطة الاستثمار: يمثل التدفق النقدي من شراء وبيع الأصول بخلاف المخزونات.

ج- أنشطة التمويل: يمثل التدفقات النقدية المتولدة أو المنفقة على زيادة رأس المال والدين وسدادهما بالإضافة إلى مدفوعات الفوائد والأرباح.

وعند تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 فيما يتعلق بمعالجة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها (النجار، 2019) يجب مراعاة ما يلي:

1. لا تعترف الشركة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها حتى يتم الاعتراف بعقد واحد على الأقل من عقود التأمين الأساسية.
2. تعتبر مجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها ضمن الأصول وليس الالتزامات.
3. تقوم الشركة التي تحتفظ بعقود إعادة التأمين بدفع مبلغ إلى شركة إعادة التأمين ويعتبر ذلك بمثابة جزء ضمني من القسط وليس أرباحاً ناتجة عن عقود إعادة التأمين.

وللاعتراف بعقود التأمين وفق IFRS 17 لا بد من تحقيق عدة متطلبات أهمها ما يلي:

1- تحديد عقود التأمين:

عقد التأمين هو "عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (المُصدر) مخاطر تأمين كبيرة من طرف آخر (صاحب البوليصة)" إذا كان هناك "حدث مستقبلي محدد غير مؤكد؛ يؤثر هذا الحدث المؤمن عليه سلبًا على حامل الوثيقة"، فيحق لحامل البوليصة الحصول على تعويض من المُصدر بموجب العقد (KPMG, 2020).

ويحدد تعريف عقد التأمين بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) العقود التي تقع ضمن نطاق المعيار، ونتيجة لذلك، يتعين على الشركات التي لديها عقود التأمين هذه تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) بغض النظر عما إذا كانت منظمة ككيانات تأمين أم لا، ويلاحظ أن تعريف عقد التأمين في معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) هو نفسه التعريف الوارد في معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 حيث تفي بعض العقود بتعريف عقد التأمين ولكن الغرض الأساسي منها هو توفير الخدمات مقابل رسوم ثابتة. ويجوز لأي كيان (بما في ذلك شركات التأمين) أن يختار تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (15) الخاص بالإيرادات من العقود مع العملاء بدلاً من المعيار الدولي للتقارير المالية (17) على هذه العقود التي يصدرها إذا تم استيفاء شروط محددة، ويجوز لشركة التأمين أن تجعل هذا الاختيار مبرماً بموجب عقد، لكن اختيار كل عقد لا رجوع فيه، وتكمن تلك الشروط في الآتي (EFRAG, 2020):

- لا تعكس شركة التأمين تقييمًا للمخاطر المرتبطة بعميل فردي في تحديد سعر العقد مع ذلك العميل.
- يقوم العقد بتعويض العميل من خلال تقديم الخدمات بدلاً من سداد مدفوعات نقدية للعميل.
- تنشأ مخاطر التأمين المحولة بموجب العقد بشكل أساسي من استخدام العميل للخدمات وليس من عدم اليقين بشأن تكلفة تلك الخدمات.

2- فصل مكونات عقود التأمين:

قد يحتوي عقد التأمين على واحد أو أكثر من المكونات التي تدخل في نطاق معيار آخر إذا كانت عقود منفصلة، على سبيل المثال، قد يشتمل عقد التأمين على مكون استثمار أو مكون خدمة (أو كليهما)، وتوفر المعايير شروطاً لتحديد متى يكون المكون غير التأميني مختلفًا عن

عقد التأمين المضيف، وقد حدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) ما يجب على الكيان عمله عند فصل مكونات عقود التأمين، وهي على النحو التالي (Deloitte, 2021):

أ–تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" لتحديد ما إذا كان هناك مشتق مضمّن يمكن فصله، وكيفية المحاسبة عن هذا المشتق إذا كان موجوداً.

ب– فصل عنصر الاستثمار عن عقد التأمين الأصلي إذا كان هذا المكون الاستثماري متميزًا، فيجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 للمحاسبة بشأن مكون الاستثمار المنفصل.

ج–بعد تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه، يتم الفصل بين أي وعود لنقل سلع أو خدمات مميزة غير تأمينية، ويتم احتساب هذه الوعود بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) للإيرادات من العقود مع العملاء.

ورأى كل من غالي والفار (2018) أن عدم قدرة الشركات على تضمين مكونات غير تأمينية، بالإضافة إلى العمل على إظهار هذه المكونات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، سيكون له تأثير على تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.

3– تجميع عقود التأمين:

يجب أن تدمج الشركات المصدرة لعقود التأمين العقود ذات المخاطر المتشابهة في محفظة معينة، حيث يمكن لمجموعة واحدة فقط أن تشمل العقود التي تم إصدارها خلال عام واحد، ومن ثم يتم تقسيم محفظة عقود التأمين على النحو التالي:

أ–مجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الاعتراف الأولي.

ب– مجموعة من عقود التأمين التي لا يحتمل أن تصبح خاسرة.

ج– مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة.

ويعتقد غالي والفار (2018) أن متطلبات تجميع عقود التأمين وفقًا لمعيار عقود التأمين (17) قد تغيرت مقارنة بمعيار عقود التأمين 4، حيث لم تكن هناك متطلبات محددة فيما يتعلق بعملية تجميع عقود التأمين تحت معيار عقود التأمين رقم (4) الذي دفع شركات التأمين إلى تطبيق بوليصة التأمين، وفي الوقت نفسه، سُمح لها بإجراء مقاصة بين الخسائر الناشئة عن بعض عقود التأمين والأرباح الناتجة عن عقود التأمين الأخرى، مما أدى إلى حجب الفروق في الربحية بين عقود التأمين، وبالتالي متطلبات تجميع عقود التأمين وفقًا لمعيار (17) سيعزز موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في مجموعات عقود التأمين، كما أنه سيوفر المعلومات ذات الصلة بأنشطة التأمين.

2-1-4 الاختلاف بين معياري الإبلاغ المالي لعقود التأمين (4) ومعيار (17):

يوضح الجدول التالي الاختلاف بين معياري الإبلاغ المالي لعقود التأمين معيار(4) ومعيار (17) من حيث الهدف، والنطاق، وفصل مكونات العقد، وتجميع العقود عند الاعتراف الأولي، وتوقيت الاعتراف والقياس والإفصاح.

جدول رقم (1) الاختلاف بين معياري الإبلاغ المالي لعقود التأمين معيار(4) ومعيار (17)

من حيث	معيار التقرير المالي الدولي(4)	معيار التقرير المالي الدولي (17)
الهدف	الاستعداد للعمل بمعيار التقرير المالي الدولي رقم (17) عبر رسم سياسات اختيارية للشركات بهدف تقليص الاختلافات الغزيرة في معالجة عقود التأمين محاسبياً، دون العمل على التخلص من الاختلافات كلياً، ويمكن أن تطبق أي شركة تلتزم بهذا المعيار سياسات مغايرة في فروعها التي تتوزع في دول مختلفة من العالم وتلتزم بذات المعيار أيضاً.	إيصال التأمين العالمي كثير المخاطرة إلى الاستقرار وتقريبه أكثر من GAAP الأمريكية، وتشجيع دول أخرى على تبني المعايير الدولية، ويتطلع المعيار إلى توحيد معالجات عقود التأمين التي يغطيها محاسبياً عبر تحديد مبادئ موحدة بغرض الاعتراف بها وقياسها حسب حالة السوق الراهنة والإعلان عنها ما من شأنه أن يعزز قرارات الاستثمار في قطاع التأمين إيجابياً.
النطاق	لا يوجد فروق سوى البند الخامس.	1. عقود التأمين الصادرة من الشركة.

من حيث	معيار التقرير المالي الدولي(4)	معيار التقرير المالي الدولي (17)
		2. عقود إعادة التأمين الصادرة من الشركة أو المحفوظة لديها. 3. العقود الاستثمارية التي تتضمن ميزة مشاركة اختيارية شريطة أن تكون الشركة من مصدري عقود التأمين، والهدف من ذلك أن تطبيق المعيار (17) على هذا النوع من العقود من شأنه أن يقدم معلومات عالية الشفافية لمستخدمي القوائم المالية، إلى جانب أن هذا النوع من العقود يصدر من شركات مصدرة لعقود التأمين في الوقت الراهن بشكل حصري نسبياً مع خفض التكاليف واختصار الوقت والجهود لمعالجات متعددة. 4. عقود الضمان المالي إذا كانت تلبي شروط عقود التأمين، وأن تؤكد الشركة اعتبارها لهذه العقود عقود تأمين وأنها تستخدم على هذه العقود ذات المعالجة محاسبياً. 5. مجموعة من الخدمات محددة الأتعاب يستند فيها مدى الخدمة على وقائع مستقبلية ليست أكيدة، ويتيح المعيار (17) للشركة اتخاذ خيار لا رجوع عنه لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) دون المعيار (17) بشرط توفر ما يلي: • أن يكون سعر العقد الذي حددته الشركة لأحد العملاء لا يعكس تقديرها للمخاطر المرتبطة به. • يقدم العقد خدمات للعميل كتعويض بدلاً من النقود. • ترتبط مخاطر التأمين المحملة للشركة بشكل أساسي باستخدام العميل المتكرر للخدمة لا بعدم اليقين من تكاليفها. وإذا لم تتوفر الشروط المذكورة يجب أن تعمل الشركة بموجب المعيار (17).
فصل مكونات العقد	شركات التأمين غير ملزمة بفصل الخدمات أو تجميع العقود.	الشركة ملزمة بفصل المكونات والتعامل معها حسب معيار التقرير المالي الدولي رقم (15).
تجميع العقود	غياب أي سياسة موحدة ترمي إلى	يجب على الشركة منذ البداية أن تحدد محافظ لعقود

من حيث	معيار التقرير المالي الدولي(4)	معيار التقرير المالي الدولي (17)
عند الاعتراف الأولي	تجميع العقود لغرض القياس.	التأمين لغرض القياس على أن تضم كل محفظة العقود التي تواجه مخاطر متماثلة ويتم إدارتها سوياً، وبعد ذلك تقسم كل محفظة إلى عدة مجموعات أقلها ما يلي: • عقود التأمين التي تحمل خسائر لدى الاعتراف الأولي في حال وجودها. • عقود التأمين التي يستبعد أن تحمل خسائر في المستقبل في حال وجودها. • باقي عقود التأمين في المحفظة في حال وجودها. ويراعى في ذلك ألا تتضمن مجموعة واحدة غير العقود التي تصدر في سنة واحدة وإن وصل الأمر إلى اشتمال مجموعة على عقد واحد فقط، ويتم استثناء تطبيق المعيار بشكل أولي في مرحلة التحول في حال ظهرت صعوبات خلال التطبيق العملي بآثار رجعية. ويستنتج أن المعيار (17) لا يسمح بأي مقاصة بين العقود الرابحة وتلك المحملة بخسائر.
توقيت الاعتراف	يعترف بعقود التأمين عند بدء فترة التغطية أو عندما تصبح الشركة طرفاً في العقد.	• يجب على الشركة الاعتراف بعقود التأمين الصادرة عنها في أول فترة من: • بدء فترة تغطية عقود التأمين. • عند استحقاق الدفعة الأولى من حامل وثيقة التأمين في مجموعة العقود. • عندما تصبح الشركة طرفاً في عقد استثمار يتضمن ميزات مشاركة اختيارية لأنه لا يوجد هناك فترة تسبق التغطية وهي إحدى سمات عقود التأمين التي تحتاج عمليات تشغيل. • يتم الاعتراف بعقود إعادة التأمين المحفوظة عند بدء فترة تغطية عقود إعادة التأمين أو عند الاعتراف الأولي بعقود التأمين الأساسية في حال كانت عقود إعادة التأمين تغطى استناداً إلى خسارة عقود التأمين، ويعتمد الوعد الأقرب منهما، بينما إذا كانت عقود إعادة التأمين المحفوظة تغطي كامل خسائر عقود التأمين التي تزيد على مبلغ معين، فالاعتراف بعقود إعادة التأمين يكون مع بداية فترة تغطيتها فحسب.
القياس		
نموذج القياس	بسبب تباين معالجات المحاسبة يفتقد	حدد ثلاثة نماذج للقياس:

من حيث	معيار التقرير المالي الدولي(4)	معيار التقرير المالي الدولي (17)
	أي أساس للقياس، وقد يكون نموذج القياس الموجود أشبه بالنموذج المعتمد في المعيار (17) بصفته نموذجاً معيارياً للقياس رغم وجود اختلافات في مكونات القياس.	1. نموذج الكتل أو اللبنات وهو النموذج العام ويتألف من أربعة عناصر أساسية تقاس منفصلة وبشكل واضح وهي: * تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية * الخصم * تعديل المخاطر * هامش الخدمة التعاقدية 2. نموذج الرسوم المتغيرة: وهو نموذج للقياس يستخدم في العقود التي تتضمن ميزات المشاركة المباشرة، ويغاير نموذج الكتل في كيفية قياس هامش الخدمات التعاقدية. 3. نموذج تخصيص الأقساط: وهو نموذج اختياري في ظل ظروف معينة يسعى لتبسيط متطلبات القياس للمعيار (17).
التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تنقسم الشركات إلى من يستخدم تقديرات حالية وأخرى تستخدم تقديرات مجمدة.	يستند إلى التقديرات الحالية ويفرض على الشركات تحديث تقديراتها في كل فترة مالية، شريطة أن تتصف التقديرات بمجموعة من الخصائص هي: – عدم التحيز – التماشي مع متغيرات السوق الواضحة – تظهر الظروف الموجودة في تاريخ القياس – أن تكون تقديرات واضحة وليست مبطنة – ألا تخرج عن نطاق عقود التأمين
معدلات الخصم	القسم الأكبر من المعدلات التي تستخدم هي معدلات تاريخية ورغم قيام بعض الشركات بخصم التدفقات المستقبلية لكنها تعتمد على العوائد المتوقعة على الأصول التي تغطي التزاماتها بعقود التأمين، كما يوجد مجموعة من الشركات تطبق معدلات خصم تقررها الحكومة، والبعض الآخر من الشركات يعتمد معدلات خصم تخلو من المخاطر كما يوجد شركات لا تستخدم أي معدلات خصم مطلقاً.	يفرض المعيار على الشركات خصم التدفقات النقدية على كل العقود التي تدخل في نطاقه من خلال اعتماد معدلات خصم تمثل التدفقات النقدية الآتية من عقود التأمين وقيمة النقود الزمنية وخصائص سيولة عقود التأمين.
تعديل المخاطر	تعتمد الشركات بشكل كبير على هامش المخاطرة لدى قياس التزامات	يفرض المعيار على الشركات إدراج تعديل المخاطر بشكل صريح لا ضمني، نظراً إلى أنه منفصل من

من حيث	معيار التقرير المالي الدولي(4)	معيار التقرير المالي الدولي (17)
	التأمين إما بشكل ضمني أو بشكل صريح.	الناحية النظرية عن التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم.
تكاليف الاقتناء	تقاس التزامات عقود التأمين بشكل أولي اعتماداً على أقساط التأمين المستقبلية، بينما يتم تأجيل تكاليف الاقتناء ومعالجتها بصفتها أصولاً، وتستهلك طوال مدة التغطية، وقسم من الشركات تعترف بتكاليف الاقتناء بصفتها مصروفات في حال تكبدتها.	يشملها قياس التزامات مجموعة عقود التأمين شريطة أن تستهلك بشكل منهجي طوال مدة تغطية المجموعة.
اختبار مدى كفاية الالتزام	يوجب القيام باختبار مدى كفاءة الالتزام في نهاية كل فترة مالية.	لا يوجد داع لهذا الاختبار لأن المعيار (17) يفرض على الشركات إعادة قياس تقديراتها في نهاية كل فترة مالية والوفاء بالتدفقات النقدية يقاس بالقيمة الحالية.
العرض		
العرض في المركز المالي	لا يوجد أي إلزام بمتطلبات عرض أصول أو التزامات عقود التأمين، وغالباً ما تتم تسوية الأصول والالتزامات وعرض الصافي في سطر واحد، ويوجد ممارسات متباينة لعرض حقوق والتزامات عقود التأمين في المركز المالي رغم قيامها على أسس محاسبية مقبولة، فمثلاً يمكن أن يشاهد في المركز المالي قروض حاملي بوالص التأمين والتزامات عقود التأمين وأقساط التأمين المدينة وأصول التأمين غير الملموسة وتكاليف اكتتاب وثائق تأمين مؤجلة.	يجب حسب المعيار (17) عرض الحقوق والالتزامات الآتية من مجموعات عقود التأمين بالصافي وكل منها في سطر واحد وكأنها أصول والتزامات عقد تأمين واحد في قائمة المركز المالية، ويفرض هذا المعيار على الشركات أن تعرض القيم الدفترية بشكل منفصل لما يلي: 1. أصول عقود التأمين الصادرة 2. التزامات عقود التأمين الصادرة 3. أصول عقود إعادة التأمين المحفوظة 4. التزامات عقود إعادة التأمين المحفوظة
العرض في قائمة الأداء المالي	من غير الممكن توحيد عرض إيرادات التأمين، وبند الأقساط يدخل تحت الإيرادات الأمر الذي يمنعه المعيار (17)، كما تدخل مكونات الودائع تحت الإيرادات.	غير المعيار (17) المنهج الموجود حالياً لعرض قائمة الأداء المالي بشكل جذري، وأصبحت الشركة ملزمة بتصنيف المبالغ المعترف بها كأرباح أو خسائر والدخل الشامل إلى: 1.ناشئة عن خدمات التأمين وتتضمن مصروفات الخدمات وإيرادات التأمين. 2.دخل تمويل التأمين ومصروفاته. وهكذا أصبح إجراء مقارنات بين الشركات المصدرة

من حيث	معيار التقرير المالي الدولي(4)	معيار التقرير المالي الدولي (17)
		لعقود التأمين متاحاً على خلاف المعيار 4. وبالنسبة لمكون هامش الخدمة التعاقدية يدرج القسم الموزع على الفترة الحالية تحت إيرادات التأمين، بينما يمثل القسم الذي يرتبط بالسنوات المتبقية من فترة التغطية أرباحاً غير محققة ويدرج في المركز المالي كونه جزءاً من قياس التزامات عقود التأمين، وينبغي الفصل بين مكون الوديعة وإيرادات التأمين لتلبية متطلبات المعيار (17).
الإيرادات	فقدان أي سياسات موحدة لقياس الإيرادات أو عرضها.	يحدد المعيار (17) طريقتين لقياس الإيرادات تعطيان نتيجة واحدة. الطريقة الأولى: مدى انخفاض التزامات التغطية الباقية واستبعاد أي تغيرات لا ترتبط بخدمات يتوقع تغطيتها بالمقابل الذي تستلمه الشركة. الطريقة الثانية: مجموع تغيرات التزامات التغطية المتبقية في المدة المرتبطة بخدمات تتوقع الشركة الحصول على مقابلها.
دخل أو مصروفات تمويل التأمين	يتم إدراجه ضمنياً.	الشركة ملزمة بعرض دخل ومصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتائج خدمات التأمين، ويتيح المعيار (17) للشركة حرية اختيار سياسة محاسبية لكل محفظة عقود على صلة بهذا البند بإدراجه كلياً ضمن الأرباح أو الخسائر أو من خلال تقسيمه على الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل.

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى (إبراهيم، 2018)، (معيار4)، (معيار 17)

2-1-5 الانتقال لتطبيق معيار (17):

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في 18 أيار 2017 بإصدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17, وتم وضع إطار موحد للاعتراف والقياس والإفصاح والعرض لجميع أنواع عقود التأمين مع مراعاة تجنب المشاكل الناجمة عن التطبيق بمعيار التقرير المالي IFRS 4 بهدف تحسين جودة التقارير المالية (النجار، 2019) ومن الممكن تلخيص الانتقال إلى المعيار كما وضحه EY (2020) في النقاط التالية:

1. يجب على المنشأة أن تُدرج في القياس الأولي لهامش الخدمة التعاقدية تأثير إلغاء الاعتراف بأي أصل أو التزام تم الاعتراف به مسبقًا للتدفقات النقدية المدفوعة أو المستلمة قبل الاعتراف بالمجموعة ذات الصلة، ولا يقتصر ذلك على اكتساب التأمين التدفقات النقدية فقط.
2. يجب أن تتضمن التدفقات النقدية لأصل حيازة التأمين التي تم الاعتراف بها قبل الاعتراف بمجموعة عقود التأمين للتدفقات النقدية المستقبلية التي تم الاعتراف بالتزام من أجلها بتطبيق معيار آخر من معايير التقارير المالية الدولية.
3. عندما يكون لدى الكيان مجموعة من عقود التأمين الأساسية المرهقة، والتي تتم تغطية بعضها البعض عن طريق إعادة التأمين والبعض الآخر لا، يجب على المنشأة تحديد كيفية احتساب عنصر استرداد الخسائر ليتم إدراجه كجزء من الأصول المحتفظ بها من إعادة التأمين.
4. عندما تعترف المنشأة في الربح أو الخسارة بالمبالغ المتعلقة بضريبة الدخل التي يتم تحميلها على وجه التحديد إلى حامل الوثيقة بموجب عقد تأمين، يجب أن تعترف بإيرادات التأمين للجزء ذي الصلة من المبلغ الخاضع للتحصيل.
5. تعديل تعريفات الالتزام عن التغطية المتبقية والمسؤولية عن المطالبات المتكبدة لتوضيح أنها تشمل جميع الالتزامات الناشئة عن عقود التأمين الصادرة.

6. وافق مجلس معايير المحاسبة الدولية على تعديل متطلبات خيار تخفيف المخاطر في نهج الرسوم المتغيرة (VFA) من أجل:

- تحديد اختيار السياسة المحاسبية (في الفقرتين 88 و89 من المعيار الدولي للتقارير المالية 17) لعرض أجزاء من دخل أو مصروفات تمويل التأمين (IFIE) في الدخل الشامل الآخر (OCI)، وأجزاء الربح أو الخسارة لا تنطبق على مصروفات تمويل التأمين الناشئة عن تطبيق خيار تخفيف المخاطر.
- إضافة متطلبات جديدة لخيار التخفيف من المخاطر لتحديد كيفية تقديم مصروفات تمويل التأمين الناشئة عن طريق تطبيقها.

7. توضيح الصياغة الواردة في الفقرة "ب 96" (ج) من المعيار الدولي للتقارير المالية (17) التي تحدد متطلبات تأثيرات مكونات الاستثمار أو قروض حاملي وثائق التأمين المدفوعة بشكل غير متوقع أو لم يتم دفعها بشكل غير متوقع.

2-1-6 نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" IFRS 17:

وفقًا للمقدمة الصادرة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تنص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تتناول المعاملات والأحداث المهمة في البيانات المالية للأغراض العامة والتقارير المالية الأخرى لجميع الكيانات الهادفة إلى الربح، وهي تشمل الكيانات العاملة في الأنشطة التجارية والصناعية والمالية وما شابهها والتي تقدم أرباحًا أو منافع اقتصادية أخرى بشكل مباشر ومتناسب لأصحابها أو أعضائها أو المشاركين فيها، وتنطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيضًا على كيانات الأعمال الحكومية ولكنها تختلف عن غيرها في القطاع الخاص، وذلك لأن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) يقوم بإعداد معايير محاسبية للحكومات وكيانات القطاع العام الأخرى، بناءً على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ويغطي نطاق معيار التقرير المالي الدولي (17) ما يلي:

1- عقود التأمين التي تصدرها الشركات

تعريف العقد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) مشابه للتعريف الوارد في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4)، وينص على تقبل شركة التأمين مخاطر تأمينية كبيرة من خلال الموافقة على دفع تعويض إلى المقاول إذا كان الحدث المستقبلي غير المؤكد يؤثر سلبًا على المقاول، وتضم مخاطر التأمين جميع المخاطر باستثناء المخاطر المالية (Lukić, 2018).

وعند الاعتراف الأولي بالمنشأة؛ يجب على إدارتها قياس مجموعة من عقود التأمين بإجمالي التدفقات النقدية بما في ذلك (التدفقات النقدية للخدمة المستقبلية للعقد مخصومة بسعر الفائدة الحالي PV وتعديلها للمخاطر غير المالية وهامش الخدمة التعاقدي CSM) وذلك للوفاء بها، وبعد الاعتراف الأولي تأخذ الالتزامات المتعلقة بعقود التأمين شكلين اثنين (Sarhan, 2020):

الشكل الأول: التزامات التغطية المتبقية (LRC) وتمثل المسؤولية المتعلقة بالمخاطر غير المنتهية (أي مسؤولية شركة التأمين لخدمة المطالبات التي سيتم رفعها في المستقبل).

الشكل الثاني: مسؤولية المطالبات المتكبدة (LIC) وتمثل المخاطر المنتهية الصلاحية وتشمل المطالبات المتكبدة والمُبلغ عنها والمطالبات المتكبدة وغير المُبلغ عنها بالإضافة إلى المصاريف ذات الصلة.

ولذلك فإن التحوط بعقود التأمين هو إبراز أن المخاطر المالية لعقود التأمين قد تم أخذها في الاعتبار من خلال معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية للصندوق.

2- عقود إعادة التأمين:

التعريف العام لعقد إعادة التأمين هو التغطية التي تشتريها شركة التأمين (شركة التأمين) من شركة تأمين أخرى (إعادة التأمين) لنقل التعرض الأصلي للمخاطر (Consiglio & De giovanni, 2011)، وهكذا يمكن وصف عقود إعادة التأمين بأنها عقود تأمين بين شركات التأمين، حيث توافق إحدى شركات التأمين على تعويض شركة تأمين أخرى ضد كل أو جزء من الخسارة

بموجب بوليصة التأمين، وتؤدي إعادة التأمين دورًا مهمًا للغاية في أسواق التأمين لأنها تزيد قدرة شركات التأمين على تغطية المزيد من الأعمال، وتعمل أيضًا كضمان للمتعهد في حالة وقوع أحداث كارثية (Tinghitsi, N.D)، كالعقود التي تصدرها شركة تأمين لتعويض شركة تأمين أخرى عن الخسائر الناشئة عن عقد أو أكثر من عقودها. ويحتاج المعيار (17) إلى القياس والإفصاح عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل مستقل عن إصدار العقود من قبل الشركة ضمن نطاقها، مع الأخذ في الاعتبار أن متطلبات تقييم مخاطر التأمين الهامة في عقد إعادة التأمين هي نفسها متطلبات تقييم مخاطر التأمين (Alnajjar & Rashwan, 2019).

3- عقود الاستثمار التي تمتلك ميزات المشاركة الاختيارية:

عقود الاستثمار الصادرة عن شركات التأمين والتي لا تحتوي على ميزة مشاركة تقديرية يتم احتسابها كأدوات مالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، بدلاً من المعيار الدولي للتقارير المالية (17)، ويتم تصنيف التزامات التأمين إلى مجموعات مخاطر متجانسة على مستوى خطوط العمل المحددة. ويتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) تتبع المعلومات على مستوى المجموعات التي يتم تصنيف العقود فيها وفقًا للربحية المتوقعة في البداية والوقت الذي تمت كتابتها فيه (مع تغطية كل مجموعة لمدة لا تزيد عن عام من الأعمال الجديدة)، وقد تؤدي طريقة مختلفة لتصنيف العقود إلى مستوى أعلى من الدقة في تتبع حركة المطلوبات بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17)، الأمر الذي يتطلب بيانات ونماذج إضافية (Kocovic *et al.*, 2017).

4- عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة:

يتم قياس هامش الخدمة التعاقدية على أنه الفرق الإيجابي بين القيمة الحالية المعدلة حسب المخاطر للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة في وقت إبرام عقود التأمين، ففي بداية عقد التأمين تظهر بالفعل ربحيته المتوقعة على مدار المدة بأكملها، ويتم تحديد هامش الخدمة المتعاقد عليه على أنه الفرق بين عدالة مجموعة التأمين والتدفقات النقدية المتوقعة (Lukić, 2018).

2-1-7 هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" IFRS 17:

الهدف الرئيسي من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو تقديم دليل للشركات لإعداد بياناتها المالية والإفصاح عنها، كما أنها تعمل على تبسيط إعداد وعرض البيانات المالية على مستوى العالم، فإعداد وعرض البيانات المالية بإتباع مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يضع جميع المنظمات في نفس النظام الأساسي، وهذا بدوره يساعد أصحاب المصلحة في المنظمة على تقييم مدى نجاح المنظمة في استخدام أموالهم نظرًا إلى أن الهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو تعظيم الربح، وهذا يسمح للمستثمرين بالتخطيط لقراراتهم الاستثمارية (Nag, 2015)، ومن المتوقع أن تعمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تحسين جودة معلومات البيانات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها لاستخدامها كأساس لاتخاذ القرار الاقتصادي (Arum, 2018)، فالهدف من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو جعل البيانات المالية متسقة وموحدة في بيئات الأعمال المختلفة (Nayak *et al.*, 2020)، وقد حدد Nag (2015) أهداف المعيار على النحو التالي:

1. **توحيد المعاملات التجارية:** يساعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الشركات على توحيد وإعداد بياناتها المالية بلغة محاسبية مشتركة مقبولة عالميًا وهذا يؤدي إلى القضاء على الاختلاف في نتائج البيانات المالية.
2. **تحسين شفافية البيانات المالية:** الشفافية المرتبطة بإعداد وعرض البيانات المالية ستكون ممكنة لأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سمحت للشركات التي لديها شركات تابعة في السوق الإقليمية بمواءمة معايير التدريب والتدقيق والتشغيل وإعداد التقارير، وبالتالي فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تساعد في العرض الموحد للبيانات المالية سواء كانت الشركة التابعة موجودة داخل الدولة أو في الخارج.

3. **القابلية للمقارنة الدولية:** أثناء إعداد البيانات المالية من خلال الالتزام بأحكام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فهي توفر منصة للمنظمات لتعزيز إمكانية المقارنة، وإضافة إلى زيادة الشفافية، فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تساعد أيضًا في الاستثمار عبر الحدود بتكلفة منخفضة لرأس المال وقدر أكبر من السيولة أيضاً، ويساعد ذلك المستثمرين الأجانب على تقييم ومقارنة أداء المنظمات وبالتالي اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل فعال للغاية.
4. **كفاءة السوق:** سيؤدي إتباع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالميًا إلى توفير الوقت بالإضافة إلى تكلفة إعداد وعرض البيانات المالية، كما سيؤدي ذلك إلى تحقيق وفور في رأس المال على المدى الطويل، وهذا بدوره سيوفر معلومات دقيقة في الوقت المناسب للمستثمرين لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات استثمارية فعالة، وبالتالي فإن توافر المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب في السوق سيؤدي إلى تعزيز كفاءة السوق.
5. **يمكن مقارنة أداء الشركات المحلية بالمنظمات العالمية:** وجود معيار عالمي لإعداد التقارير المالية يمكن الشركات المحلية من مقارنة أدائها مع المنظمات الأخرى في نفس القطاع أو الأعمال التجارية في الأسواق الخارجية، وهذا سيوفر فرصة للاندماج والاستحواذ، وإذا لم يتم إتباع الإعداد والعرض العالميين للمعيار المحاسبي للإبلاغ عن البيان المالي، فسيؤدي ذلك إلى تثبيط الاندماج والاستحواذ عبر الحدود.

ويكمن الهدف الرئيسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (17) في تبسيط القضايا المعقدة قدر الإمكان، والتي يتم تطبيقها بسهولة أكبر في ممارسة شركات التأمين (Lukić, 2018)، وتتمثل الأهداف الرئيسية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) في تحسين الجودة والشفافية وقابلية المقارنة للبيانات المالية لشركات التأمين (على جميع المستويات: عالميًا وإقليميًا ومحليًا ومن قبل شركات التأمين الفردية) (Lukić, 2018).

وحدد Rajala (2020) عدة أهداف للمعيار الدولي للتقارير المالية (17) على النحو التالي:

1. يوحّد الطرق المستخدمة لتقييم التزام عقود التأمين، فهو يوفر إمكانية المقارنة بين الشركات.
2. يزيد من فهم الأعمال ويجعلها أكثر شفافية، على سبيل المثال، لا يمكن إخفاء الخسائر للأعمال غير المربحة، فهو يزيد من الشفافية ويجعل البيانات المالية أفضل.
3. تقييم العقود يتغير بشكل كبير، فلا يتم الاعتراف بالأرباح بشكل كامل في بيان الدخل، بل يتم الاعتراف بالدخل بمرور الوقت.
4. تنسيق البيانات المالية في أعمال التأمين وزيادة قابلية المقارنة والشفافية بين البيانات المالية.

2-1-8 الاعتراف:

يواصل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) جهدًا مشتركًا لتحسين التقارير المالية من خلال إنشاء معيار إيرادات مشترك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) المعترف بها والتي يمكن تطبيقها باستمرار عبر مختلف المعاملات والصناعات وأسواق رأس المال؛ هذا فيما يخص الإيرادات (Kasztelnik, 2015)، أما فيما يخص الاعتراف بالخسارة فيعتبر الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب أحد خصائص الأرباح عالية الجودة، فعادة ما تكون الشركات أكثر حماسًا لإعلان معلومات جيدة، في حين أن الإعلان عن المعلومات السيئة يتأخر، وبالتالي فإن توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر مهم (Arum, 2018) وفيما يلي عدة مبادئ للاعتراف ب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) (Pwc, 2017) على النحو التالي:

1. يتم الاعتراف بمجموعات عقود التأمين الصادرة بناء على ما يلي: (بداية فترة التغطية، التاريخ الذي تكون فيه الدفعة الأولى من حامل الوثيقة مستحقة أو مستلمة بالفعل، عدم وجود تاريخ استحقاق، تقرير الكيان بأن مجموعة من العقود أصبحت مرهقة).
2. يتم احتساب عقود التأمين التي تم الحصول عليها من خلال دمج الأعمال أو تحويل المحفظة كما لو أنها دخلت في تاريخ الحيازة أو التحويل.
3. يتم الاعتراف مبدئياً بعقود الاستثمار مع قروض سياسات التنمية في التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في العقد.
4. يتم الاعتراف بمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي تغطي خسائر عقود التأمين المنفصلة على أساس تناسبي (نسبة إعادة التأمين أو حصة إعادة التأمين) في وقت لاحق من: (بداية فترة تغطية المجموعة، الاعتراف الأولي بأي عقد تأمين أساسي).

5. لا يعترف الكيان بمجموعة عقود إعادة التأمين ذات الحصص المحتفظ بها حتى يتم الاعتراف بواحد على الأقل من عقود التأمين الأساسية، ويتم الاعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي تغطي الخسائر الإجمالية من العقود الأساسية التي تزيد عن مبلغ محدد (عقود إعادة التأمين غير المتناسبة، مثل زيادة إعادة التأمين على الخسائر) في بداية فترة التغطية لتلك المجموعة.

2-1-9 القياس:

يعد مجلس معايير المحاسبة الدولية الجهة المسئولة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وهي مجموعة من ممارسات إعداد التقارير المالية تكون ضمن نموذج موضوع لمتطلبات التقرير المالي للشركات، ويتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تبنى عليها الحلول العملية التي ابتكرت للتعامل مع مشاكل التقارير المالية التي ظهرت على مدار سنوات عديدة، وهي حلول مبنية بدورها على الممارسات التجارية المتراكمة لقرون. فالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليست نهجًا جديدًا وموحدًا تمامًا لإعداد التقارير المالية، ولكنها نتيجة لتطور طويل ومستمر (ICAEW, 2018)، والقياس المحاسبي هو أحد وظائف المحاسبة الأساسية، وأحد الافتراضات العلمية الأساسية للمحاسبة، ويتضمن القياس المحاسبي تحديد القيمة المتعلقة بجميع العناصر المضمنة في البيانات المالية، وتقديم هذه البيانات بمعلومات موثوقة وشفافة. وإذا كان المنطق يقتضي أن يؤدي القياس المحاسبي في المحاسبة المالية إلى زيادة الشفافية للمستثمرين، فإن هذا القياس يستدعي التوجيه من مجموعة من المعايير والطرق التي تساعد في اختيار أفضل الطرق واختيار أفضل الإجراءات لتحقيق أهداف القياس المحاسبي لعقود التأمين، وهذا ما يعنيه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) الذي صدر عام (2017) ودخل حيز

التنفيذ عام (2021) (عبد الفتاح والشافعى، 2019)، وطرق القياس بناء على معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) على النحو التالي:

1. **اختبار ملاءة الالتزام:** يجب على شركة التأمين أن تقيَم في نهاية كل فترة التقارير المالية للشركة و ما إذا كانت التزامات التأمين المعترف بها كافية من خلال التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها، وإذا أظهر هذا التقييم أن المبلغ المسجل لالتزامات التأمين (النفقات) أدنى ملاءة والأصول غير الملموسة ذات الصلة) غير كاف في ضوء التدفقات النقدية المستقبلية، يجب الاعتراف بالعجز بأكمله في الربح أو الخسارة.
2. **انخفاض قيمة أصول والتزامات إعادة التأمين:** إذا انخفضت قيمة أصول إعادة التأمين التي تحتفظ بها شركة التأمين المباشر، يجب على شركة التأمين تخفيض المبلغ المسجل وفقًا لذلك والاعتراف به كأرباح أو خسارة، وقيمة أصل إعادة التأمين ينخفض في الحالات التالية:

أ-إذا كان هناك دليل موضوعي نشأ عن حدث وقع بعد الاعتراف الأولي بأصل إعادة التأمين على أن شركة التأمين المباشر قد لا تحصل على كامل المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام العقد.

ب- يجب أن يكون للحدث تأثير ملموس وموثوق على المبالغ التي ستحصل عليها شركة التأمين من إعادة التأمين.

3. **أسعار الفائدة الحالية في السوق:** يُسمح لشركة التأمين بتغيير سياساتها المحاسبية بحيث تعيد قياس التزامات إعادة التأمين المخصصة لتعكس معدلات الفائدة الحالية في السوق وتعترف بالتغيرات في تلك الالتزامات على جانب الربح أو الخسارة، وفي هذه المرة يمكن

لشركة التأمين أيضًا إدخال سياسات محاسبية تتطلب تقديرات من خلال افتراضات والتزامات محددة.

4. **هوامش الاستثمارات المستقبلية:** لا تحتاج شركة التأمين إلى تغيير سياساتها المحاسبية لعقود التأمين لإزالة هوامش الاستثمار المستقبلية، ولكن هناك افتراض مفتوح بأن بيانات شركة التأمين أقل ملاءمة وموثوقية، حيث قدمت سياسة محاسبية تعكس هوامش الاستثمار المستقبلية في قياس عقود التأمين ما لم تؤثر هذه الهوامش على المدفوعات التعاقدية، وفيما يلي مثالان على السياسات المحاسبية التي تعكس هذه الهوامش:

أ-استخدام عامل خصم يعكس العائد على أصول شركة التأمين.

ب- تسليط الضوء على عوائد هذه الأصول على معامل العائد المقدر، وخصم هذه العوائد المسبقة على عامل مختلف، بما في ذلك النتيجة في قياس المسؤولية.

5. **محاسبة الظل:** في بعض النماذج المحاسبية، يكون للأرباح أو الخسائر التي تتحقق على أصول شركة التأمين تأثير مباشر على قياس بعض أو كل ما يلي:

أ-التزاماتها التأمينية.

ب-نفقات الشراء المؤجلة ذات الصلة.

ج- أصول غير ملموسة عالية.

وللتعرف على استراتيجيات عمل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) لابد من التعرف على كل مما يلي (القياس اللاحق، معدلات الخصم، تعديلات المخاطر، المخاطر غير المالية، هامش الخدمة التعاقدية، العقود الباهظة، مدخل توزيع العلاوة، عقود الاستثمار مع عوامل المشاركة النقدية، عقود إعادة التأمين التعديل والتوقف عن الاعتراف، نتيجة خدمة التأمين) وفيما يلي تفصيلا لكل منهم:

القياس اللاحق:

يتمثل أحد الاختلافات الجوهرية بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القديمة والحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في أن الإصدار الحالي يوفر فرصة لتطبيق نموذج إعادة التقييم للقياس اللاحق للممتلكات والمنشآت والمعدات (Obradović, 2018)، فإن نهج مجلس معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة بناء على القياس اللاحق هو كما يلي (Chan *et al.*, 2010):

1. إذا تم تداول الأصل أو الالتزام في سوق نشط، فسيتم استخدام السعر المدرج كقيمة عادلة للأصل أو الالتزام بالمذكور.
2. إذا لم يتم تسعير الأصل في سوق نشط، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام معلومات السوق.
3. إذا لم يكن هناك سوق نشط ولا معلومات سوق موثوقة، فلا ينبغي استخدام محاسبة القيمة العادلة للقياس اللاحق للأصل أو المطلوب، وبدلا من ذلك يتم تطبيق تقنيات أخرى.

ولذلك فإن استخدام القيم العادلة ليس واسع النطاق كما يوحي الكثير، وإن الواقع هو أن استخدام القيم العادلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للقياس اللاحق للأصول والالتزامات محدود للغاية من الناحية النظرية والعملية (Széles *et al.*, 2019)، ويثبت ذلك ما توصل إليه Souza *et al.* (2015) فالحقيقة، إن الكيانات أصبحت أكثر تحفظًا تجاه القياس اللاحق لأصولها الثابتة، ويمكن تفسير ذلك من خلال تأثير التشريعات المحلية، لأن استخدام القيمة العادلة للقياس اللاحق للأصول الثابتة أصبح محظورًا في عدد من البلدان كشيلي، وكان هناك تفضيل أكبر لطريقة التكلفة التاريخية، وذلك رغم إمكانية اعتماد طريقة القيمة العادلة في عدد كبير من البلدان، ورغم أن بعض الشركات المدرجة قد اختارت طريقة القيمة العادلة قبل التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبعد اعتمادها، بدأت معظم الكيانات في استخدام طريقة التكلفة التاريخية، وبالتالي أصبحت أكثر تحفظًا. وعند التحقيق فيما إذا كانت

خصائص معينة للشركة قد أثرت على اختيار محاسبة المديرين، فقد اتضح أن القياس اللاحق للأصول الثابتة، والبلد، والربحية، والملاءمة، والوقت يؤثر على الخيارات المالية للمديرين، ومن هنا يمكن تعريف العقود الباهظة بناء على ما ذكره Suh (2018) بأنها عقود تتجاوز فيها التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزامات بموجب عقد المنافع الاقتصادية المتوقع استلامها بموجبه.

معدلات الخصم:

تطبيق معدلات الخصم الأردني في المال يقوم على مفهوم القيمة الزمنية للنقود، ويستخدم نموذج التدفق النقدي الذي تم خصمه على نطاق واسع لتقييم الأصول بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فعادة ما يكون معدل الخصم المطبق في نماذج التقييم هو أفضل معدل عائد يمكن أن يربحه المستثمرون ويكون ضمن الاستثمارات البديلة (Jaunzeme, 2016)، ويمكن أن يضمن معدل الخصم الشكل الصحيح لجعل قيمة التزامات التأمين كافية ومتسقة مع السوق، ويصعب تحقيق ذلك في الإقتصادات الصغيرة بسبب عدم توفر سوق عميق (Linartas& Baravykas, 2010)، ويبدو للوهلة الأولى أن الأمر بسيط لكن سرعان ما يظهر تعقيد عميق، هذا هو الحال بشأن معدلات الخصم، فالممارسون في مجال المحاسبة والتمويل والإدارة المالية يعتبرون معدلات الخصم أدوات أساسية وعنصراً أساسياً في أي شركة، ويحاولون عند استعراضها إظهارها على أنها سهلة التطبيق، ولكن عند تحقيق أي إجراء في التطبيق تظهر آليات التعقيد فيها (Davis, 2011).

وتشير معدلات خصم الوقت التي تزيد عن المعدل المطلوب إلى نهج قصير النظر في إدارة الموارد التي قد تكون خطرة وغير منصفة بالتأكيد، وبنفس الطريقة، فإن معدلات الخصم المالي التي تزيد عن المعدل الطبيعي تنطوي على نهج ضيق الأفق لإدارة الموارد فيكون غير

عادل بنفس القدر، ومع ذلك، فإن معدلات الخصم المرتفعة قد تكون مبررة بسبب ارتفاع معدلات التنافس التي تتعرض لتأثيرات وتقلبات سعريه مختلفة (Jaunzeme, 2016)، وعادةً ما يُنظر إلى معدلات الخصم بالأردن على أنها موضوع صعب تقنيًا لشركات التأمين، لا سيما بالنظر إلى التأثير الذي يمكن أن تحدثه عند تقييم القيمة الزمنية للنقود وضمانات عقود التأمين على الحياة طويلة الأجل. ومع تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) على عقود التأمين بشركات التأمين الأردنية سيكون قياس التزامات التأمين عاملاً رئيسياً في تحديد مستوى المخصصات الفنية وقد يؤثر على نمط الاعتراف بأرباح شركات التأمين الأردنية وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية (17)، ومن ثم فإن المعيار يصف المبادئ العامة بدلاً من قواعد الخصم، مما يترك إمكانيات مختلفة لشركات التأمين الأردنية للنظر فيها (Moody Analytics, 2020).

تعديلات المخاطر:

تضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قياس القيمة العادلة بطريقتين لتعديل القيمة الحالية المتوقعة للمخاطر (Beccacece *et al.*, 2018)، والطريقتان هما:

1. يجب تعديل التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة حسب المخاطر بطرح علاوة المخاطرة وخصمها بسعر السوق الخالي من المخاطر.
2. يجب خصم التدفقات النقدية المتوقعة الداخلة بمعدل خالٍ من المخاطر معزز بملحق علاوة المخاطر.

وتظهر النتائج التي توصل إليها Lutfi *et al.* (2020) أن التعديلات في المخاطر والتعديلات في رأس المال تؤثر على بعضها البعض في وقت واحد وفي اتجاه إيجابي، وهذا يضعف مستويات احتياطي رأس المال من تأثير تعديلات رأس المال على تعديلات المخاطر وتأثير تعديلات المخاطر على تعديلات رأس المال، كما تُضعف دورة الأعمال تأثير تعديلات المخاطر على تعديلات رأس المال ولكنها لا تُضعف تأثير تعديلات رأس المال على تعديلات

المخاطر، ولقد تبنى Wu & Wang من خلال نتائج تعديلات المخاطر التقليدية باستخدام نموذج تقييم الأصول الرأسمالية أو الانحدار المتسلسل الزمني ثلاثي العوامل، والذي يشير إلى أن عوائد الزخم المعدلة حسب المخاطر تظل كبيرة بل هي أعلى من العائدات الخام، وغالبًا ما يُشار إلى هذا الدليل على أنه يشير إلى تفسيرات غير قائمة على المخاطر لتأثير هذا الزخم (Wu & Wang ,2011).

ويعد تعديل مخاطر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) عاملاً مؤثرًا في كيفية الإبلاغ عن الأرباح من عقود التأمين وظهورها بمرور الوقت، في حين أن تعديل المخاطر يجب أن يفي بشروط معينة، فإن طريقة حسابه غير محددة. وعلى هذا النحو، هناك العديد من طرق الحساب المحتملة، ولا ينص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) على أي منهجيات لحساب تعديل المخاطر، ومع ذلك، ينص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) على أن تعديل المخاطر سيكون له الخصائص التالية (CIA-ICA.CA, 2019):

1. المخاطر منخفضة التواتر والخطورة ستؤدي إلى تسويات مخاطر أعلى للمخاطر غير المالية من المخاطر ذات التكرار المرتفع والخطورة المنخفضة.
2. بالنسبة للمخاطر المماثلة، فإن العقود ذات المدة الأطول ستؤدي إلى تسويات مخاطر أعلى للمخاطر غير المالية من العقود ذات المدة الأقصر.
3. ستؤدي المخاطر ذات التوزيع الاحتمالي الواسع إلى تعديلات أعلى للمخاطر غير المالية مقارنة بالمخاطر ذات التوزيع الضيق.
4. كلما قل ما هو معروف عن التقدير الحالي واتجاهه، كلما زاد تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية.

5. الحد الذي تقلل فيه التجربة الناشئة من عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية، فإن تعديلات المخاطر للمخاطر غير المالية ستنخفض والعكس صحيح.

المخاطر غير المالية:

تعتبر المخاطر جزءًا مهمًا جدًا من بيئة الأعمال، وإذا تمت إدارة المخاطر بشكل جيد، فيمكنها توفير مستوى أعلى من مزايا التنافسية والاستدامة للشركة، فالخطوة الأولى نحو إدارة المخاطر الناجحة هي تحديد المخاطر (Oláh *et al.*, 2019)، وتتضمن دراسة المخاطر في الصناعة المصرفية بشكل عام التحقيق في المخاطر الائتمانية والمالية. ومع ذلك، فإن وقوع أحداث عالية المخاطر غير مالية (مثل تعطل النظام والاحتيال) قد يؤدي إلى آثار مالية وسلبية تؤثر على سمعة المؤسسة، وقد أتاحت هذه الأحداث فرصة لأصحاب المصلحة لإعادة النظر في المخاطر غير المالية (Chad & Scheepers, 2016).

وتظهر النتائج التي تم التوصل إليها أن الإبلاغ عن المخاطر غير المالية في الشركات العامة المدرجة لا يزال غير كاف، ومع ذلك، فقد زاد الإفصاح عن العديد من بنود المخاطر غير المالية من عام 2016 إلى عام 2018. وتكشف هذه النتائج أن الشركات المدرجة بحاجة إلى تحسين الإبلاغ عن المخاطر لصالح أصحاب المصلحة (Jamil *et al.*, 2020)، ويمكن أن تكون شركات التأمين إما تأمينًا على الحياة أو تأمينًا على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث أو مزيجًا منهما، ويكون لديها ديناميكيتها الخاصة من حيث إدارة الأصول والخصوم، فيمكن لشركة التأمين على الحياة، على سبيل المثال، أن تضمن تأمين الحياة للأجل الذي يدفع مزايا الوفاة أو المعاشات التي تدفع دخلاً منتظمًا إما على الفور أو في المستقبل، وتخضع هذه الأنواع من المطلوبات للمخاطر المالية وغير المالية، كما ترتبط المخاطر المالية بمخاطر أسعار الفائدة، بمعنى أنه إذا انخفض سعر الفائدة، تزداد القيمة العادلة للمطلوبات (تسمى هذه الحساسية لسعر

الفائدة، . وترتبط المخاطر المالية أيضًا بمخاطر السيولة التي تتعلق بالتدفقات النقدية من المطالبات التي لا تحتوي على تدفقات نقدية كافية لتغطيتها، ومن ناحية أخرى، فإن المخاطر غير المالية لالتزامات التأمين على الحياة هي مثلاً تعرض التأمين على الحياة لمخاطر الوفيات بينما تتعرض المعاشات لمخاطر طول العمر. وبشكل عام، عادة ما تكون التزامات التأمين على الحياة طويلة الأجل مع احتمالات يمكن التنبؤ بها، وبالمقارنة مع شركات التأمين على الحياة، فإن شركات التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث تتكفل بوالص تأمين المسؤولية العامة. وتتعرض هذه الأنواع من السياسات، المشابهة لوثائق التأمين على الحياة، لمخاطر السيولة، ومع ذلك، فإن تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة يكون أقل لأنها عادة ما تكون قصيرة الأجل، وعلاوة على ذلك، فإن هذه الالتزامات أقل قابلية للتنبؤ من حيث شدتها واحتمالية حدوثها (Sarhan, 2020).

ولذلك فإن تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) يضع في الاعتبار المخاطر الناشئة عن عقد التأمين بخلاف المخاطر المالية، ويتضمن ذلك مخاطر التأمين والمخاطر غير المالية الأخرى؛ على سبيل المثال مخاطر الانقضاء والنفقات، والمخاطر التي لا تنشأ عن عقد التأمين؛ على سبيل المثال مخاطر التشغيل العامة (KPMG,2020) وتظهر أكثر في النقاط التالية:

1. درجة منافع التنويع التي تتضمنها المنشأة عند تحديد التعويض الذي تتطلبه لتحمل هذا الخطر.
2. درجة نفور الكيان أو الشركة من المخاطرة، والتي تنعكس في النتائج الإيجابية وغير المواتية.

هامش الخدمة التعاقدية:

أبرز التحديات التي تواجه شركات التأمين عند تحقيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (17) تتلخص في اختيار الطريقة المستخدمة للقياس الأولي واللاحق لعقود التأمين وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية من العقود واختيار معدلات الخصم المناسبة، بالإضافة إلى تحديد هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين (Dahiyat & Owais, 2021)، ويمثل هامش الخدمة التعاقدية الربح غير المكتسب الذي ستعترف به شركة التأمين لأنها تقدم خدمات في المستقبل، كما هو مذكور في الفقرة 38 من مجلس معايير المحاسبة الدولية، وينطبق هامش الخدمة التعاقدي على التغطية غير المنتهية المستبعدة من نطاق العمل .(Iturria *et al.*, 2020).

ويتم قياس هامش الخدمة التعاقدية من خلال الفرق الإيجابي بين القيمة الحالية المعدلة حسب المخاطر للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة في وقت إبرام عقود التأمين (صافي التدفق الداخلي). وفي بداية عقد التأمين يظهر بالفعل ربحيته المتوقعة على مدار المدة بأكملها، فإذا كانت الخسارة متوقعة فإن الهامش التعاقدي للخدمة يتم الاعتراف بها في بيان الدخل، ومع ذلك، إذا كان هناك مكسب متوقع وهو هامش إيجابي للخدمة فإنه يتم الاعتراف به كالتزام، أي بعبارة أخرى، يتم تحديد هامش الخدمة المتعاقد عليه على أنه الفرق بين عدالة مجموعة التأمين لعقد التأمين والتدفقات النقدية المتوقعة (Lukić, 2018). والمبادئ الأساسية عند قياس الأداء المالي للشركة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية (17) هي أن عقود التأمين تحتاج إلى تقسيمها إلى مجموعات ويجب تقييمها على أنها مجموع التدفقات النقدية وهامش الخدمة التعاقدية، فالمخاطرة هي أولها فيجب تقييم القيمة الحالية المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية بما يتفق مع معلومات السوق التي يمكن ملاحظتها، وثانيها هو المبلغ الذي يمثل الربح غير المكتسب في المجموعة، وبالتالي، لا يسمح معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) للشركة بالاعتراف بالأرباح المستقبلية غير المكتسبة كمكسب عندما يتم الاعتراف بمجموعة العقود في البداية، وبدلاً من

ذلك، سيتم الاعتراف بأرباح المجموعة على مدار الفترة التي يتم فيها توفير التغطية التأمينية حيث يتم تحريرها من المخاطر، ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هامش الخدمة التعاقدية سالبًا، بمعنى آخر؛ إذا كانت المجموعة تتكبد خسائر فسيتم الاعتراف بهذه الخسارة على الفور (Palmborg *et al.*, 2020).

العقود الباهظة:

نظرًا إلى أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعقود الباهظة ليس إلزاميًا، فلا يمكن حساب الانخفاض في القيمة بدقة، وبالتالي فإن دراسة Cumming & Galt (2020) أقرت إجراء تعديلات على التزام الإيجار لمراعاة بند العقد الباهظ إذا تم الإفصاح عن هذا المخصص في البيانات المالية، وإذا كان لدى المنشأة عقد محمل بخسارة، فيجب الاعتراف بالالتزام الحالي (بعد خصم المبالغ المستردة) بموجب العقد وقياسه كمخصص، وتنطبق الفقرة 76 من هذا المعيار فقط على العقود الباهظة، وتستثنى من نطاق هذا المعيار عقود تقديم المنافع الاجتماعية المبرمة مع توقع أن المنشأة لا تتلقى مقابلًا يساوي تقريبًا قيمة السلع والخدمات المقدمة، وفي مقابل المباشرة من متلقي تلك المنافع يمكن إلغاء العديد من العقود التي تثبت معاملات التبادل دون دفع تعويض للطرف الآخر، وبالتالي لا يوجد التزام. وتحدد العقود الأخرى الحقوق والالتزامات لكل من الأطراف المتعاقدة، وعندما تجعل الأحداث مثل هذا العقد محملاً بخسارة، فيقع العقد في نطاق هذا المعيار ويتم الاعتراف بالالتزام، وتقع العقود التنفيذية غير الباهظة خارج نطاق هذا المعيار، فيعرّف هذا المعيار العقد المحمل بخسارة بأنه عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزامات بموجب العقد المنافع الاقتصادية أو الخدمة المحتملة المتوقع الحصول عليها بموجب العقد، والتي تتضمن المبالغ القابلة للاسترداد، لذلك فإن الالتزام الحالي بالصافي من المبالغ المستردة يتم الاعتراف به كمخصص بموجب الفقرة، وتعكس التكاليف التي لا يمكن

تجنبها بموجب العقد أقل تكلفة صافية للخروج من العقد، وهي تمثل تكلفة الوفاء بها وأي تعويضات أو غرامات ناشئة عن عدم الوفاء بها قبل إنشاء مخصص منفصل للعقد المحمل بخسارة، وتعترف المنشأة بأي خسارة انخفاض في القيمة حدثت على الأصول المخصصة لذلك العقد (MPSAS 19, 2013).

مدخل توزيع العلاوة:

نهج توزيع العلاوة هو نموذج مبسط للنموذج العام لا ينطبق إلا في مناسبات محددة، فيمكن استخدامه لتبسيط قياس مجموعة عقود التأمين عندما تكون فترة التغطية سنة أو أقل، أو إذا كانت شركة التأمين قادرة على إثبات أن استخدام النموذج المبسط يعطي تقريبًا مماثلاً كما هو الحال عند استخدام النموذج العام (Rajala, 2020)، ولذلك فهو يغطي عقود التأمين قصيرة الأجل التي تكون مدتها سنة واحدة أو أقل، وكذلك عقود التأمين التي لا يؤدي فيها تطبيق نهج تخصيص الأقساط في قياس التزامات التغطية المتبقية إلى نتيجة تختلف اختلافًا جوهريًا عن تلك التي قد تنتج عن تطبيق النموذج العام (Dahiyat & Owais, 2021).

ويقدم معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) ثلاثة نماذج قياس وهي النموذج العام، ونهج توزيع العلاوة، ونهج الرسوم المتغيرة. ووفقًا للنتائج التي توصل إليها Rajala (2020) تعد نماذج القياس هذه مهمة لزيادة إمكانية المقارنة والشفافية، فمن وجهة نظر عقد التأمين تعتبر نماذج القياس المختلفة حيوية، على سبيل المثال، هناك عقود تأمين غالبًا ما تكون سارية المفعول لمدة تقل عن عام، بالإضافة إلى عقود تأمين على الحياة، وغالبًا ما تكون عقود التأمين على غير الحياة قصيرة الأجل، وبالنسبة لها، فإن نهج توزيع العلاوة يعطي نتيجة ذات صلة بنفس القدر من النموذج العام، ويمنح وجود مجموعة مختارة من نماذج القياس مزيدًا من التنوع والمرونة لشركات التأمين للعمل معها.

وفيما يلي استعراض للنماذج الثلاث:

1. النموذج العام: يتكون النموذج العام من أفضل تقدير للتدفقات النقدية والخصم وتعديل المخاطر وهامش الخدمة التعاقدية، ويجب تطبيق النموذج العام على جميع عقود التأمين ما لم يكن العقد مؤهلاً لذلك، واختار الكيان تطبيق النموذج المبسط؛ نهج تخصيص الأقساط، ويعتبر أفضل تقدير للتدفقات النقدية هو التقدير الحالي للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب حدود العقد، وتكون التدفقات النقدية ضمن حدود عقد التأمين إذا نشأت عن حقوق والتزامات موجودة خلال الفترة التي يكون فيها مصدر الوثيقة ملزمًا بتزويد حامل الوثيقة بالتغطية التأمينية أو الخدمات الأخرى، ويجب تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لتعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية الأخرى، كما يجب قياس تعديل المخاطر بموجب النموذج العام بشكل صريح ليعكس المخاطر غير المالية ذات الصلة، ويعتبر هامش الخدمة التعاقدية أحد مكونات القيمة الدفترية لأصل أو التزام مجموعة عقود التأمين وهي تمثل الربح غير المكتسب الذي ستعترف به المنشأة لأنها تقدم خدمات بموجب عقود التأمين (PWC, 2017).
2. نهج تخصيص قسط التأمين: هو تبسيط لهذا الأساس، وقد يستخدمه الكيان لقياس العقود على مدى فترة التغطية المتبقية (سيتم استخدام النموذج العام لالتزامات المطالبات المتكبدة) (Amouch & Hobern, 2018).
3. نهج الرسوم المتغيرة: تنطبق على العقود المشاركة المباشرة على نحو محدد في ثلاثة معايير، وبناءً على حق حاملي الوثائق في الحصول على حصة كبيرة في الربح من مجموعة محددة من العناصر الأساسية بوضوح، ويستند التزام عقد التأمين إلى التزام الكيان بأن يدفع لحامل الوثيقة مبلغًا مساويًا لقيمة البنود الأساسية بعد خصم المقابل المحمل على

العقد – "رسوم متغيرة"، ويتم تعويض التغييرات في الافتراضات المالية مقابل هامش الخدمة التعاقدية إذا كانت تتعلق بالخدمة المستقبلية، وتطابق مصروفات تمويل التأمين دخل الاستثمار المعترف به على البنود الأساسية المحتفظ بها "نهج العائد الدفترى للفترة الحالية" (EY , 2017).

2-1-10 عقود الاستثمار مع عوامل المشاركة النقدية:

يصف مصطلح "عقود الاستثمار مع عوامل المشاركة النقدية" العقود التي يتلقى المستثمر بموجبها دفعة إضافية، ويكون مبلغها أو توقيتها تعاقديًا وفقًا لتقدير المصدر، وللوفاء بالتعريف يجب توقع أن يمثل المبلغ جزءًا كبيرًا من إجمالي المنافع التعاقدية، ويجب أن يستند تعاقديًا إلى أيٍّ من (PWC, 2017):

1. عوائد مجموعة محددة من العقود أو نوع محدد من العقود.
2. عوائد الاستثمار المحققة و/أو غير المحققة على مجموعة محددة من الأصول التي يحتفظ بها المصدر.
3. ربح أو خسارة الكيان أو الصندوق الذي يصدر العقد.

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (17)، فإن عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة التقديرية هي فقط ضمن نطاق المعيار إذا قامت المنشأة أيضًا بإصدار عقود تأمين، وبخلاف ذلك، يتم المحاسبة عنها كأدوات مركبة تحتوي على عنصر التزام مالي ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ومكون حقوق الملكية، ويعد هذا تغييرًا مقارنةً بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (4). ووفقًا للإرشادات الحالية، يتم تضمين جميع عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة التقديرية في نطاق معيار التأمين، بغض النظر عما إذا كان المُصدر يصدر أيضًا عقود تأمين.

عقود إعادة التأمين:

هي العقود التي تصدرها شركة تأمين لتعويض شركة تأمين أخرى عن الخسائر الناشئة عن عقد أو أكثر من عقودها، ويتطلب المعيار (17) الحاجة إلى قياس وتوريد والإفصاح عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل مستقل عن إصدار العقود ضمن نطاقها، مع الأخذ في الاعتبار أن متطلبات تقييم مخاطر التأمين الهامة في عقد إعادة التأمين هي نفسها متطلبات تقييم مخاطر التأمين الضرورية في اتفاقية التأمين (Alnajjar & Rashwan, 2019).

التعديل والتوقف عن الاعتراف:

تعديل عقد التأمين يعدل الأحكام والشروط الأصلية للعقد (على سبيل المثال، تمديد أو تقصير فترة التغطية أو زيادة الفوائد مقابل أقساط أعلى)، وهو يختلف عن التغيير الناتج عن ممارسة أي من طرفي العقد، فيمثل جزءًا من البنود والشروط الأصلية للعقد عندما يلبي معايير محددة وهو موجود في الفقرة (72) من المعيار الدولي للتقارير المالية (17)، ويتم تعديل العقد بطريقة من شأنها أن تغير بشكل كبير محاسبة العقد إذا كانت الشروط الجديدة موجودة دائمًا. وبالتالي يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (17) إلغاء الاعتراف بالعقد الأصلي وإدراج عقد جديد على أساس الشروط المعدلة، ويعتبر المقابل الخاص بالعقد الجديد هو السعر الذي كان الكيان على فرضه على حامل الوثيقة لو أنه أبرم عقدًا بشروط معادلة في تاريخ التعديل، ويحدد هذا المقابل من خلال (Croneri, 2017):

1. تعديل هامش الخدمة التعاقدي للمجموعة التي ينتمي إليها العقد الحالي عند إلغاء الاعتراف بالعقد الحالي.
2. هامش الخدمة التعاقدية للعقد الجديد.

نتيجة خدمة التأمين:

يجب على المنشأة أن تعرض إيرادات الربح أو الخسارة الناتجة عن مجموعات عقود التأمين الصادرة، ومصاريف خدمات التأمين الناشئة عن مجموعة عقود التأمين التي تصدرها، والتي تشتمل على المطالبات المتكبدة ومصاريف خدمة التأمين الأخرى المتكبدة، فيجب أن تستبعد مصاريف خدمة الإيرادات والتأمين أي مكونات استثمارية، ويجب على المنشأة ألا تقدم أقساط التأمين في الربح أو الخسارة، إذا كانت تلك المعلومات غير متوافقة مع الإيرادات المقدمة (معيار الإبلاغ المالي الدولي 17).

2-1-11 العرض:

حدد Deloitte (2020) استناداً الى IFRS ما يجب الالتزام به عند عرض المعيار على النحو التالي:

1. يجب على المنشأة تفصيل المبالغ المعترف بها في بيان الأداء المالي إلى نتيجة خدمة التأمين، وتشمل إيرادات التأمين ومصروفات خدمة التأمين وإيرادات أو مصروفات تمويل التأمين.
2. يجب عرض الدخل أو المصاريف من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن المصاريف أو الدخل من عقود التأمين الصادرة.
3. يجب على المنشأة أن تعرض إيرادات الربح أو الخسارة الناتجة عن مجموعات عقود التأمين الصادرة، ومصاريف خدمات التأمين الناشئة عن مجموعة عقود التأمين التي تصدرها، والتي تشتمل على المطالبات المتكبدة ومصاريف خدمة التأمين الأخرى المتكبدة.
4. يجب أن تستبعد مصاريف خدمة الإيرادات والتأمين أي مكونات استثمارية.

2-1-12 الإفصاح:

يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية حول ما يلي:

1. القيم التي تم الاعتراف بها في بياناتها المالية التي تظهر من عقود التأمين.
2. الأحكام والتغييرات الهامة في هذه الأحكام والتي تم إجراؤها عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17).
3. طبيعة ومدى المخاطر التي تنشأ بسبب عقود التأمين.

المبحث الثاني
الملاءة المالية

2-2-1 تمهيد:

تعتمد الكثير من الشركات النشطة إعادة هيكلة أداء أعمالها وخططها التشغيلية بطرق أساسية صحيحة، ومن هنا فإنها تسعى إلى تطبيق تغييرات مؤثرة إلى حد بعيد في هيكلة سياساتها وأعمالها والتزاماتها واستراتيجياتها على المديين القصير والطويل (Naz *et al.*, 2016)، ويغطي مجال الإدارة المالية مختلف العمليات والأنظمة والتعليمات الداخلية وممارسات إدارة الإيرادات والمصاريف والأصول والمطلوبات، ويمتد أيضاً إلى سياسات إدارة المخاطر ورصد الأداء المالي والتشغيلي بما يتضمن الوضع المالي وتنظيم تقارير داخلية وخارجية بشأن هذه الوظائف (Sheikh & Isak, 2019).

ويحظى تقييم الأداء المالي بدرجة بالغة من الأهمية لدى الشركات النشطة في قطاع التأمين، لأن تحليل الأداء المالي يظهر تقيما لمركز الشركة المالي ومدى قدرتها التنافسية في ذات القطاع، إضافة إلى أنه يعطي معلومات دقيقة عن مراكز التكلفة والربح في الشركة، وبالتالي سوف يتمكن المدراء والمستثمرين والدائنين على حد سواء من الاستفادة من المعلومات المحاسبية الناتجة عن التحليل المالي في الخطط الإستراتيجية والقرارات الاستثمارية (Mohammadi & Malek, 2012)، إذ يعتبر الأداء المالي تعبيرا لإنجاز الشركة ومن الضروري أن يستوعبه مدراء الشركة، إذ يمكن الاعتماد على نسبة السيولة والربحية والملاءة والرافعة المالية بصفتها معايير للأداء المالي، كما تتيح البيانات المالية الكثير من المعلومات كالتدفق النقدي والميزانية العمومية والخسائر والربح ومقدار التغير في رؤوس الأموال؛ ويساعد التحليل الأساسي والتحليل الفني في ذلك أيضاً، ويعزز تعلم الاقتصاد والإدارة المالية والمحاسبة فهم التمويل (Fatihudin, 2018)،

كما أن العديد من محددات الأداء المالي في شركات التامين تتخذ شكل معايير تقيس العلاقات الفردية في إطار نماذج تكشف علاقة المتغيرات السببية المفترضة بمقاييس الأداء المختلفة، وعموماً؛ تصف المتغيرات السببية خليطاً من عناصر البيئة وخطة الشركة والمميزات التنظيمية (Capon *et al.*, 1990)، ومن هنا؛ تحولت مؤشرات الأداء المالي وعلى رأسها تحليل النسبة المالية إلى مصدر مهم من البيانات من شأنها تعزيز قرارات إدارة الشركة أو المستفيدين الآخرين المرتبطة بتقييم الاستقرار المالي وأُفق النمو (Myšková & Hájek, 2017)، واستناداً إلى ما سبق، يأتي هذا الفصل ليوضح الأداء المالي نظرياً، ويتضمن الفصل العناوين التالية: (مفهوم الأداء المالي؛ العوامل المؤثرة في الأداء المالي؛ طرق قياس الأداء المالي؛ مزايا ومحددات النسب المالية؛ تعريف الملاءة المالية؛ أهمية الملاءة المالية؛ كيفية تحديد الملاءة المالية؛ كيفية محافظة الشركات على ملاءتها المالية؛ أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين)، وتفاصيلها كما يلي:

2-2-2 مفهوم الأداء المالي:

يعتبر الأداء أحد المفاهيم الأساسية في الاقتصاد المعاصر، وقد ظهر نتيجة التطورات السريعة والمنافسة القوية، ويعتبر الأداء التنظيمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة تغطي مختلف الفئات ذات المصلحة، كما يعتبر ركيزة رئيسية لرسم الخطط طويلة المدى وتنفيذها (Vintila & Nenu, 2015)، وفي نفس الوقت فإن مفهوم الأداء المالي يعتبر موضوعاً مثيراً للجدل نظراً إلى ما يتضمنه من معان ذات أبعاد متعددة، ومن ثم فإن الأداء ليس إلا نتيجة لأنشطة منظمة أو استثمار في فترة محددة (Sanni *et al.*, 2019).

ويعتبر Fatihudin & Mochklas, (2018) في تعريفه؛ أن مفهوم الأداء المالي هو تحقيق الأداء المالي للشركة في مدة محددة تتضمن جمع وتخصيص التمويل المقاس استناداً إلى رأس المال والسيولة والكفاءة والملاءة والرافعة المالية والربحية؛ وعليه فالأداء المالي يمثل قدرة

الشركة على إدارة مواردها والتحكم بها، ويحتاج مدراء الشركات إلى معلومات رئيسية لاتخاذ القرارات من أهمها الميزانية العمومية والتدفق النقدي والربح والخسارة وتغيير رأس المال، ومن الضروري تعلم التحليل الأساسي والتحليل الفني وتعلم التمويل لاستيعاب سلوك الشركة المالي اقتصادياً وإدارياً ومحاسبياً.

ويقول Saidu & Oyedokun (2018) أن الأداء المالي يقيس من الناحية المالية كيفية استخدام شركة ما مجموعة من الأصول المختلفة بغرض زيادة أموال المالكين، وعليه فإن هناك مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي.

ويقول Muayad *et al.* (2019) في تعريفه إنه قدرة استخدام الخيارات والأنظمة التشغيلية والاستثمارية بغرض تحقيق الاستقرار المالي في الأعمال، وعليه فإنه يقيس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية استناداً إلى الأهداف والمعايير المالية الموضوعة.

ومن جانبه يعرف Herdiyana *et al.* (2020) الأداء المالي على أنه صورة الوضع المالي للشركة التي يستفاد في تحليلها من مجموعة أدوات للتحليل المالي، تقدم بيانات حول موقف الحالة المالية للشركة وسلامتها، ويمكن أن تظهر أداء العمل في مدة محددة أيضاً.

ويرى Ismail *et al.*, (2020) في تعريفه أنه مقياس لأرباح المنظمة وتقديراتها وقيمتها كما هو الأمر عندما يرتفع سعر سهم الشركة ؛ ويعبر عن الأداء المالي عموماً بصافي الربح المكتسب من نشاطات الاستثمار ودوران المبيعات السنوي وعائدات الاستثمار والعائد على حقوق الملكية؛ ومن الممكن أن تصنف هذه المقاييس باعتبارها مقاييس لأداء الربح وأداء الاستثمارات، ويشمل أداء الربح الأرباح التي تقاس نقدياً وهي الفروقات بين مصروفات الشركة وإيراداتها.

وتعرف الباحثة الأداء المالي إجرائيًا، بأنه وسيلة لتدارك المشكلات والمعيقات والثغرات التي قد تظهر في نشاط المؤسسة في حال حدوثها، فالمؤشرات مفتاح لمعرفة الخطر، مثل أن

تواجه المؤسسة صعوبات نقدية أو لكثرة الديون ومشاكل العسر النقدي، وبذلك تلتزم المؤسسة للعمل ومعالجة الخلل، بهدف توفير المعلومات لترشيد القرارات المالية السليمة، ومتابعة أعمال الشركة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المخطط لها.

2-2-3 العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

التفاوت في أرباح شركات التأمين على المدى الطويل في بلد ما يظهر أن هناك عوامل داخلية أو عوامل محددة للشركة أو اقتصادية عامة لها دور أساسي يؤثر على الأداء المالي؛ ولذلك يجب التعرف على هذه العوامل لما لها من دور يساعد شركات التأمين في اتخاذ إجراءات لتحسين الأداء المالي والتأثير على المستثمرين والتنبؤ أيضاً بالعوامل التي ينعكس تأثيرها على شركات التأمين في الأردن وأدائها المالي (Orkaido & Alemu, 2019)، وهناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي :

1. إجمالي الأقساط المكتتبة: يتوقع أن يكون تأثير نمو إجمالي الأقساط المكتتبة إيجابياً على الأداء المالي بفعل زيادة نشاط الاكتتاب وزيادة الحصة السوقية.
2. المخصصات الفنية: وتستخدم المخصصات الفنية في التأمين العام لتغطية بنود كالأقساط غير المكتسبة والمخاطر غير المنتهية والمطالبات المستحقة التي تم الإبلاغ عنها أو لم يتم؛ وهذا يظهر أن شركات التأمين تخصص حصة مالية للطوارئ أو ملاءة الشركات، وهذه الحصة لا ترتبط بالتشغيل الفوري للشركات، وبالتالي قد يترك هذا الأمر تأثيراً سلبياً على ربحية شركات التأمين، وقد تم إثبات ذلك في هذه الدراسة بالأمثلة (Hailegebreal, 2016).

3. حجم التعويضات المدفوعة: تكلفة المطالبات هي من أهم العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين، ومع ذلك تناولت دراسات قليلة تأثير إدارة مطالبات الاكتتاب على أداء شركات التأمين، خصوصًا في البلدان النامية (Mwangi, 2017).
4. الاستثمارات: تقوم شركات التأمين بالاعتماد على أقسام التأمين من أجل الحصول على الأموال لاستثماراتها، ويتم التفريق بين استثمار رأس المال وبين استثمار الاحتياطيات الفنية، لأن رأس المال يمثل حقوق المساهمين في الشركة، بالمقابل تمثل الاحتياطيات الحالية حقوقًا لصالح المساهمين بالشركة (حسن وبيطار، 2020).
5. عمليات إعادة التأمين: عملية إعادة التأمين تعتبر إجراء مكلفاً لشركات التأمين، ومع ذلك فإن قيام شركة تأمين ما بتحويل المخاطر إلى شركة إعادة تأمين يقلل من تقلب نسبة الخسارة، ويقلل من مخاطر الاكتتاب أيضاً، ويحد من تقلبات التدفقات النقدية والرافعة المالية، كما يزيد من رأس مال الشركة، وفي النتيجة تقلل إعادة التأمين مخاطر الإفلاس وتحسن الاستقرار المالي لشركة التأمين (Mohamed, 2019)، وتعتبر إعادة التأمين من الآليات المهمة في تنويع مخاطر أسواق التأمين لأنها تدفع المخاطر الكارثية عن شركة التأمين وتقيها من الإفلاس المحتمل (Pavic *et al.*, 2019).
6. الناتج المحلي الإجمالي: وهو من العوامل المهمة التي تؤثر على أداء الشركات المالي، حيث كشفت الدراسات السابقة أن الناتج المحلي الإجمالي هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على أداء الشركات المالي في مختلف أنحاء العالم (Almenifi, 2019)، لأن الناتج المحلي الإجمالي يعني إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها في اقتصاد بلد معين وضمن مدة محددة؛ بما في ذلك السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها عبر الوكلاء الاقتصاديين الموجودين في هذا البلد بدون أخذ ملكيتهم بعين الاعتبار، إذ لا يجري

بيعها مطلقاً، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً اقتصادياً يستخدم على نطاق واسع بغرض قياس النشاط الاقتصادي الإجمالي داخل الاقتصادات؛ ويظهر معدل نموه حالة الدورة الاقتصادية، وهو مستخدم في مختلف بلدان العالم بصفته مقياساً أساسياً للناتج والنشاط الاقتصاد (Egbunike & Okerekeoti, 2018).

7. التضخم: ويتم تعريفه على أنه معدل ارتفاع الأسعار بشكل عام، ولا يبدي أي بلد رغبة في التضخم، بل يشكل التضخم الكبير تحدياً رئيسياً للاقتصاد العام في البلد، وهناك اعتقاد سائد بأن السبب الأساسي للتضخم في أي بلد كان هو عرض المزيد من العملة، وعليه تعتبر إدارة التضخم موضوعاً مركزياً مهماً في كل اقتصاد (Taylor Adu, 2016).

2-2-4 طرق قياس الأداء المالي:

يمكن أن تقوم الطريقتان الرئيسيتان في تقييم الأداء المالي على الأساسين التاليين (Musyoki, 2005):

1. أساس بيانات المحاسبة: وهو يقيس بشكل رئيسي أداء الشركة اعتماداً على بياناتها التاريخية المالية والتقارير المصاحبة لها، ومن بين هذه المعايير الربح وربح السهم الواحد ومعدل نمو الأرباح وتوزيع الأرباح والتدفقات النقدية الحرة والعائد على الأسهم (ROE) والعائد على الأصول (ROA) (Hamdam *et al.*, 2012).

وهناك ثلاثة مقاييس للمخاطر في دراستنا تستند إلى بيانات محاسبية سنوية محددة لكل بنك خلال الفترة المعنية: (1) الانحراف المعياري للعائد على متوسط الأصول (SDROA)؛ (2) الانحراف المعياري للعائد على متوسط حقوق الملكية (SDROE)؛ (3) نسبة مخصصات خسارة القروض إلى صافي القروض (LLP) (Lepetit *et al.*, 2013).

2. المعيار المحاسبي على أساس السوق: وتعتمد هذه المعايير على بيانات السوق إلى جانب البيانات الأساسية المتوفرة والتقارير المصاحبة لها والمرتبطة بقياس أداء الشركة، ومن هنا فإن المعايير المذكورة تعزز مزايا المعايير السابقة وتعالج عدداً من عيوبها أيضاً، وبتعبير آخر، تعتبر هذه المعايير قريبة إلى الواقع ومتسقة معه بشكل أكبر بفضل بيانات السوق التي يتم اعتمادها، ورغم ذلك تعتبر ذات درجات أدنى من الموثوقية نظراً للتغير المستمر لبيانات السوق، وعليه تعتبر هذه المعايير غير مستقرة نسبياً، إلا أنها تعتبر أكثر كفاءة بشكل عام من التقارير التي تعتمد على البيانات التاريخية، ويمكنها قياس أداء الشركات بدرجات أعلى من الدقة (Hamdam *et al.*, 2012).

2-2-5 تعريف الملاءة المالية:

تعتبر الملاءة المالية من مكونات الأمن الاقتصادي الأكثر تعقيداً، ومن مميزات الدولة التي تشهد تطوراً مطلوباً في الظروف المالية، وهي التي توفر للدولة تنمية اجتماعية واقتصادية مستقرة في ظل استقرار اقتصادي وطني ومأمن من الاختلالات المالية والأزمات المالية، وتغطي الملاءة المالية عناصر الدين والميزانية والعملة والمال والائتمان (Hrybinenko *et al.*, 2020).

وتم تعريف الملاءة بأنها فائض الأصول على الخصوم، ويعتمد نموذج احتساب الملاءة على الفرق بين القيمة الحالية لالتزامات التأمين (وتحدد استناداً إلى مبالغ الخسائر المحاكاة وأنماط الدفع وتراعى فيها التوزيعات المحددة مسبقًا) والقيمة الحالية للأصول المستخدمة لتغطيتها (Kocovic & Koprivica, 2018).

ويذكر Wang *et al.* (2007) في تعريفه للملاءة المالية أنها مقياس للوضع المالي أشمل من الأداء المالي، والذي يتمثل في الفرق بين الإيرادات والمصروفات، إلا أن الأداء المالي السيئ المستمر يجب أن يؤدي إلى تدهور الوضع المالي.

ويعرفها Abd Rahim (2016) على أنها نسبة الأصول إلى الديون، والنسبة الأعلى تشير إلى الملاءة المالية الأعلى، فالأفراد الذين يمتلكون أصولًا أكثر مقارنة بديونهم يستطيعون تسوية ديونهم وتحقيق الخلو من الدين.

ويعتبرها atah & Ayoub (2018) في تعريفه أنها الأساس الذي ينبغي أن تؤسس عليه شركات التأمين كشرط لتأسيسها أو كضرورة لاستمرار فعالياتها خلال حياتها، فشركات التأمين قد تتعرض لأزمات مالية نتيجة عملها وهذا يعرضها لاضطرابات مالية ويحد من قدرتها على تأدية حقوق الدائنين إضافة إلى منع تصفيتها والتبعات السلبية التي تطال الدائنين والمواطنين.

وترى الباحثة أن الملاءة في شركات التأمين شرط أساسي في استمرار شركات التامين، وهي معدل الخصم في الأصول إلى الديون ويستند نموذج هامش الملاءة المالية إلى الفرق بين الإيرادات والمصروفات، والتي تعبر في النهاية عن الأداء المالي، حيث ان الملاءة المالية في شركات التأمين هي الاساس في استمراريتها و التعبير عن ادائها المالي

2-2-6 أهمية الملاءة المالية:

تظهر أهمية الملاءة المالية في الحماية التي توفرها لمصالح من يحمل وثائق التأمين عبر الوفاء بمستحقاتهم دون تأخير، وهي تضمن أيضاً نجاح فعاليات شركات التأمين وبقائها واستمرارها نظراً إلى دورها الاجتماعي والاقتصادي الهام؛ ورغم اختلاف مكونات هامش الملاءة المالية تبعاً لاختلاف القوانين من دولة إلى أخرى؛ إلا أنها تتكون بشكل عام من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ونظراً إلى الأهمية البالغة لهامش الملاءة المالية يتجه منظمو قطاع التأمين إلى وضع حد إلزامي أدنى للملاءة المالية بهامش ينسجم مع حجم الاكتتاب ومخاطره (قندوز والسهلاوي، 2015)، وتستند المؤشرات المالية إلى حقيقة وجود أحجام أو معدلات أو علاقات نسبية بين عناصر القوائم المالية المتنوعة في فترة زمنية معينة، ويلخص هذا الأسلوب في حساب مسبق لمجموعة نسب أو مؤشرات مالية نموذجية تربط بين عناصر القوائم

المالية المختلفة، ويرتبط الاختلاف في هذه النسب أو المؤشرات بعوامل منها النشاط ومدى خبرة المحلل أو تجربة المشروع والأهداف المنشودة للمحلل، وهناك علاقة وثيقة بين دقة المؤشرات المالية والافتراضات والمبادئ العلمية والعرف والقواعد التي استندت إليها في سنوات متعددة، إلا أن النسب والمؤشرات لا تعتبر ثابتة ومن الضروري أن تكون مرنة بما يكفي للتعامل مع مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية، وعليه لا بد من تغييرها باستمرار وفي كل مقطع زمني محدد أو سنوات محددة، وعلى المسؤولين في نهاية كل مقطع زمني توجيه المؤسسة إلى حساب النسب والمؤشرات الحقيقة الراهنة لتتم مقارنتها مع النسب والمؤشرات المحسوبة مسبقاً بشكل نموذجي، وبالتالي تحديد الفروق والانحرافات بين النسب الحالية والنسب المتوقعة ودراستها واكتشاف أسبابها وتحليلها (شربي، 2014).

2-2-7 هامش الملاءة لشركات التامين:

تشكل كفاية هامش الملاءة المالية الأساس الرئيسي للوفاء بالتزامات حامل الوثيقة، ويتعين على جميع شركات التأمين الامتثال من وقت لآخر لمتطلبات هامش الملاءة المالية كما هو منصوص عليه من قبل الجهة التنظيمية، ويعرَّف هامش الملاءة على أنه الحد الأدنى من الزيادة في أصول شركة التأمين على التزاماتها التي تحددها الهيئات التنظيمية، ويمكن اعتباره مشابهًا لمتطلبات كفاية رأس المال للبنوك، وهو في الأساس حد أدنى لنسبة الملاءة، لكن المحاسبين الماليين عادة ما يستخدمون حسابات أكثر تعقيدًا (Komen, 2012)، وهناك العديد من الدراسات التي أجريت على قطاع التأمين، ولكن نظرًا لوجود جزء من النظام المالي، حظي قطاع التأمين بأولوية أقل من قبل الباحثين والهيئات التنظيمية وشركات التأمين نفسها، و"هامش الملاءة" هو مفهوم ناشئ لتقييم الاستقرار المالي وأداء شركة التأمين التي زادت شعبيتها في البلدان المتقدمة، وقد أصدر مجلس التأمين مؤخرًا "توجيه هامش الملاءة المالية، 2070 لشركات التأمين على الحياة" وأعلن أنه إلزامي لجميع شركات التأمين على الحياة (Kumar & Ghimire, 2013).

2-2-8 كيفية تحديد الملاءة المالية:

ذكر Kotane (2013) العديد من طرق الملاءة المالية كما يلي:

1. تقييم الاستقرار قصير الأجل ونوع السيولة: فيتم استخدام صافي رأس المال بصفته مؤشراً في التقييم، وهو يعتمد في بشكل أوسع على حساب مصادر تمويل الأسهم.
2. تقييم معقد لوضع الشركة المالي والاقتصادي.
3. مقارنة مؤشرات الشركة المالية مع متوسط المؤشرات في القطاع.
4. التنبؤ بإفلاس الشركات اعتماداً على نموذج التنبؤ بالإفلاس.

2-2-9 كيفية محافظة الشركات على ملاءتها المالية:

تحافظ الشركة على ملاءتها المالية اعتماداً على الآتي:

1. تشغيل حملة الإيرادات: إذا لم تصل الإيرادات إلى النسبة المستهدفة في المكان المعني، ينبغي أن تقوم الشركة بحملة تهدف إلى زيادة إيراداتها، لأن التعزيز قصير الأجل يساهم في تعويض الديون وجذب المستثمرين بشكل أكبر إلى حصة الشركة الخاصة، وقد تبذل الشركة المزيد من الجهود الضاغطة بهدف رفع نسبة إيراداتها وبالتالي إظهار قدرتها في تحسين الملاءة المالية (Shieldsmith, 2020).
2. إصدار الأسهم: تستطيع الشركة طرح أسهم جديدة وعرضها للتداول من أجل زيادة التدفق النقدي، وبالتالي تستطيع استخدام الأموال الجديدة في ديونها والتزاماتها قصيرة الأجل، وهذا الأمر من شأنه أن يعزز ملاءتها ويبعدها عن خطر الديون الفورية التي تتضمن مخاطر مرتفعة، كما يساعدها ذلك في صب اهتمامها على التزاماتها طويلة الأجل لأنها سوف تحصل عن طريق هذا الإجراء على دخل محرر من هذه الديون، ولكن إذا اتجهت الشركة

إلى تطبيق هذا الإجراء فينبغي ألا تصدر الكثير من الأسهم وأن تراعي تقليل قيمتها بهدف الحفاظ على التوازن الدقيق (Rickford, 2004).

3. تجنب الديون الجديدة: ينبغي أن تبتعد الشركة عن تحمل ديون جديدة خلال مساعيها إلى تحسين نسبة ملاءتها المالية، وبالمقابل يمكنها تقديم طلب للحصول على منح وقروض قابلة للإلغاء أو أي شكل من الإعانات المالية أو الديون الأخرى التي لا تترتب عليها فائدة (Dhaoui, 2013).

4. إعادة تقييم مصاريف التشغيل: من الضروري إعادة النظر في نفقات التشغيل الحالية والبحث عما يمكن تقليصه منها، فمثلاً يمكن استخدام باعة خارج إطار ميزانية الشركة، ومن هنا فإن إعادة تقييم نفقات التشغيل من شأنها أن تحسن نسبة الدين إلى الدخل وتزيد الدخل التشغيلي (Shieldsmith, 2020).

5. البحث عن الخصومات: عندما تتعامل شركة ما مع موردين لفترة زمنية ما، فينبغي أن تتواصل معهم للحصول على خصومات، لأن البائعين في بعض الحالات يرجحون الاحتفاظ بعملائهم بمنحهم خصومات ضخمة، ويمكن أن تساهم هذه الخصومات الضخمة في دعم الدخل التشغيلي كما هو الحال بالنسبة لإعادة تقييم النفقات بالضبط (Zanni, 2014).

6. زيادة حقوق الملكية: مع أخذ الموارد المالية بعين الاعتبار، يمكن أن تشتري الشركة بعض الموارد وتزيد من حقوق ملكية المالك، ومن شأن هذه الخطوة أن تساهم في تعويض التزامات الديون وتغير النسبة لصالح الشركة، وبالتالي يمكنها رفع قدرة الشركة على تسديد ديونها (Yusoff, 2017).

2-2-10 أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين:

يركز الباحثون على العوامل التي تتأثر بها شركات التأمين على المسؤولية والعوامل التي يمكن أن تؤثر على استقرار شركات التأمين المالي، وتتضمن العوامل المهمة في تحديد الصحة المالية لشركات التأمين على المسؤولية حسب ما يراه الباحثون حجم الشركة وأداء الاستثمار وهامش التشغيل ونمو الأقساط ونمو الفائض والنسبة المجمعة والسيولة، فيما يعتمد في شركات التأمين على الحياة على حجم الشركة وأداء الاستثمار والهامش التشغيلي والتغير في الأصول ويستخدم المزيج والتغيير في مزيج المنتجات ورافعة التأمين؛ كما اعتمد الباحثون على عوامل السوق والعوامل الاقتصادية المرتبطة بمسؤولية الممتلكات والتأمين على الحياة/ وبالتأمين الصحي، إضافة إلى تغير سعر الفائدة ومستوى معدل الفائدة المطلق ومعدلات التضخم (Kramarić *et al.*, 2019)، وعليه أهداف الملاءة في شركات التأمين تدفع إلى مراجعة قوانين الملاءة في ظل التطورات والتغييرات الحاصلة في قطاع التأمين وإدارة المخاطر والتمويل بغرض الوصول إلى نظام ملاءة يتميز بدرجة أعلى من الفعالية (Cocozza and Lorenzo, 2006).

2-2-11 قياس هامش الملاءة في الأردن :

قام مجلس إدارة هيئة التأمين بموجب قانون تنظيم الأعمال على إصدار تعليمات خاصة باحتساب هامش الملاءة المالية لشركات التأمين في الأردن وتسمى هذه التعليمات (تعليمات هامش الملاءة لسنة 2002) وتم العمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، حيث عرفت هذه التعليمات هامش الملاءة المالية على انه نسبة رأس المال المتوفر إلى رأس المال المطلوب حيث لا يجب أن تقل هذه النسبة عن 150%، كما تم توضيح أن رأس المال المتوفر عبارة عن رأس المال الأساسي ورأس المال المضاف على ان لا يزيد رأس المال الإضافي عن 50% من قيمة رأس المال الأساسي، أما رأس المال المطلوب فهو يتكون من عدة بنود أساسية وهي:

- رأس المال المطلوب مقارنة بمخاطر الموجودات، وتأخذ هذه النسبة من خلال معادلات خاصة بهامش الملاءة المالية حيث هناك وزن محدد لكل بند من بنود الاصول وتم ايضاح هذه الاوزان في الملحق (3).
- رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية وتأخذ هذه النسبة من خلال معادلات خاصة بهامش الملاءة المالية حيث هناك وزن محدد لكل من صافي الاقساط المكتتبة وصافي الاقساط غير المكتسبة وصافي مخصص الادعاءات وتم ايضاح هذه الاوزان في ملحق (4).
- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين وتأخذ هذه النسبة من خلال معادلات خاصة بهامش الملاءة المالية حيث هناك وزن محدد لكل من حصة معيدي التأمين من مخصص غير المكتسبة وحصة معيدي التأمين من مخصص الادعاءات وذمم معيدي التأمين المدينة والدائنة المبالغ المحجوز عليها من معيدي التأمين وتم ايضاح هذه الاوزان في ملحق (5).
- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر التأمين وتأخذ هذه النسبة من خلال معادلات خاصة بهامش الملاءة المالية حيث هناك وزن محدد لكل بند من بنود حملة الوثائق الفردية وتم ايضاح هذه الاوزان في الملحق (6).

كما يجب على شركات التأمين تزويد هيئة التأمين بالبيانات والمعلومات المطلوبة لنموذج هامش الملاءة المالية كل ثلاثة أشهر على أن تكون المعلومات المقدمة في منتصف ونهاية كل سنة مصادقا عليها من قبل المدقق الخارجي ويجب أن تشمل هذه البيانات كل من:

1. إعمال الشركة في المملكة
2. أعمال الشركة في المملكة وفروعها الخارجية إن وجد
3. الشركة في المملكة وفروعها الخارجية والشركات التابعة لها إن وجد

المبحث الثالث

التأمين

2-3-1 تمهيد:

يحتل قطاع التأمين مركزاً متقدماً بين القطاعات الاقتصادية المهمة في العالم، نظراً إلى أن الاقتصاد في أي دولة يقوم على سلامة نظامها المالي وبدرجة خاصة على سلامة قطاع التأمين، لأن هذا القطاع هو الذي يؤمن الحماية الاقتصادية للموارد البشرية والمادية في أي دولة أو مجتمع، فأول هدف للتأمين يتمثل في حماية الأفراد والمؤسسات من أي ضرر محتمل وتعويضهم أيضاً في حال حدوثه، ويلاحظ أن قطاع التأمين شهد تطوراً ونقلة كبيرة في الأسواق الاقتصادية خلال العقدين الماضيين، وبشكل خاص في سوق المال العالمي، ويأتي هذا التطور نتيجة لتطور التكنولوجيا والصناعة، كما تسارع نمو التدفقات المالية نتيجة ظهور العولمة المالية، وهو ما انعكس بوضوح على قطاع التأمين وساهم في تطويره (Abdel Jawad & Ayyash, 2019)، ويحاول هذا المبحث أن يوسع النظرة النمطية والنظرية في ظل مجموعة من المحاور هي: (مفهوم التأمين، نشأة التأمين، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتأمين، نبذة تاريخية عن شركات التأمين في الأردن، هيئة تنظيم قطاع التأمين في الأردن، أنواع التأمين في الأردن، إعادة التأمين، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي الأردني)؛ وتفصيل ما سبق كما يلي:

2-3-2 مفهوم التأمين:

مع الزمن، شهد مفهوم التأمين تغييرات متنوعة منذ ظهوره وتسويقه، وأصبح اليوم عملاً هادفاً إلى الربح (Nazarov & Dhiraj, 2019)، وتمتد جذور التأمين تاريخياً إلى مراحل قديمة بقدم الإنسان، والأردن كغيره من الدول شهد تغييراً كبيراً في صناعة التأمين، ويعرفه Lalit & Kanore, (2017) بصفته أداة مالية هدفها تأمين النشاطات التجارية تم تطويرها لتغطي

احتياجات الفرد أيضاً، وعليه فالتأمين هو طريقة تحول دون الخسارة المادية من خلال دفع مبلغ معين للمؤسسة وهي بدورها تلتزم بتعويض الأضرار المحددة في التأمين عند حدوثها، ومن هنا ينبغي أن تصب شركة التأمين جهودها على مجموعة الخدمات التي تدر عليها أكبر قدر ممكن من الأرباح لكي تستطيع تعويض الخسائر وتحافظ على قدرتها التنافسية؛ لكن كيف يمكن معرفة الخدمات المربحة وتحديدها (مخاطر التأمين في الحالة هذه)؟ إذ لا يمكن تصنيف مخاطر التأمين إلى مربحة وغير مربحة من خلال تحديد تكاليف الخدمات التي تعتمدها الشركات الإنتاجية (Ivanovna *et al.*, 2018).

ويقول Najjar & Petrov (2011) إن مفهوم التأمين يقوم على تقنية تحويل المخاطر البسيطة، إذ هناك إلمام من قبل الجميع بالتأمين على ما يرتبط بحياتهم اليومية وإدراك لأهميته؛ كالتأمين على الممتلكات المنقولة كالسيارات أو غير المنقولة كالعقارات أو حتى التأمين على الحياة، ويجب دفع قسط إلى شركة التأمين مقابل التأمين على شيء ما بغرض تحويل المخاطر، وهذا القسط يستند إلى التقنيات الإكتوارية (علم حسابات التأمين) التي تعتمد بدورها على معلومات وبيانات إحصائية، ويعتبر الإحصاء الأكتواري من المجالات المتقدمة جداً في التمويل الرياضي، وتقوم الرؤية الرئيسية في التأمين على توزيع الشركة مخاطرها على مجموعة من عملائها، إذ سوف يتعرض بعضهم للخسائر ويرفعون مطالباتهم، بيد أن القسم الأكبر منهم لن يقوم بذلك، ولا تتحمل شركة التأمين إلا جزءاً من المخاطر، فيما يتم توليد الجزء المتبقي في بوليصة التأمين كفائض من قبل المؤمن له.

ومن وجهة نظر الباحثة فإن التأمين هو عقد يلتزم به طرفين هما المؤمن، وشركة التأمين، حيث يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى شركة التأمين قسطًا محدد مسبقًا يستحق بموجبه تعويضًا ماليًا معينًا بحال وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد.

2-3-3 نشأة التأمين:

بات التأمين اليوم جزءاً لا يتجزأ من حياتنا نظراً إلى صلته بمختلف النشاطات الإنسانية، إذ يُعتمد على التأمين بصفته أداة للحد من المخاطر في مختلف بلدان العالم تبعاً لفوائده الثابتة التي لا مجال للتشكيك بها، ولدى الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية قوانين حازمة لشراء التأمين تفرضها على مواطنيها بغرض ضمان الأمن المالي، ففي أمريكا مثلاً يمنع إدخال أي شخص إلى المستشفيات ما لم يمتلك تأميناً صحياً، كما يفيد التأمين في تنظيم النشاطات الإنسانية، فكندا مثلاً تعتمد على التأمين كوسيلة لتأديب السائقين الذين يخالفون قواعد وقوانين القيادة، حيث يتم زيادة القسط أثناء تجديد التأمين؛ وهكذا تحول التأمين إلى جزء مهم في الحياة العصرية من جوانب عديدة، فهو يقدم خدمة التأمين على الحياة التي تظهر فوائدها عند الحاجة؛ وبات مقبولاً على مستوى كبير أن التأمين يشكل الأرضية الأساسية لتنمية اقتصاد البلدان (Salman & Htay, 2014).

واستندت تجارة التأمين في تطورها عبر الزمن على حاجات الناس وإدراك المخاطر بصورة رئيسية، وهناك علاقة وثيقة جداً بين تقييم المخاطر وتقليل آثارها أو القضاء عليها كلياً، وتمتد جذور أولى محاولات تقييم المخاطر إلى أقدم العصور، إذ كان الناس آنذاك يشكلون مجموعات ويتنقلون من مكان إلى آخر باستمرار تحت تأثير ظروف الطبيعة، ومع ذلك لا يوجد أي إشارة واضحة في التاريخ إلى بداية التأمين (Pawlak *et al.*, 2018)، فكانت النظرة إلى التأمين في بداية الأمر تعتبره استثماراً "ضريبياً- مصلحياً"، إلا أن التأمين على الحياة اليوم يعتبر أداة استثمارية، ومع ولوج الجهات الخاصة الفعالة إلى صناعة التأمين شهد هذا القطاع درجات أعلى من المرونة والشفافية، إذ أصبحت اليد العليا للقطاع الخاص نظراً إلى الخدمات الأفضل التي يقدمها واهتمامه الفردي ودرجات الشفافية الكبيرة التي يظهرها (Ganeshan & Nagarajan, 2017).

وقد تساعد التغييرات التي طرأت على التأمين بصفته نشاطاً تجارياً على فهم تفرع منتجاته والتفريق بينها، ولا شك أن المراجعة المختصرة لسير تطور مؤسسات التأمين التاريخي سوف تكون مفيدة؛ فأول شركة حديثة للتأمين على الحياة هي جمعية تأمين الأرامل والأيتام التي تأسست في العاصمة البريطانية لندن عام (1699)، وكانت قد ألزمت جميع المؤمن عليهم بالقسط نفسه (Mateen & Kranthi, 2018).

ومنذ القدم ارتبط التأمين بالإنسان مع تكوين المجتمعات عبر التاريخ، فعرف التجار البابليون مثلاً منذ ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف سنة عقود الرهن بما فيها الرهن العقاري والإقراض البحري، كما عرفها الهنود أيضاً منذ (600) سنة قبل الميلاد، وعرفها الإغريق في القرن الرابع قبل الميلاد، وتفيد العقود المذكورة أعلاه أن التاجر مالك القارب كان يرهن قاربه مقابل مبلغ من المال اقترضه لرحلته، فإذا هلكت السفينة لا يسترد الدين، وإذا لم تهلك يعاد الدين مع فائدة كبيرة تتناسب وخطر الهلاك، كما أن الرومان كانوا قد اعترفوا في قوانينهم بعقد القرض البحري هذا، وفي القرن الخامس عشر شهد التأمين البحري تطوراً واضحاً، وبالنسبة لعقد التأمين فقد عرفته اليونان القديمة وعرفته الدول البحرية الأخرى التي كانت تتعامل مع اليونان في عقودها التجارية، وبالنسبة لإنجلترا فقد ظهر التأمين فيها في حقبة متأخرة نوعاً ما إلى أن شهدت لندن حريقها المعروف عام 1666 ومنذ ذلك الحين وفي الحقبة التي تلته خاصة عام (1711) ازدادت شركات التأمين في إنجلترا، وكانت شركتا Corporation Assurance London و Royal Exchange Assurance Corporation من أشهر شركات التأمين آنذاك، وعند الحديث عن ولادة التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بصورته العصرية أو تفسير الأصل الأول للتأمين في أوروبا، لا بد من التركيز على دور لندن بصفتها سوقاً دولياً للتأمين، وتعود جذوره إلى القرن السابع عشر وبالتحديد إلىHouse-Coffee الذي كان يرتاده التجار وأصحاب المال وشركات

التأمين، وقد تحول بالتدريج إلى مكان مشهور لاكتتاب التأمين، إذ كان لوديز يغذي عملاءه بمعلومات عن السفن جمعها من الأرصفة وغيرها من المصادر، وفيما بعد أصبحت معلوماته منشوراً أو قائمة وهي موجودة إلى يومنا هذا، وأصبحت شركة لويدز في عام (1769) مجموعة اكتتاب رسمية لشركات التأمين على المخاطر البحرية، وفيما بعد أصبحت شركة لويدز الشركة المسيطرة على التأمين المتعلق بالمخاطر البحرية في ظل نمو القوة البحرية البريطانية، وفي فترات لاحقة أضيفت مخاطر أخرى كمخاطر الحريق والعقارات وغيرها (نجيب، 2007).

وقد شهد القرن الثامن عشر أولى تشريعات صناعة التأمين، وبالتوجه إلى تاريخ تشريعات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن القوانين المسنونة غالباً ما كانت متأثرة بإحدى الصعوبات المالية التي واجهتها الصناعة وخطوة لمعالجتها، بعبارة أخرى كان التغيير التنظيمي تغييراً تفاعلياً ولم يكن تغييراً استباقياً، ويسعى إلى تبيين هذه الأمور وشرح سيرها التاريخي وتسليط الضوء على الكثير من مبادئ تنظيم التأمين وقياس الملاءة المالية(Gully,1999).

2-3-4 الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتأمين:

تعتبر صناعة التأمين دافعاً للنمو الاقتصادي وتحظى بأهمية كبيرة في الصحة العامة ورفاهية الأسر مالياً، وتظهر هذه الأهمية من خلال خدمات التأمين الرئيسية؛ بما فيها التأمين على الحياة والمعاشات والخدمات الصحية غير الطبية كالتأمين على الدخل من العجز وتأمين الرعاية طويلة الأجل، وتُعرض هذه الخدمات للأفراد بشكل مباشر أو عن طريق رب العمل والوكلاء، وهكذا تمثل صناعة التأمين حماية مالية فريدة للأشخاص، كما أنها تلعب دوراً مهماً على المدى الطويل في النمو الاقتصادي نظراً إلى تعزيزها الإنفاق الاستهلاكي وأسواق المال (Cragg *et al.*, 2018). وحالياً يعتبر التأمين من العناصر المهمة في حياة الإنسان، ويبرز

دوره الأكثر أهمية في ضمان رفاهية الأسرة مستقبلياً، كما يعتبر وسيلة استثمارية من شأنها تجاوز أي صعوبات قد تحدث نتيجة الشيخوخة أو موت رب الأسرة، ويخضع الطلب على التأمين إلى الكثير من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، ويعتبر التأمين وسيلة للحماية من الخسائر المالية التي يسببها حدث غير متوقع، ووسيلة استثمارية أيضاً في حالات الشيخوخة أو موت رب الأسرة، ويشكل التأمين مصدراً كبيراً للمجتمع والأسرة في الكثير من الدول، وينبغي تطوير صناعة التأمين من خلال التأمين المأخوذ وتوسيعه ليشمل مجالات وخدمات جديدة، ويعتبر التأمين حاجة أساسية رغم تطوره في الدول المتقدة وكثير من الدول النامية، كما يمكن تعريفه بصورة محددة بصفته عقداً يوافق فيه الطرف الأول (شركة التأمين) على الدفع إلى الطرف الثاني (المؤمن عليه) أو المستفيد من التأمين مبلغاً محدداً عند وقوع حدث طارئ (الخطر) يحتاج إلى التأمين عليه (Shahriari & Shahriari, 2016).

وعندما يدور الحديث عن فوائد التأمين، فإن أول ما يمكن التفكير به هو دوره بصفته حماية اجتماعية، وفي الحقيقة يساعد التأمين الأشخاص على تخطي المصاعب المفاجئة عبر حده من تبعات الأحداث التي لا يستطيعون التحكم بها كالمرض والحوادث والوفاة وكوارث الطبيعة، حيث يقلل التأمين من الأعباء المالية ويخففها، بل قد يفسر بأنه الفرق بين الحياة والموت في حالات التأمين الصحي، ورغم كل ما سبق، يلعب التأمين دوراً أشمل من هذه النظرة الأولية حتى وإن كانت قيمته بالنسبة للمجتمع ناشئة من وظيفته الأساسية هذه، وفي أغلب الأحيان يظهر التأمين بصفته شرطاً أولياً لتنمية الفعاليات الإنتاجية الأخرى كشراء المنازل وإطلاق وتنمية الأعمال التجارية لأنه يخفف مخاطر الأفراد والشركات ويديرها ويحد منها، وبالتالي فإن هذه الأنشطة تعزز الطلب وتساهم في تسهيل العرض ودعم التجارة، إلا أنها تساهم فقط في إدارة المخاطر الخارجية المنصوص عليها بالتأمين، وتنعكس آثار هذا التيسير على الفرد

أيضاً، ويزداد انتشاراً لما توفره الحماية الاجتماعية من قيمة، فالفرد المؤمن عليه والذي تجاوز أي خسارة مالية تعرض لها بسبب حادث مفاجئ؛ سوف يكون قادراً على حفظ قدرته الشرائية بسهولة، ومن هنا يبرز دور التأمين في ضبط أنماط الاستهلاك والاستقرار المالي والاجتماعي بشكل واسع، ويعزز دور التأمين هذا عامل الاستقرار بصفته استثماراً طويل الأجل في الأعمال والمشاريع، كما أن آثار التأمين تصل إلى الاقتصاد العالمي نظراً إلى العدد الكبير من الموارد البشرية التي تعمل في هذا القطاع، بيد أنها تمارس عملها بشكل مكمل للقطاع المصرفي، وهذا بدوره ييسر الوصول السهل إلى الائتمان، ويساهم في تحويل المدخرات إلى استثمارات طويلة الأجل ويزود الأسواق بكميات كبيرة من السيولة ويوفر مستوى أعلى من الشفافية، وفي المحصلة يساهم في تعزيز إضافي للنمو والاقتصاد (Grant, 2012).

2-3-5 نبذة تاريخية عن شركات التأمين في الأردن:

حسب المجموعة العربية الأردنية للتأمين (الموقع الالكتروني للشركة، 2021)، لم يكن عدد سكان الأردن في أربعينيات القرن الماضي يزيد على 400 ألف نسمة، في تلك الفترة وبعد الحرب العالمية الثانية واجه اقتصاد الأردن صعوبات كبيرة نظراً إلى الركود الذي أصاب حركة الاستيراد والتصدير، ولم يكن التأمين في تلك الفترة متداولاً سوى ما يتعلق بتأمين اعتمادات الاستيراد، وهذه الاعتمادات كانت بحاجة إلى تأمين نقل بري أو بحري، وهي التي كان يوفرها البنك العثماني بالتعاون مع شركة Eagle Star في لندن بعمولة 20%، وانطلق قطاع التأمين الأردني عام (1946) مع وكالة تأمين كانت الأولى من نوعها تتبع لشركة الشرق المصرية للتأمين التي تم تأسيسها في القاهرة عام (1921) بتمويل مصري فرنسي (Majali *et al.*, 2012)، وفيما بعد وأثناء الخمسينيات زاد النشاط في مجال تأمين السيارات والنقل البحري في الأردن، وخاصة عندما بدأ الأردن استقبال السلع في ميناء العقبة وبالتالي ظهرت حاجة ملحة إلى توفير حركة نقل برية

بالسيارات وتغطيتها بالتأمين، وهذا ما دفع بدوره إلى تأسيس العديد من شركات التأمين كانت في مقدمتها شركة التأمين الأردنية وهي أول شركة تأمين أردنية تم تأسيسها في الخمسينيات، في تلك الفترة كان لابد من تنظيم هذا القطاع والسيطرة على المنافسة الشرسة التي شهدها السوق ومعالجة عجز مجموعة من الشركات والهيئات عن تلبية المطالبات الكبيرة، وعليه أسست جمعية شركات التأمين الأردنية، وتلى ذلك زيادة شركات التأمين في الستينيات، فظهرت شركة الشرق الأوسط برأس مال قدره (200) ألف دينار، وبعدها شركة المساهمة الوطنية، وفي السبعينيات استمرت الأوضاع على حالها، وبلغ عدد شركات التأمين في منتصف الثمانينيات (33) شركة وفرعاً ووكالة، من بينها (23) شركة تأمين أردنية وما تبقى عبارة عن فروع لشركات أجنبية، وكانت أقساط السوق لا تزيد على (33) مليون دينار آنذاك، وتعرضت الكثير من شركات التأمين إلى خسائر في تلك المرحلة بسبب الركود الاقتصادي في نهاية الثمانينيات والمنافسة غير المدروسة في سوق صغير إلى جانب انخفاض أسعار التأمين إلى ما دون المستوى الفني، وهذا بدوره حدا بالحكومة إلى سن وإصدار قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (30) لسنة (1984)، وتشير المادة (56) من القانون إلى إصدار تراخيص جديدة لشركات التأمين، كما تمت زيادة رأس مال شركات التأمين إلى (600) ألف دينار بموجب المادة (6/ أ)، وبالتالي اضطرت شركات التأمين إلى تعديل وضعها بزيادة رأس المال أو بالاندماج مع غيرها، ونظراً إلى هذه التشريعات تقلص عدد شركات التأمين عام (1987) إلى (17) شركة أردنية وشركة أجنبية واحدة فقط، وشهدت الأوضاع استقراراً نسبياً إلى عام (1995) حيث تم إصدار القانون رقم (9) لسنة (1995)، وفتح هذا القانون الباب أمام تأسيس شركات تأمين جديدة، كما تم رفع رأس المال بموجبه إلى مليوني دينار بالنسبة لشركات التأمين الأردنية التي تمارس أعمال التأمين المباشر، وعشرين مليون دينار

بالنسبة لشركات التأمين المتخصصة، وألزمت شركات التأمين الأجنبية برفع رأس مالها إلى أربعة ملايين دينار.

ويشمل قطاع التأمين الأردني (24) شركة؛ إحداها لديها ترخيص بالتأمين على الحياة، وتسع شركات أخرى لديها تراخيص لا ترتبط بالتأمين على الحياة، والشركات المتبقية وعددها 14 شركة لديها تراخيص بصفتها شركات مركبة، ويعتبر سوق التأمين الأردني صغيراً حسب المعايير الدولية، إذ وصل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة عام (2016) في الأردن إلى (582.9) مليون دينار، بينما وصل إجمالي المطالبات المدفوعة إلى (438.9) مليون دينار، وفي هذا العام وصل صافي أرباح قطاع التأمين إلى (35.1) مليون دينار قبل الضرائب، ووصل العائد على الأصول إلى (3.8%) والعائد على حقوق المساهمين إلى (10.2%)، وحظي قطاع التأمين في الأردن بأهمية متزايدة بين عامي (2000 و2016)، حيث شهد إجمالي أقساط التأمين المكتتبة زيادة ملحوظة بمعدل سنوي بلغ (12%)، فيما زاد نصيب الفرد من أقساط التأمين من (21) ديناراً إلى (59) ديناراً أي بنسبة قدرها (187%)، كما ارتفعت (نسبة تغلغل التأمين) نسبة إجمالي أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.1%) عام (2016) بعد أن كانت (1.7%) عام (2000). وتهدف هذه الدراسة إلى ملء الفراغ الموجود في الدراسات المتوفرة حالياً عبر تقييم الكفاءة الفنية لشركات التأمين المحلية في الأردن مع تسليط الضوء على المحددات الداخلية المتمثلة بعدم الكفاءة الإدارية والمحددات الخارجية المرتبطة بخصائص البيئة الخارجية، حيث يظهر أن هذه المحددات تؤثر على الكفاءة الفنية لشركات التأمين اعتماداً على نماذج منطقية وأخرى تستند إلى الركود (Jaloudi, 2019).

2-3-6 تنظيم قطاع التأمين في الأردن:

في عام (1989) تم تأسيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين بدلاً من النقابة الأردنية لشركات التأمين التي تم تأسيسها عام (1956) بصفتها أول هيئة تنظيمية لقطاع التأمين الأردني، وترأست الهيئة جهات متعددة كان الرواد من بين أعضائها، حيث نظمت فعاليات التأمين خلال تلك المرحلة، إلى أن أصدر الاتحاد الأردني نظامه الأساسي محدداً فيه أهدافه وآلية عمله، كما تم تشكيل مجلس إداري للاتحاد وتحديد مسؤولياته ومهامه وتنظيم علاقاته بمختلف المؤسسات والهيئات الأخرى، ومع صدور قانون الاتحاد الأردني لشركات التأمين رقم (107) عام (2008) وتعديلاته، ألغيت لائحة الاتحاد السابقة رقم (30) لسنة (1989)، وسمح بموجبه لرؤساء مجالس إدارات شركات التأمين ونوابهم وللمدراء العامين والمدراء المخولين بالترشح لرئاسة وعضوية مجلس إدارة الاتحاد، كما حددت أهداف ووظائف جديدة للاتحاد من أهمها تطوير أعمال التأمين، وتعزيز التعاون والتنسيق مع هيئة التأمين والكيانات المرتبطة بهذا القطاع على المستوى المحلي والعربي، ورفع مستوى الوعي التأميني وإقامة المؤتمرات والندوات ودورات التدريب والقيام بالدراسات والإحصاءات اللازمة في هذا المجال، وتخصيص مطبوعات ودوريات حول التأمين وتسوية الذمم المالية بين الأعضاء بالمقاصة، وتحديد آلية مناسبة تتيح تبادل الخبرات والبيانات بين الشركات (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، jif.com).

2-3-7 أنواع التأمين في الأردن:

يمكن الإشارة إلى أهم أنواع التأمين كما يلي:

1. التأمين على الحياة: شهدت العقود الماضية نمواً سريعاً في الطلب على التأمين على الحياة في صفوف مزودي الخدمات المالية للمستهلكين وفي صفوف المستثمرين في أسواق المال، بيد أن النمو في التأمين على الحياة لم يكن بوتيرة واحدة في الدول الصناعية والدول النامية، بل إن وتيرته لم تكن واحدة في الدول النامية، ومن هنا فإن التباين الشاسع الذي يظهر في استخدام

التأمين على الحياة بين الدول يطرح علامات استفهام حول أسباب الاختلاف، وحول محددات استهلاك التأمين على الحياة (Kjosevski, 2012).

2. تأمين الملكية: وهو تأمين يحمي الممتلكات والمعدات من أنواع السرقة أو الضياع أو الحرائق أو الفيضانات أو غيرها من المخاطر، ويتضمن هذا التأمين تخصصات محددة كالتأمين ضد الحرائق أو ضد الزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية أو التأمين على المنازل وما شابه ذلك (Attakora-Amaniampong *et al.*, 2015).
3. التأمين البحري: يلعب التأمين البحري دوراً هاماً في تعزيز سلسلة التجارة الدولية عموماً والنقل البحري خصوصاً، إذ قد يفقد مالك السفينة سفينته خلال إبحارها أو قد تتعرض السفينة لأضرار وخسائر خلال رحلتها، وربما يرتبط مالك السفينة بالتزامات مع أطراف ثالثة بشأن الأضرار أو الخسائر التي يمكن حدوثها خلال تشغيل السفينة؛ هذه الحالات تظهر مدى أهمية التأمين البحري بشكل واضح، وبلغة أخرى، يعتبر التأمين البحري أداة يحاول من يمتلكون أو يهتمون أو يحملون على عاتقهم مسؤولية ممتلكات بحرية حماية أنفسهم من خلالها، حماية ترتبط بفقدانها أو تلفها أو حماية ترتبط بالالتزامات التي تعهدوا بها مع الأطراف الثالثة نتيجة الملكية الخاصة أو المصلحة أو المسؤولية (Gutierrez & Anrooy, 2020).
4. تأمين الحريق: وهو أحد أهم عناصر برامج التأمين، وينبغي التركيز على مختلف جوانبه، ومن أبرز عناصر برامج التأمين ضد الحريق ما يلي: (1) التقييمات، (2) التأمين المشترك، (3) الخصومات، (4) المعدلات، (5) التأمين لأجل، (6) مخاطر البناء، (7) التغطية الموسعة (Coffey, 1966).
5. التأمين ضد المسؤولية: وهو نوع من التأمين التجاري يحمي المؤمن عليه عند رفع شكوى ضد المطالبات، ويمكن الإشارة إلى بعض من أنواعه كتأمين المسؤولية، وتأمين المسؤولية العامة،

وتأمين تعويض العمال، ونظام تعويض العمال الأجانب، واستشفاء العمال الأجانب، وخطة التأمين الجراحي، وتأمين مسؤولية صاحب العمل (Salleh *et al.*, 2020).

6. تأمين الضمان: وهو أحد الخدمات التي تدعم معاملات مرتبطة بتمويل سندات النشاط الخاص؛ ورغم أن الكثير من شركات تأمين الضمان المشهورة لم تمارس نشاطاتها في السوق بعد الأزمة المالية العالمية، إلا أن سوق تأمين الضمان في الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال قائماً رغم أنه محدود أكثر من ذي قبل (Williams *et al.*, 2015) .
7. التأمينات الاجتماعية: التأمين الاجتماعي من الوسائل المهمة بالنسبة للمؤسسات بغرض تجميع المخاطر؛ خاصة ما يتعلق منها بتغطية إصابات العمل (تعويض العمال)، والأمومة (إجازة الأمومة مدفوعة الأجر) والفصل (تعويض إنهاء الخدمة)، إذ يستطيع أرباب الأعمال الاستفادة من التأمين الاجتماعي دون تحمل مسؤولية تعويض العمال بمفردهم (مسؤولية صاحب العمل)، وفي هذه الحالة سوف يكون صاحب العمل قادراً على إدارة التدفقات المالية بصورة أفضل والتنبؤ بالمخاطر بشكل أقرب إلى الواقع، فالتأمين الاجتماعي يتمتع بمزايا مهمة بالنسبة لأرباب العمل تغطي استحقاقات الأمومة وإصابات العمل وتأمينات البطالة ولا تقف عندها (ocial-protection, 2019).

وحسب تقرير الاتحاد الأردني لشركات التأمين؛ فإن أنواع التأمين في الأردن كالتالي:

1- التأمين البحري، ويشتمل أيضاً على تأمين الطيران.

2- تأمين الحريق.

3- تأمين المركبات الشامل وتعمل به (21) شركة تأمين بنوعيه سواءً التكميلي أو الإلزامي.

4- تأمين الحوادث العامة (تأمين المسؤولية، وتأمينات أخرى)

5- تأمين الائتمان.

6- التأمين الطبي.

7- التأمين على الحياة.

2-3-8 إعادة التأمين:

وتتضمن شركات إعادة التأمين طيفاً واسعاً من شركات التأمين بما فيها شركات تأمين متخصصة في التأمين على الممتلكات والأشخاص والالتزامات ونشاطات تراكم الأموال والتعويضات المستحقة نتيجة حدوث مخاطر معينة، إضافة إلى شركات متخصصة في تغطية قسم من المخاطر المرتبطة بوثائق تأمين ترفعها شركات التأمين مقابل العمولة، وجمعيات التأمين التعاوني وهي كيانات تقوم على أساس مبادئ التعاون وتضمن تمتع أعضائها بنظام تأمين مطبق فيما بينها، كما يمكن تشكيل صناديق تأمين خاصة من قبل الجمعيات أو السلطات أو الشركات ومختلف الكيانات الأخرى بهدف الاستجابة لاحتياجات الأشخاص (العلاج الطبي، والمعاشات التقاعدية، وما شابهها)، وهذه الشركات تلعب دوراً بارزاً في تعزيز الحماية الاجتماعية الحكومية، إذ تعمل صناديق التأمين الحكومية على تغطية المخاطر التي لا تتناولها شركات التأمين بشكل عام، وبعبارة أخرى، المخاطر التي تغطيها الحكومة فقط، كما أن مجمعات التأمين هي خيار قانوني يتيح لشركات التأمين (إعادة) التأمين فيما بينها، وذلك من خلال إنشاء مجمعات تأمين بغرض إدارة عملية تأمينية ما أو فرع تأميني (Ayadi *et al.*, 2018).

2-3-9 دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي الأردني:

في أغلب الأحيان، يرتبط التفكير في التأمين باعتبارات فنية وبتبادل الأعمال، ورغم هذا تعتبر نشاطات التأمين مهمة في الاقتصاد المعاصر وتستدعي دراستها واستيعاب بيئتها وعلاقاتها وتفاعلها مع باقي القطاعات الاقتصادية، إذ قد يشكل قطاع التأمين الذي يتمتع بتنظيم جيد عاملاً يحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد أو منطقة ما، وفي الأردن أيضاً تعد صناعة التأمين من أهم قطاعات الاقتصاد في البلد، وقد أدى التطور الواسع لفعاليات التأمين في العالم خلال العقود القليلة الماضية بالتزامن مع اتساع تجارة الكوارث المتعددة حول العالم إلى تركيز الجهود على دراسة أهمية فعاليات التأمين ودورها في نمو الاقتصاد وتنميته، والغرض من هذا العمل هو دراسة دور التأمين في النشاط الاقتصادي (Zouhaier, 2014)، إذ تؤدي صناعة التأمين دوراً حساساً في الاقتصادات المعاصرة، وهي واحدة من الصناعات الكبرى على مستوى العالم، كما أنها تتعرض لأنواع مختلفة من التحديات والمخاطر من بينها مخاطر الاحتيال

.(Al-Rawashdeh & Al Singlawi, 2016, p.168)

للتأمين دور مهم في تنمية اقتصادات الأردن، ولا يتجاهل أحد أهميته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث يعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع الاقتصادي من خلال دوره المزدوج، بالإضافة إلى إدخال الأمان والاستقرار في حياة الإنسان. يومي وعملي، مما يمنحه الثقة بالنفس وتحرير عقله من التفكير في المخاطر التي قد تشغله إذا أراد القيام بمشروع أو إنجاز عمل، كما أن له تأثيرًا ومساهمات في النمو الاقتصادي، من خلال العمل على التحصيل. مبلغ كبير من الموارد المالية وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية (بالي وصديقي، 2016).

وصدر قانون تنظيم اعمال التأمين (12) في الجريدة الرسمية وكان بموجبه ان تنتقل مهام الاشراف والرقابة على قطاع التأمين الى البنك المركزي الاردني بدلا من وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

ومن أهم ما يهدف اليه القانون هو تنظيم القواعد الاساسية التي تمارس على اساسها اعمال التأمين والهدف من هذا التنظيم هو محاولة ان يحقق قطاع التأمين اهدافه على افضل شكل وذلك يكون من خلال تحديث الطرق الرقابية على اعمال التأمين مما يمكن البنك المركزي من الرقابة والإشراف ويهدف القانون الى تعزيز دور البنك المركزي في تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية لمقدمي خدمة التأمين وشركات التأمين ووضع معايير واضحة وشفافة للرقابة ولتحسين الملاءة المالية في شركات التأمين، بالإضافة لمعالجة الثغرات وأوجه القصور للقانون الحالي رقم (33).

يشار إلى أن هناك 1139 من مقدمي الخدمات التأمينية المساندة ل شركات التأمين الموجودة والتي يبلغ عددها 24 شركة تأمين كما في نهاية 2020.

فقد بلغ إجمالي أقساط التأمين لعام 2020 (594) مليون دينار وبلغ اجمالي التعويضات المدفوعة للتأمين (411.1) مليون دينار اردني ويترتب عليه احتساب نسبة اجمالي اقساط التأمين الى الناتج المحلي الاجمالي (1.9%) لعام 2020 (الموقع الرسمي وزارة الصناعة والتجارة و التموين، 2021)

المبحث الرابع

الدراسات السابقة

2-4-1 الدراسات باللغة العربية:

– دراسة الزبيدي والمشهداني (2020) بعنوان: "تأثير قياس عقود التأمين على وفق معيار IFRS 17 في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق"

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على قيمة الأصول والالتزامات، وبالتالي التأثير على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين في جمهورية العراق، وقد قامت الدراسة باستعراض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بعنوان الدراسة ومقارنة نتائجها من خلال مقارنة بين الاتحاد الأُوروبي والبيئة العراقية، كما تم تصميم استبانة وتوزيعها على أفراد وحدة المعاينة التي اشتملت على موظفي تلك الشركات، أظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائية بين نماذج القياس وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) وملاءة رأس المال في شركات التأمين

– دراسة المشهداني ومالك (2020) بعنوان: "تحديات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 17 "عقود التأمين" في البيئة العراقية".

هدفت الدراسة لتحديد متطلبات الاعتراف بعقود التأمين ومداخل قياسها، وما يرتبط بقضايا الاعتراف بالالتزامات المستقبلية المترتبة عليها وكذلك الأصول، فضلا عن الإيراد الناشئ من تلك العقود وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 17، ثم تم تحديد أهم التحديات والمعيقات التي ممكن حدوثها عند تطبيق المعيار (17) في شركات التأمين العراقية مقارنة بمتطلبات المحاسبة عن عقود التأمين على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين المطبق حاليًا في البيئة العراقية، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لأهداف الدراسة، وقد اشتملت عينة الدراسة من (45) موظف في الأقسام الفنية والحسابات في 6

شركات تأمين عراقية في القطاعين الخاص والعام، أظهرت النتائج وجود اختلافات جوهرية في المفاهيم وأسس الاعتراف وكذلك مداخل قياس الالتزامات والأصول وكذلك الإيرادات المترتبة عن عقود التأمين مما يشكل تحديات أمام شركات التأمين العراقية يستلزم الأمر مواجهتها بهدف الوصول إلى التطبيق السليم المتطلبات IFRS 17 ، وفي ضوء النتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها أنه على الإدارات المعنية في شركات التامين العراقية المباشرة الاهتمام بتصميم نظام معلومات متكامل يمكن الوحدات المحاسبية من التطبيق السليم للاعتراف بعقود التامين، ومن ثم قياسها على وفق متطلبات IFRS 17 بما يخدم شركات التأمين أولاً وأصحاب المصلحة فيها والمجتمع ككل.

– دراسة النجار (2019) بعنوان:" دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية".

هدفت الدراسة لمعرفة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استقراء وعرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بهدف تحديد الفجوة البحثية بين هذه الدراسات، وقد تناولت الدراسة الأسباب والمبررات التي دفعت مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى إصدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17، وللحصول على البيانات اللازمة تم تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة "شركات التأمين المصرية"، أظهرت النتائج وجود تأثير قوي بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 وتطوير الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية، وأظهرت النتائج أيضًا وجود علاقة تأثيرية قوية بين تطبيق المعيار وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية.

– دراسة غالي والفار (2018) بعنوان: "تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS 17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "دليل ميداني من البيئة المصرية."

هدفت الدراسة لتقييم مدى فعالية محتوى المعلومات للبيانات المالية حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" الذي سيتم تطبيقه في عام (2023). حيث اعتمدت الدراسة على مبدأ الدمج بين المنهج الاستقرائي من خلال استعراض نتائج دراسات سابقة وعلى المنهج الاستنباطي لاختبار الفرضيات عن طريق الاستبانات، أظهرت النتائج وجود إجماع في الآراء حول أهمية تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 حيث سيساهم في تعزيز محتوى المعلومات المعروضة وما اشتمل عليه من متطلبات من فصل مكونات عقد التأمين، التجميع، الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح. وتوصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي دال إحصائيا بين المحتوى المعلوماتي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

– دراسة قندوز والسهلاوي (2015) بعنوان: "هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية"

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية تطبيق هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، وقد قامت الدراسة بقياس هامش الملاءة المالية بشركات التأمين التعاوني السعودية وفق قواعد ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار (6) شركات من أصل (30) شركة إعادة تأمين سعودية لتمثل عينة الدراسة، ثلاث منها شركات إعادة تأمين تعاوني، والأخرى شركات تأمين وإعادة تأمين تعاوني فقط. أظهرت النتائج أن شركة ميدغلف – وهي من أكبر شركات التأمين في السعودية قد تفوقت في تحقيقها لمتطلبات

هامش ملاءة الأقساط أو في هامش ملاءة المطالبات. بينما تراوح أداء الشركات الخمسة المتبقية بين الجيدة والمتوسطة، ويبقى على كل شركة منها القيام بالإجراءات التصحيحية وفق ما تقتضيه متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية:

– دراسة (Dahiyat & Owais, 2021) بعنوان:

"The Expected Impact of Applying IFRS (17) Insurance Contracts on the Quality of Financial Reports"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي17 (IFRS)) عقود التأمين على جودة التقارير المالية. حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي الاستكشافي. وتم تطوير استبيان وتوزيعه على عينة من (120) موظف مالي في جميع شركات التأمين في الأردن. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن التأثير المتوقع لتطبيق المعيار على جودة التقارير المالية كان كبيرًا، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية مقارنة التقارير المالية، والتمثيل الصادق. وقد وجد أن هناك تأثيراً متوقعاً ودلالة إحصائياً وإيجابياً بين تطبيق المعيار، ونوعية التقارير المالية بشكل عام، والتأثير المتوقع لتطبيق المعيار وكل من قابلية المقارنة، والتمثيل الصادق، والملاءمة، وإمكانية التحقق في الوقت المناسب، وقابلية الفهم على التوالي

– دراسة (Owais & Dahiyat, 2021) بعنوان:

"Readiness and Challenges for Applying IFRS 17 (Insurance Contracts): The Case of Jordanian Insurance Companies".

هدفت الدراسة معرفة مدى استعداد شركات التأمين الأردنية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 17)، والتحديات التي تواجه تطبيقها. طورت الدراسة استبانة بناءً على دراسات سابقة ذات صلة، وفي ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي (17)، استخدمت الدراسة

أساليب وتقنيات إحصائية مختلفة مثل الانحراف المعياري، واختبار t وغيرها لتحقيق أهدافها. وقد لأظهرت النتائج أن شركات التأمين الأردنية غير مستعدة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (17) لعدة أسباب. الأهم من ذلك، أن شركات التأمين لديها مستوى منخفض من القدرة على تحديد نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (17)، ودراسة تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (17) على التقارير المالية، وتطوير طرق مراقبة داخلية جديدة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (17). أما بالنسبة للتحديات التي تواجه تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (17)، أكبرها هو تحدي البيانات، يليه تحديات التنفيذ لأول مرة والأنظمة والنتائج والعرض

– دراسة (Kandimov & Sahlström, 2020) بعنوان:

"The Impact of IFRS Adoption on The Financial Ratios of Norwegian Public Listed Companies".

هدفت الدراسة تحديد الآثار المترتبة على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على المقاييس التي تشير إلى المركز المالي للكيانات المدرجة في البورصة في النرويج، مثل الربحية والسيولة والملاءة ونسب السوق. حققت الأهداف المحددة في كيفية تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الربحية وملاءة السيولة ونسب السوق للشركات النرويجية. أشارت الدراسات السابقة التي حددتها مراجعة الأدبيات إلى أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي مرتبطة بشكل إيجابي بالنسب المالية. طبق هذا البحث تصميم البحث الكمي وفحص 10 شركات نرويجية. حيث تم جمع البيانات من التقارير السنوية والبيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة ناسداك. وتم إجراء اختبارات الارتباط والانحدار للتأكد من تأثير تطبيق معايير IFRS المختلفة على النسب المالية. أثبتت الدراسة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أثرت بشكل إيجابي على الربحية وأدت إلى نتائج سيولة أفضل. كما أدى إلى تحقيق نسب ملاءة أفضل ونسب سوق أفضل. وقد كانت القوة الرئيسية لهذه الدراسة أنها حققت جميع أهداف البحث.ومع

ذلك فإن تركيزها الوحيد كان على الشركات النرويجية ولكن تعميم النتائج على الشركات الأخرى خارج النرويج أمرًا صعبًا.

– دراسة:(Windsor, *et al*, 2020) بعنوان:

"Accounting Standards and Insurer Solvency Assessment"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام المعايير المحاسبية لتقييم ملاءة شركة التأمين في سياق تنفيذ معيار الإبلاغ المالي الدولي (17). حيث اعتمدت الدراسة على نتائج مسح لـ (20) من مشرفي التأمين. وفي ضوء تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان ظهرت النتائج أن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) يعد تطورًا مرحبًا به ولكن سيكون هناك تحديات للتنفيذ وبداية التطبيق، وبأنه لا يعتزم العديد من مشرفي التأمين حاليًا استخدامه المعيار الدولي للتقارير المالية (17) كأساس لتقييم ملاءة شركات التأمين. وبأنه يمكن التغلب على أوجه القصور المتصورة من قبل المشرفين الذين يقدمون مواصفات واضحة حيث يسمح المعيار القائم على المبادئ بمجموعة من الأساليب. كما يمكن أن توفر المعايير المحاسبية إطارًا جاهزًا للتقييم للمشرفين الذين يقومون بتطوير أطر جديدة للملاءة المالية.

– دراسة (2020) شركة AON بعنوان:

"The Impact of IFRS 17 on Key Performance Indicators"

هدفت الدراسة معرفة الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على مؤشرات الأداء المستخدمة في البيانات المالية ومعرفة الأمور التي يجب أن يعلمها مستخدمو البيانات المالية حول التغييّرات القادمة في مؤشرات الأداء الرئيسية لتقييم الجدارة الائتمانية وأداء شركات التأمين وبيان الأمور التي يجب معرفتها عن قطاع التأمين فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية المتغيرة أو الجديدة بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" لفهم أداء شركات التأمين. وقد قامت الشركة بهذه الدراسة بعد مناقشات قام بها عدد من

ذوي الخبرة من خلال جلسة عصف ذهني وتوصلوا إلى النتائج التالية: أن بعض المعلومات غير المتاحة في التقارير المالية اليوم قد تنتج نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17). على سبيل المثال، سوف يعمل الكشف عن تحركات هوامش الخدمة التعاقدية لمجموعات العقود (باستثناء الأعمال الدفترية) على تحسين الشفافية ومفهومية البيانات المالية للتأمين. فضلاً عن ذلك فإن المقاييس القائمة على الحجم، مثل إجمالي الأقساط المكتوبة، حتى ولو لم تخضع للمراجعة، سوف تكون البيانات المالية ذات قيمة بالنسبة للمحللين. وبالنظر إلى حجم التغيير، لوحظ أنه سيكون من المستحيل تقريباً تجنب تقديم التقارير الموازية خلال السنوات القليلة الأولى بعد اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) " عقود التأمين". ومن الممكن أن يشكل تطبيق المعيار الجديد فرصة مثالية لتحسين ثقة المستخدمين في المعلومات المالية التي تعدها شركات التأمين.

– دراسة (Palmborg, 2020) بعنوان:

"Financial Position and Performance in IFRS 17"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم طريقة لكيفية قياس الأداء المالي لشركة التأمين وفقًا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" وإثبات التحديات المحاسبية من خلال مثال رقمي واقعي. ولتحقيق هدف الدراسة، قام الباحثون بحساب التدفقات النقدية للمطلوبات وقيموا الالتزامات المختلفة التي تعد مكونات رئيسية في تحليل الأداء المالي لخوارزمية الأداء المالي لشركة التأمين وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" وقيموا التدفقات النقدية الإجمالية لالتزامات التأمين ولتخصيص هذه القيم للتدفقات النقدية التي هي جزء من التدفق النقدي الكلي. قدم هذا البحث تقييما متعدد الفترات لتكلفة رأس المال، على غرار ما تم تطويره في صيغ التخصيص التي يتم الاحتفاظ بها بالضبط عندما تتبع التدفقات النقدية والمتغيرات المشتركة التي تمثل تدفق عملي من أبرز النتائج التي توصل لها الباحثون إلى أن

معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" جعل الممارسات المحاسبية أكثر اتساقًا عبر الولايات القضائية المختلفة وكذلك جعل البيانات المالية وبيانات شركات التأمين أكثر إفادة. أيضا جعل جميع التدفقات النقدية، لا تتطلب قياسًا صريحًا للمخاطر، أو تتجاهل القيمة الزمنية للنقود. كما أن معيار الإبلاغ المالي الدولي لمشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي (17)، قام بربط الأداء المالي للشركة بتقييم التزامات التأمين الخاصة بها، وهذا الرابط مفقود في الملاءة الثانية، والتي تركز فقط على الملاءة المالية.

– دراسة (Longoni, 2019) بعنوان:

"IFRS 17 Insurance Contracts and Firm Value"

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) عقود التأمين على قيمة الشركة لشركات التأمين التي تقدم تقاريرها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("شركات التأمين التابعة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"). بدراسة عوائد (427) شركة تأمين حول ستة عشر حدثًا يؤثر على فرصة مرور معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17)، أجد أن إدخال معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) يرتبط في المتوسط بعائدات سلبية غير طبيعية لشركات التأمين التابعة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مقارنة بشركات التأمين التي تقدم تقارير بموجب مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً تؤكد العديد من اختبارات المتانة نتيجة هذه الدراسة، بما يتفق مع الفرضية القائلة بأن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) في المتوسط يقلل من قيمة الشركة. تشير انحدارات OLS إلى أن إرجاع الحدث غير الطبيعي يرتبط ارتباطًا سلبيًا بحجم شركة التأمين، مما يشير إلى أن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) مكلف بشكل غير متناسب لشركات التأمين الكبيرة، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف التنفيذ. ترتبط نسبة الدفتر إلى السوق بشكل سلبي مع عائدات الأحداث غير الطبيعية، مما يشير إلى أن نقص فرص النمو يؤدي إلى تفاقم العوائد السلبية المرتبطة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17).

– دراسة (Chevallier *et al.*, 2018) بعنوان:

"Probability of Sufficiency of the Risk Margin for Life Companies under IFRS 17".

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح طريقة يمكن تطبيقها على عقود التأمين على الحياة لتقدير مستوى الثقة كما هو مطلوب، ستستخدم الطريقة المقترحة فقط الخصائص الأساسية مثل الانحراف النسبي لقياس مخاطر التأمين على الحياة دون اللجوء إلى دمج النماذج. ولتحقيق هذا الهدف، تقترح الدراسة دمج نموذجين رئيسين هما نموذج سعر الفائدة ونموذج الأسعار. كما وتهدف إلى توقع التغيرات في تقييم التزامات التأمين مقارنة بالمعيار السابق، معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) حيث وفرت هذه الدراسة إطارًا بسيطًا وعامًا لتقدير احتمالية كفاية الأحكام الفنية بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" لمنتجات التأمين على الحياة. كما وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج أولي لتقدير نقاط البيع حيث حاولت أيضًا إنتاج نموذج بسيط يمكن تنفيذه بسهولة في أي من شركات التأمين باستخدام برمجية اكسل.

– دراسة (Mignolet *et al.*, 2017) بعنوان:

"A Study on the Expected Impact of IFRS 17 on the Transparency of Financial Statements of Insurance Companies".

هدفت الدراسة إلى أن تكون دليل للجهات المستفيدة الأخرى غير شركات التأمين، حيث أن أحد معايير الوصول إلى التنمية المستدامة من خلال المشروع هو الكفاءة الاقتصادية. كما ذكرت هذه الدراسة أنه على الجهات المستفيدة الاتصال مع الشركات التي تصدر عنها عقود التأمين وتهدف الدراسة أيضا للإجابة على ما أن كان مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد حقق هدفه المتمثل في الشفافية وإمكانية المقارنة. كذلك، وقد قامت الدراسة باستعراض عدد من الأبحاث السابقة المتعلقة بعنوان الدراسة، كما وقامت الدراسة لتقسيم عملية البحث من جانبين، الشفافية والقابلية للمقارنة عن طريق استطلاع الرأي من خلال الاستبانة ومن أبرز النتائج أن الجهات المستفيدة في الغالب مهتمة باستخدام نهج لبنة البناء وحل خصم تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، لكن هناك قلق من قبل المستخدمين في ما أذا كان تطبيق المعيار

يمثل أفضل قيمة عادلة لعقود التأمين وكما يعترف البعض بصعوبة تطبيق العديد من الإفصاحات وبعض الجهات الأخرى تؤكد القابلية للتحسن مقارنة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (4). بشكل عام توافق معظم شركات التأمين والمؤسسات ومستخدمي البيانات المالية على أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سوف يفي بهدفه المتمثل في توفير معيار حصري لعقود التأمين من شأنه تحسين قابلية المقارنة والشفافية لعقود التأمين.

– دراسة (Yanik and Bas, 2017) بعنوان:

"Evaluation of IFRS 17 Insurance Contracts Standard for Insurance Companies".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير استبدال المعيار الإبلاغ المالي الدولي (4) بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" الذي سيتم تطبيقه في عام 2023. كما ناقشت الدراسة التعديلات التي أُجريت في نطاق الأدوات المالية وهدفت الدراسة أيضا تعميق فهم المعيار الجديد من خلال تضمين أمثلة توضيحية. استخدمت هذه الدراسة طريقة الحالة والمقابلة النوعية وطريقة المراجعة كطريقة البحث. السبب الأساسي لاختيار هذه الطريقة هو أن الطريقة مناسبة لهدف الدراسة وطريقة فعالة للتحقيق في وضع خاص يعتمد على شركات التأمين بشكل منهجي في الدراسات المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين". ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة تأكيد أن معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" سيكون نموذجا مستكملًا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (4) حيث سيكون مفيداً للمستثمرين وشركات التأمين على السواء من خلال المطالبة بالاعتراف بجميع عقود التأمين بشكل متسق، ومن خلال حل مشاكل المقارنة التي أوجدها معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) حيث يتطلب الاتحاد الدولي نموذج قياس مستوفي الشروط يقاس فيه التقديرات مرة أخرى في كل فترة من فترات الإبلاغ ومن ناحية أخرى، سوف تزود جميع الشركات التي تقوم بوضع عقود تأمين بخيار للاعتراف بالتقلبات التي يمكن أن تحدث عند تطبيق المعارف التقليدية قبل تنفيذ معيار عقود التأمين الجديد الوارد في بيان الدخل الشامل الآخر بدلا من الربح أو الخسارة.

– دراسة (PWC price water house coopers, 2019) بعنوان:

"New Measures, New Perspective, The Impact of IFRS 17 on Insurance Performance and Reporting".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على أداء شركات التأمين الأوربية حيث أوضحت الدراسة تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على أداء شركات التأمين الأوربية من خلال تحليل مؤشرات الأداء المتوقعة لأكبر 20 شركة تأمين أوروبية حيث تبين أن الانتقال إلى المعيار الدولي (17) عقود التأمين سيعمل على إلغاء الربح في البداية من خلال تقليل العوائد الأولية من عمل جديد لبعض أنواع التأمينات وسيؤجل الاعتراف بالأرباح بالنسبة لبعض منتجات التأمين بخلاف التامين على الحياة وسيؤدي إلى الاعتراف المبكر بالخسائر

2-4-3 ملخص الدراسات السابقة

جدول (2) ملخص الدراسات السابقة

اسم الباحث وسنة النشر	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	وجه الاستفادة من الدراسة
الزبيدي والمشهداني 2020	تأثير قياس عقود التأمين على وفق معيار IFRS 17في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق	هدفت الدراسة لمعرفة تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على قيمة الأصول والالتزامات، وبالتالي التأثير على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين في جمهورية العراق	أظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائية بين نماذج القياس وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) والملاءة المالية	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث كما وساعدت الدراسة في بناء نموذج الدراسة
المشهداني ومالك 2020	"تحديات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 17"عقود التأمين" في البيئة العراقية	هدفت الدراسة لتحديد متطلبات الاعتراف بعقود التأمين ومداخل قياسها، وما يرتبط بقضايا الاعتراف بالالتزامات والأصول	أظهرت النتائج وجود اختلافات جوهرية في المفاهيم وأسس الاعتراف وكذلك مداخل قياس الالتزامات والأصول وكذلك الإيرادات المترتبة عن عقود التأمين	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
النجار 2019	دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS (17) على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية	هدفت الدراسة لمعرفة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية	أظهرت النتائج وجود تأثير قوي بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17وتطوير الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح بالتقارير المالية	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
غالي والفار 2018	تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS 17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "دليل ميداني من البيئة المصرية".	هدفت الدراسة لتقييم مدى فعالية محتوى المعلومات للبيانات المالية حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين	وتوصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي إحصائي بين المحتوى المعلوماتي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث

اسم الباحث وسنة النشر	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	وجه الاستفادة من الدراسة
قندوز والسهلاوي 2015	هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية"	هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية تطبيق هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية	تفوقت إحدى شركات التأمين الكبيرة (ميدغلف) في جزئية الوفاء بمتطلبات هامش ملاءة المتطلبات أو في هامش ملاءة الأقساط بينما كانت باقي الشركات الخمس فقد تراوح أدائها بين المتوسط والجيد (العينة ستة شركات)	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
Dahiyat & Owais, 2021	The Expected Impact of Applying IFRS (17) Insurance Contracts on the Quality of Financial Reports	هدفت الدراسة إلى معرفة أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) 17 عقود التأمين على جودة التقارير المالية	هناك تأثير ايجابي متوقع على نوعية البيانات المالية من حيث قابليتها للفهم وقابليتها للمقارنة والتمثيل الصادق والملائمة وإمكانية التحقق في الوقت المناسب	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
Owais & Dahiyat 2021	Readiness and Challenges for Applying IFRS 17 (Insurance Contracts): The Case of Jordanian Insurance Companies Readiness and Challenges for Applying IFRS 17	هدفت الدراسة معرفة مدى استعداد شركات التأمين الأردنية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 17)، والتحديات التي تواجه تطبيقها	وقد أظهرت النتائج أن شركات التأمين الأردنية غير مستعدة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
Kandimov & Sahlström 2021	The Impact of IFRS Adoption on The Financial Ratios of Norwegian Public Listed Companies	هدفت الدراسة تحديد الآثار المترتبة على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على المقاييس التي تشير إلى المركز المالي للكيانات المدرجة في البورصة في النرويج مثل الربحية والسيولة والملاءة ونسب السوق	أثبتت الدراسة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أثرت بشكل إيجابي على الربحية وأدت إلى نتائج سيولة أفضل. كما أدى إلى تحقيق نسب ملاءة أفضل ونسب سوق أفضل.	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
Windsor,	Accounting	هدفت الدراسة إلى معرفة أثر	أن معيار الإبلاغ المالي	ساعدت الدراسة

اسم الباحث وسنة النشر	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	وجه الاستفادة من الدراسة
Yong & Bell, 2020	standards and insurer solvency assessment"	استخدام المعايير المحاسبية لتقييم ملاءة شركة التأمين في سياق تنفيذ معيار الإبلاغ المالي الدولي 17	الدولي (17) يعد تطورًا مرحبًا به ولكن سيكون هناك تحديات التنفيذ، وبأنه لا يعتزم العديد من مشرفي التأمين حاليًا استخدامه المعيار الدولي للتقارير المالية (17) كأساس لتقييم ملاءة شركات التأمين. وتوصلت إلى أن الملاءة المالية ستتأثر بتطبيق المعيار	في تكوين الإطار النظري للبحث
شركة AON 2020	The Impact of IFRS 17 on Key: Performance Indicators	هدفت الدراسة معرفة الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على مؤشرات الأداء المستخدمة في البيانات المالية	أن بعض المعلومات غير المتاحة في التقارير المالية اليوم قد تنتج نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17).	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
Palmborg 2020	Financial Position and Performance in IFRS	هدفت هذه الدراسة إلى تقديم طريقة لكيفية قياس الأداء المالي لشركة التأمين وفقًا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" وإثبات التحديات المحاسبية من خلال مثال رقمي واقعي	إلى أن معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" جعل الممارسات المحاسبية أكثر اتساقًا عبر الولايات القضائية المختلفة وكذلك جعل البيانات المالية وبيانات شركات التأمين أكثر إفادة. أيضا جعل جميع التدفقات النقدية، لا تتطلب قياسًا صريحًا للمخاطر، أو تتجاهل القيمة الزمنية للنقود.	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
Longoni 2019	IFRS 17 Insurance Contracts and Firm Value	هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التأمين على قيمة الشركة لشركات التأمين التي تقدم تقاريرها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	أن إدخال معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 يرتبط في المتوسط بعائدات سلبية غير طبيعية لشركات التأمين التابعة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مقارنة بشركات التأمين التي تقدم تقارير بموجب مبادئ المحاسبة الأمريكية	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث

اسم الباحث وسنة النشر	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	وجه الاستفادة من الدراسة
			المقبولة عموماً تؤكد العديد من اختبارات المتانة نتيجة البحث، بما يتفق مع الفرضية القائلة بأن معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) في المتوسط يقلل من قيمة الشركة	
Chevallier 2018	Probability of sufficiency of the risk margin for life companies under IFRS 17”	هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح طريقة يمكن تطبيقها على عقود التأمين على الحياة لتقدير مستوى الثقة كما هو مطلوب	وفرت هذه الدراسة إطاراً بسيطًا وعامًا لتقدير احتمالية كفاية الأحكام الفنية بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" لمنتجات التأمين على الحياة	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
Mignolet 2017	A Study on the Expected Impact of IFRS 17 on the Transparency of Financial Statements of Insurance Companies	هدفت الدراسة إلى أن تكون دليل للجهات المستفيدة الأخرى غير شركات التأمين، حيث أن أحد معايير الوصول إلى التنمية المستدامة من خلال المشروع هو الكفاءة الاقتصادية	أن الجهات المستفيدة في الغالب مهتمة باستخدام نهج لبنة البناء وحل خصم تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، لكن هناك قلق من قبل المستخدمين في ما أذا كان تطبيق المعيار يمثل أفضل قيمة عادلة لعقود التأمين وكما يعترف البعض بصعوبة تطبيق العديد من الإفصاحات وبعض الجهات الأخرى تؤكد القابلية للتحسن مقارنة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (4).	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث
Yanik & Bas 2017	Evaluation of IFRS 17 insurance Contracts Standard for Insurance Companies	هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير استبدال المعيار الإبلاغ المالي الدولي (4) بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين	تأكيد أن معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" سيكون نموذجا مستكملًا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (4) حيث سيكون مفيداً للمستثمرين وشركات التأمين على السواء من خلال المطالبة بالاعتراف	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث

اسم الباحث وسنة النشر	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	نتائج الدراسة	وجه الاستفادة من الدراسة
			بجميع عقود التأمين بشكل متسق، ومن خلال حل مشاكل المقارنة التي أوجدها معيار الإبلاغ المالي الدولي (4)	
PWC 2019	New Measures, New Perspective, The Impact of IFRS 17 on Insurance Performance and Reporting	هدفت الدراسة إلى توضيح اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) على أداء شركات التأمين الأوروبية	أظهرت النتائج أن الانتقال إلى المعيار سيعمل على إلغاء الأرباح في البداية من خلال تقليل العوائد الأولية وسيؤجل الاعتراف بالأرباح بالنسبة لبعض منتجات التأمين بخلاف التأمين على الحياة كما وسيؤثر سلبا على الأرباح المدورة حيث سيؤدي إلى الاعتراف المبكر للخسائر	ساعدت الدراسة في تكوين الإطار النظري للبحث

المصدر : اعداد الباحثة

2-4-4 ما يميز الدراسة الحالية:

تناولت هذه الدراسة موضوع جديد الا وهو معيار الابلاغ المالي الدولي 17 عقود التأمين حيث واجهت الباحثة قلة وندرة في الدراسات المتعلقة بالمعيار وخاصة في ما يتعلق بشركات التأمين العاملة بالاردن وقد تطرقت الباحثة للبحث في ما يتعلق بهذا القطاع لما له اهمية عند الكثير من مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين وايضا المستفيدين من قطاع التأمين في الاردن.

كما وتميزت هذه الدراسة بانها من اوائل الدراسات التي تطرقت للبحث في معيار 17 عقود التأمين و ربطه مع هامش الملاءة المالية لشركات التأمين حسب علم الباحثة لمعرفة ان كان هناك اثر متوقع من تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي 17 عقود التأمين على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين العاملة في الاردن

وقد قامت الدراسة بتوفير اطار نظري مفصل بشكل كبير يساعد الباحثين و والمهتمين في فهم معيار الإبلاغ المالي الجديد (17) كما تم تسليط الضوء على متطلبات تطبيق المعيار الجديد "عقود التامين" بأبعاده (الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح) ضمن الإطار النظري.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة الطريقة والإجراءات

3-1 تمهيد

3-2 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

3-4 مصادر جمع البيانات

3-5 أداة الدراسة

3-6 صدق وثبات أداة الدراسة

3-7 اختبار التوزيع الطبيعي

3-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة الطريقة والإجراءات

3-1 تمهيد:

يتناول الفصل الثالث وصفاً لمنهج الدراسة المتبع والذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف الدراسة، ويبين مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها، كما يبين مصادر جمع البيانات والمعلومات والخطوات التي تم إعداد وتطوير أداة الدراسة وخطوات قياس ثباتها، كما تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات, وأخيراً تم التطرق للأساليب الإحصائية المستخدمة.

3-2 منهجية الدراسة:

تختلف المنهجية باختلاف نوع الدراسة وأهدافها ومجالاتها وأدواتها, حيث اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والذي يصف الواقع أو الظاهرة وصفاً دقيقاً بطريقة كمية أو نوعية, فالتعبير النوعي يصف ويوضح لنا خصائص الظاهرة, أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها وصولاً إلى نتائج أو تعميمات تساعد في فهم واقع الظاهرة أو المشكلة (Salkind, 2019). وتم الاعتماد على المنهج الاستدلالي (التحليلي) في إجراء هذه الدراسة, وذلك للتعرف على "أن كان هناك أثر متوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي عقود التأمين على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين الأردنية , إذ يسعى هذا المنهج إلى الوصول لاستدلالات حول المجتمع من خلال العينة, وهو المعني بتحليل البيانات للتوصل إلى استقراء ما تعنيه الأرقام ومعرفة دالتها الإحصائية وتفسيرها ووصفها بشكل أوسع من المنهج الوصفي نظراً لما يقدمه من فائدة في التعرف على ظواهر المجتمع (البناء, 2017), ويهتم التحليل الاستدلالي بمختلف اختبارات الأهمية لاختبار الفروض من اجل تحديد الصلاحية التي يمكن بها أن يقال أن البيانات تشير إلى بعض الاستنتاجات أو النتائج, كما أنه يهتم بتقدير قيم مجتمع الدراسة (صوان, 2018).

3-3 مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** يقصد بمجتمع الدراسة جميع مفردات الظاهرة ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة والتي تسعى الدراسة تعميم النتائج عليها, حيث يكتسب تحديد مجتمع الدراسة أهمية كبيرة إذ تتضح متغيرات وأهداف الدراسة في ضوء التحديد الصحيح والواضح لمجتمع الدراسة (النعيمي, البياتي وخليفة, 2015). حيث تالف مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الدائرة المالية. إذ شملت وحدة المعاينة (المدراء الماليين, والمدققين الماليين, والمحاسبين) ويقدر عددهم (157) موظف وموظفة في شركات التامين الأردنية والبالغ عددها (24) شركة (الاتحاد الأردني لشركات التامين) والموضحة أسمائها في الشكل (1).

الشكل (1) أسماء شركات التامين الأردنية ورأسمال كل شركة

- **عينة الدراسة:** هي جزء من المجتمع يتم اختيارها وفق طرق معينة والغرض منها دراسة المجتمع والتعبير عنه (السيفو, أبو بكر, والرفاعي, 2018). واعتمدت الدراسة على طريقة العينة العشوائية البسيطة (Simple Random Sample), والعينة العشوائية يقصد بها أن يكون هناك احتمال متساوي أمام جميع أفراد مجتمع الدراسة ليتم اختيارهم وان يظهروا في العينة دون تحيز (النجار وآخرون, 2020) إذ تم نشر استبانة الكترونية (Online Questionnaire) عبر موقع (Google Drive), وبعد مرور (21) يوم تم استلام (127) استبانة صالحة لغايات التحليل الإحصائي وهي ممثلة لمجتمع الدراسة حسب الجدول العينيات (Sekaran, & Bougie, 2016)حيث تشكل نسبة الاستبانات المستردة (80.89%) من المجتمع والشكل (2) يوضح مجتمع الدراسة وصولاً إلى عينة الدراسة.

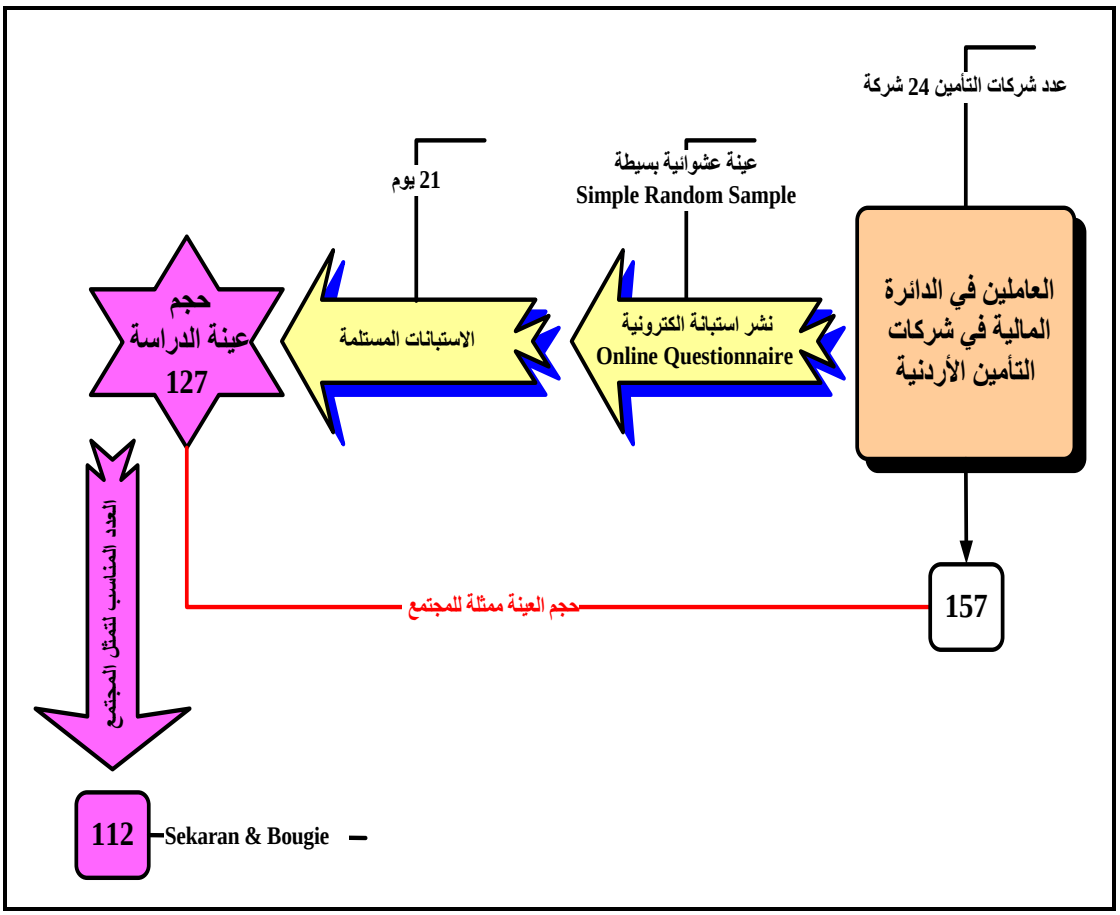

الشكل (2) مرحلة توزيع أداة الدراسة بعد تحديد مجتمع الدراسة وصولاً إلى عينة الدراسة

3-4 مصادر جمع البيانات:

إن الهدف الرئيسي من جمع البيانات هو الحصول على معلومات عن الظاهرة قيد الدراسة, ويتم استخدامها لغرض حل مشكلة ولدراسة أي مشكلة أو ظاهرة يتطلب توفير معلومات وبيانات عنها بالتفصيل لكي نستطيع أن نصل من خلالها إلى نتائج تقودنا من اتخاذ قرارات مناسبة لمعالجتها (الجسار, 2020) إذ اعتمدت الدراسة على:

1) **المصادر الثانوية:** تم الاستعانة بالكتب والمؤلفات ذات العلاقة والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة, والرسائل الجامعية, كما استعانت الباحثة بالمصادر الالكترونية المتوفرة على شبكة الانترنت, وقواعد البيانات المختلفة للحصول على أحدث الأبحاث العالمية حول موضوع الدراسة.

المصادر الأولية: تمثلت المصادر الأولية في استبانة تم تطويرها لتتناسب مع طبيعة الدراسة وعنوانها " الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي عقود التأمين على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن ", ولقد تم صياغة أسئلتها للتعبير عنها للتمكن من قياسها, واعتماداً على ما تم طرحه في الدراسات. إذ شملت الاستبانة مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية وعددها (7) أسئلة, ومجموعة من الفقرات التي تقيس فرضيات الدراسة وبلغ عددها (24) فقرة. ويبين الملحق (4) أداة الدراسة بصورتها النهائية كما تم التواصل مع المجيبين لتوضيح الاستفسارات المتعلقة بالمعيار الجديد , وقد تم تحديد بدائل الإجابات وفقاً لسلم لكرت الخماسي لإعطاء مساحة لأفراد العينة مداها يتراوح بين (1-5) والموضحة في الشكل (3).

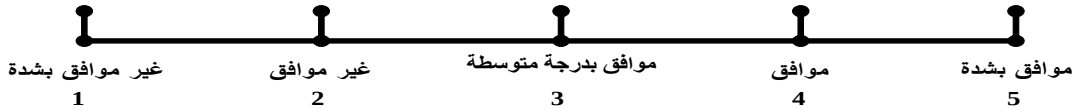

الشكل (3) سلم ليكرت الخماسي

وتم معالجة مقياس ليكرت وفقاً للمعادلة التالية (Subedi, 2016):

طول الفئة = الحد الاعلى للبديل- الحد الادنى للبديل / عدد المستويات= 1-5 / 3 = 1.33

طول الفئة + اقل وزن = 1.33 +1 =2.33 فتصبح درجة الموافقة الأولى (1 -2.33) وبمستوى متدني
وللانتقال للفئة الثانية 2.33 + 1.33 = 3.66 فتصبح درجة الموافقة الثانية (2.34 -3.66) وبمستوى متوسط
وللانتقال للفئة الثالثة 3.66 + 1.33 =5 فتصبح درجة الموافقة الثالثة (3.67 -5) وبمستوى مرتفع

3-5 أداة الدراسة: شملت الاستبانة الأجزاء التالية:

الجزء الأول: الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية وهي: (العمر, المؤهل العلمي, المسمى الوظيفي, سنوات الخبرة, الشهادات المهنية, التخصص الجامعي, قدر المعرفة بمعيار الإبلاغ المالي (17) عقود التامين).

الجزء الثاني: الفقرات المتعلقة بالأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي عقود التأمين على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين ومن الدراسات التي تم الرجوع إليها في تطوير الجزء الثاني دراسة (الزبيدي والمشهداني، 2020), ودراسة (PWC,2019), ودراسة (AON,2020), ويبين الجدول (3) توزيع فقرات المقياس وهي كما يلي:

الجدول (3) توزيع فقرات أداة الدراسة التي تقيس محاورها

المحور	البيان	الفقرات	عدد الفقرات
الأول	الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين	10-1	10
الثاني	الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين	24-11	14
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار "17" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين		**24-1**	**24**

3-6 صدق وثبات أداة الدراسة:

- **الصدق الظاهري:** يتمثل الصدق الظاهري في فحص محتوى بنود الاستبانة والتأكد من جودتها ويطلق عليه أيضاً "صدق المحكمين" إذ يتم الحكم على درجة تمثيل بنود مكونات الاستبانة والحكم عليها عن طريق مجموعة من الخبراء والمختصين (مراد وسليمان, 2015). وعليه تم عرض أداة الدراسة على (10) محكمين أكاديميين في الجامعات الأردنية والمشار إليهم في الملحق (3), وبعد قراءتهم لفقرات الاستبانة ومحتوياتها, تم الإشارة إلى بعض التعديلات والملاحظات على أثرها قامت الباحثة بإجراء جميع التعديلات والملاحظات.
- **الصدق البنائي:** لتحقيق الأهداف المرجوة من أداة الدراسة ولكي تتمكن من قياس مضمونها تم استخراج قيمة معامل الارتباط (بيرسون) والذي يظهر قدرة كل فقرة من فقرات الدراسة ومدى ارتباطها بالمحور التي تنتمي إليه حيث أشار (Linn, & Gronlund, 2012) إلى أن الفقرة السالبة (-) والتي تعني أن الاتجاه عكسي أو يقل معدلها عن (25%) يفضل حذفها, ونتيجة الصدق البنائي موضحة في الجدول (4).

الجدول (4) درجة ارتباط كل فقرة بالمحور الذي تنتمي إليه

رقم الفقرة	المحور	معامل الارتباط
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين		
1	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالآخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية يؤثر على بيان الدخل الشامل الآخر	0.617
2	التغير في صافي الدخل نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي 17 من شانه أن يؤثر على نسب الاحتياطي الإجباري والاختياري لشركات التأمين	0.563
3	يؤثر وجود هامش الخدمة التعاقدية حسب المعيار على قيم الأرباح والخسائر في قائمة الدخل وبالتالي الأرباح المدورة	0.618
4	تقل إيرادات الفترة عند توزيع الإيرادات المستقبلية على مدى فترة تغطية عقد التأمين باعتبار احتساب الفرق بين معدلات الخصم والنفقات النقدية المستقبلية	0.633

رقم الفقرة	المحور	معامل الارتباط
5	يقلل تقييم الإيراد غير المكتسب في بداية العقد من الإيرادات عند الأخذ بعين الاعتبار معدلات الخصم والتدفقات النقدية المستقبلية	0.659
6	يؤجل المعيار الجديد الاعتراف بالأرباح بالنسبة لبعض منتجات التأمين بخلاف التأمين على الحياة، مما سيؤدي إلى الاعتراف المبكر بالخسائر	0.696
7	يتم عرض أثر القيمة الزمنية للنقود بشكل منفصل بالأرباح أو الخسائر ضمن مصروفات تمويل التأمين مما يؤثر على قيمة صافي الدخل	0.563
8	يؤثر تطبيق معيار "17" عقود التأمين على رأس المال المتوفر (التنظيمي) حسب هامش الملاءة لزيادة الدخل غير المكتسب بالتالي يتأثر الدخل المتحقق من عقود التأمين	0.552
9	يتم تعديل الزيادة في المخصصات عند تطبيق معيار "17" عقود التأمين بأثر رجعي مما ينعكس سلباً على الأرباح المدورة في بداية الفترة	0.639
10	توزيع حصص معيدي التأمين من الإيرادات والتعويضات على مدى فترة تغطية العقد من شأنه التأثير على صافي الدخل	0.641
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين		
11	يتم الأخذ بعين الاعتبار معدلات الخصم المستخدمة والتدفقات النقدية المستقبلية ونسب المخاطر اللازمة للوفاء بعقود التأمين مما ينعكس على قيم الالتزامات وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب	0.489
12	وجود هامش الخدمة التعاقدية حسب المعيار سيؤثر على قيم الأصول والالتزامات الخاصة بعقود التأمين	0.517
13	يساهم استخدام معدلات الخصم للتدفقات النقدية المستقبلية في عكس القيمة العادلة من خلال توزيعه على العمر المتبقي لعقد التأمين وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب	0.660
14	اختلاف طرق الاعتراف بهامش الملاءة مقارنة بالأقساط غير المكتسبة يؤثر على زيادة الالتزامات	0.500
15	وجود مقابل لمخاطر التأمين المهمة مُقاس بشكل صريح وإلزامي ضمن مكونات قياس الالتزامات (تعديل المخاطر) سينعكس على زيادة مخصصات المخاطر	0.595
16	إدراج تكاليف الاستحواذ كالتزامات متعلقة بالتأمين حسب المعيار الجديد بدلاً من المعالجة السابقة سيزيد من الالتزامات مما يزيد قيمة رأس المال المطلوب	0.620
17	استخدام النموذج العام يساعد في معرفة إيرادات عقود التأمين من خلال هامش الخدمة التعاقدية وتغيرات تعديلات المخاطر	0.515
18	تطبيق معيار الإبلاغ المالي "17" سيكون له تأثير واضح على كل من صافي الذمم المدينة والذمم المدينة لشركات معيدي التأمين المحلية إذ سيتم التقييم بالقيمة العادلة	0.361

رقم الفقرة	المحور	معامل الارتباط
19	سيكون هناك تأثير واضح على حصة معيدي التأمين إذ سيتم احتساب هامش الخدمة التعاقدية حسب النموذج المستخدم للالتزامات والأصول والإيرادات والتعويضات	0.633
20	يختلف مقدار التأثير في على حصة التأمين ومعيدي التأمين باختلاف نموذج القياس	0.691
21	الزيادة في التحوطات المطلوبة من قبل المعيار مقابل مخاطر الموجودات غالباً يكون لها تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب	0.705
22	الزيادة في التحوطات المطلوبة من قبل المعيار مقابل الالتزامات الاكتتابية غالباً يكون لها تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب	0.355
23	مجموع رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية يتأثر سلبا عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي "17" إذ يتم اعتماد مبدأ الاستحقاق النقدي للاعتراف عوضاً عن الاعتراف بجميع الأقساط في أول الفترة	0.622
24	الزيادة في التحوط المطلوب من قبل المعيار مقابل مخاطر معيدي التأمين يكون له تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب	0.613

يتضح من الجدول (4) أن قيمة اقل ارتباط لمحوري الدراسة كان (0.355) وهو اكبر من (25%) وجميع الفقرات تحمل اتجاه طردي (+) وبتالي لم يتم حذف أي فقرة وعليه تعتبر صادقه بنائياً واعتمادها للتحليل الإحصائي.

- **ثبات أداة الدراسة:** ويعني مقدار التباين أو التقارب بين درجات الأفراد إذا ما أعيد تطبيقه على نفس الأفراد وتحت ظروف متشابهة ويسمى معامل الثبات باسم معامل الاستقرار وهو يدل على استقرار الاستجابات عبر الزمن ويقاس عن طريق معامل (Cronbach Alpha) وتكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت أكبر من (0.70) (Sekaran & Bougie, 2016).

الجدول (5) قياس الثبات بالاعتماد على اختبار Cronbach Alpha

المحور	Cronbach Alpha	عدد الفقرات
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين	0.820	10
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين	0.835	14
جميع فقرات أداة الدراسة	**0.875**	**24**

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول (5)، نجد أن قيمة الاختبار تراوحت بين (0.820–0.835) وبلغ المؤشر العام لجميع الفقرات (87.5%) وجميعها اكبر من (0.70) لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات.

3-7 اختبار التوزيع الطبيعي:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات عينة الدراسة وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تم احتساب قيمة اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test)، ومن شروط هذا الاختبار أن تكون قيمة (Sig) للبيانات أكبر من (0.05) (Field, 2018).

الجدول (6) نتائج اختبار (K-S) للكشف عن توزيع البيانات اعتدالياً

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	K-S	Sig
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين	3.91	0.507	1.250	0.088
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين	3.87	0.451	1.232	0.096
الأثر المتوقع لتطبيق المعيار "17" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين	**3.89**	**0.410**	**0.846**	**0.471**

بناءاً على بيانات الاختبار الموضحة في الجدول (6) والتي تشير إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، حيث بلغت (Sig) قيمة اكبر من (0.05) لمحاور الدراسة والأشكال التالية توضح التوزيع الطبيعي للبيانات.

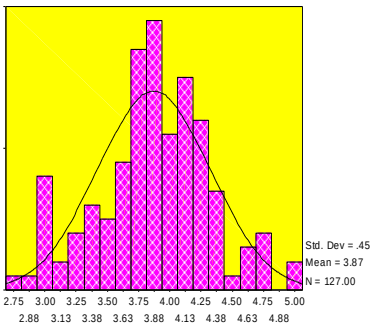

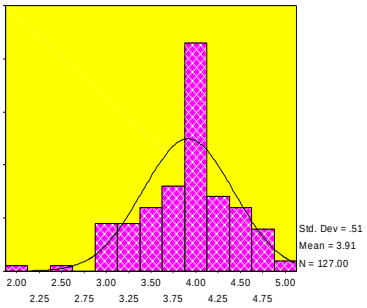

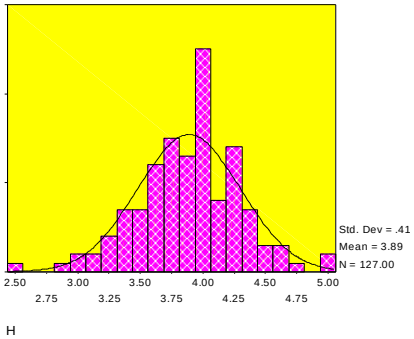

الشكل (4) التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

3-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب تمكنها من الإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها معتمدة على برمجة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **S**tatistical **P**ackage of **S**ocial **S**ciences (SPSS. **V**.25) والموضحة في الشكل (5)

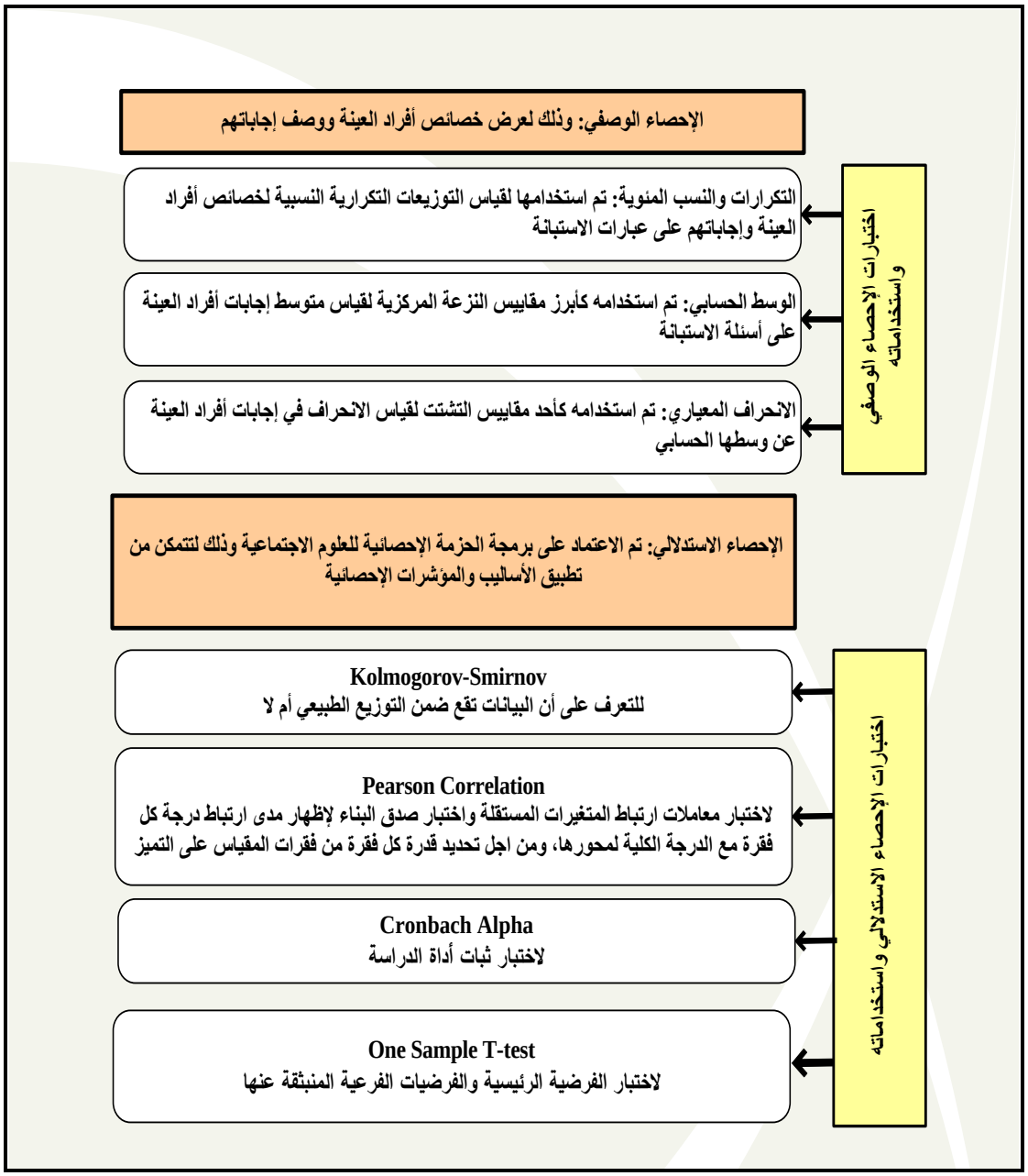

الشكل (5) الأساليب التي تم استخدامها في الدراسة

الفصل الرابع

نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تمهيد

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

4-3 الإحصاء الوصفي لنتائج محاور الدراسة

4-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع
نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تمهيد:

يتناول الفصل الرابع عملية تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الطرق الإحصائية المتعددة والمحددة في منهجية البحث العلمي, إذ تم استخدام برنامج (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي على البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة. وقد تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي لوصف إجابات عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة (الاستبانة) بالاعتماد على التكرارات والنسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري, وتم إخضاع فرضيات الدراسة لاختبار (One Sample T-Test)*, ويهدف هذا الاختبار لفحص ما إذا كان متوسط عينة ما يختلف اختلافاً معنوياً عن وسط المجتمع الذي سحبت منه وأيضاً لإيجاد الفرق بين متوسط العينة وقيمة بارامتر الأصل في المقياس المستخدم والمقصود بقيمة البارامتر (نصف أداة المقياس) والبالغة (3) (النجار وآخرون, 2020). ويمكن حساب حجم الأثر بناءً على المعادلة التالية:

حجم الأثر = $\frac{T}{\sqrt{n}}$: حيث T = قيمة الاختبار, n =حجم العينة, فإذا كانت قيمة حجم الأثر اقل من (0.20) يعتبر صغير, وإذا تراوحت قيمة حجم الأثر بين (0.20- اقل 0.80) فيعتبر متوسط, وإذا زاد عن (0.80) يعتبر حجم الأثر كبير (Leech, et all, 2015) وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

* لم تتطرق الباحثة لاختبار الفرضيات عن طريق الانحدار الخطي المتعدد أو البسيط ويعود ذلك إلى أن الدراسة تقيس اثر متوقع سيتم تطبيقه في عام (2023) وبالتالي تم صياغة الأسئلة في أداة الدراسة بطريقة مباشرة للتعبير عن تصورات واتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي "17" عقود التامين على هامش الملاءة المالية مقاساً بقيمة رأس المال المتوفر وقيمة رأس المالي المطلوب.

2-4 وصف خصائص عينة الدراسة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الديموغرافية للأفراد المجيبين والمتعلق بالجزء الأول من الاستبانة وفيما يلي توضيح لإجابات العينة.

الجدول (7) التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الديموغرافية للأفراد المجيبين

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
العمر	اقل من 25 سنة	4	%3.1
	25- 35 سنة	25	%19.7
	36- 45 سنة	56	%44.1
	اكبر من 45 سنة	42	%33.1
	المجموع	**127**	**%100**
المؤهل العلمي	دبلوم	34	%26.8
	بكالوريوس	74	%58.3
	ماجستير	17	%13.4
	دكتوراه	2	%1.6
	المجموع	**127**	**%100**
المسمى الوظيفي	محاسب رئيسي	94	%74
	مدير مالي	16	%12.6
	مدقق مالي	17	%13.4
	المجموع	**127**	**%100**
عدد سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	4	%3.1
	5-10 سنوات	38	%29.9
	10-15 سنة	44	%34.6
	أكثر من 15 سنة	41	%32.3
	المجموع	**127**	**%100**
الشهادات المهنية	لا يوجد	93	%73.2
	CMA	3	%2.4
	CPA	6	%4.7
	CIA	3	%2.4
	JCPA	16	%12.6
	أخرى	6	%4.7
	المجموع	**127**	**%100**

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
التخصص الجامعي	محاسبة	115	%90.6
	تمويل	3	%2.4
	مالية ومصرفية	5	%3.9
	اقتصاد	4	%3.1
	المجموع	**127**	**%100**
قدر المعرفة بمعيار الإبلاغ المالي 17 (عقود التامين)	كبيرة	71	%55.9
	متوسطة	44	%34.6
	قليلة	12	%9.4
	المجموع	**127**	**%100**

أظهرت نتائج الجدول (7) أن النسبة الأعلى والبالغة (44.1%) من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 36-45 سنة, وعددهم (56), بينما النسبة الأقل والبالغة (3.1%) تقل أعمارهم عن 25 سنة, وعددهم (4), وهذا مؤشر على أن العاملين في الدائرة المالية بشركات التامين الأردنية هم من الفئات الشابة التي تتمتع بالعطاء والقدرة على تحمل ضغوط العمل, وتبين أن النسبة الأعلى من العينة والبالغة (58.3%) مؤهلاتهم العلمية بدرجة البكالوريوس, وعددهم (74), بينما (1.6%) مؤهلاتهم العلمية بدرجة الدكتوراه, وعددهم (2), وهذا مؤشر على أن القطاع المبحوث يسعى إلى توظيف حملة الشهادات الجامعية. ونلاحظ أن النسبة الأعلى من العينة محاسبين والتي بلغت (74%) وعددهم (97), بينما النسبة الأقل كانت للمدراء الماليين والتي بلغت (12.6%) وعددهم (16), وتعزي الباحثة السبب إلى أن قاعدة الهيكل التنظيمي في الدوائر المالية ترتكز على المحاسبين وهي النسبة الأعلى ومن ثم المدراء الماليين وهي النسبة الأقل. وتبين أن (34.6%) من العينة تتراوح خبرتهم بين 10-15 سنة, وعددهم (44), بينما (3.1%) تقل خبرتهم عن 5 سنوات, وعددهم (4), وهذا مؤشر على أن اغلب أفراد عينة الدراسة يمتلكون خبرة جيدة في قطاع التامين والذي يقود إلى إجابات منطقية وواقعية حول الواقع السائد. ونلاحظ أن (73.2%) لا يحملون شهادات مهنية, وعددهم (93), في حين أن (4.7%) يملون

شهادات مهنية غير التي ذكرت وكانت موزعة بين (FMVA, ACLL, FCLL), وعددهم (6), ونلاحظ أن النسبة الأعلى من العينة والبالغة (90.6%) محاسبين, وعددهم (115), بينما (2.4%) منها تمويل وعددهم (3) وهذه النتيجة منطقية كون وحدة المعاينة مؤلفة من المحاسبين والمدققين والمدراء الماليين في الدائرة المالية بشركات التامين الأردنية. وتبين أن النسبة الأعلى والبالغة (55.9%) من أفراد عينة الدراسة لديهم قدر كبير من المعرفة بمعيار الإبلاغ المالي "17" عقود التامين, وعددهم (71), تليها (34.6%) لديهم معرفة متوسطة بمعيار الإبلاغ المالي "17" عقود التامين, وعددهم (44), بينما (9.4%) من العينة لديهم معرفة قليلة بمعيار الإبلاغ المالي "17" عقود التامين, وعددهم (12).

4-3 الإحصاء الوصفي لنتائج محاور الدراسة:

يتناول هذا الجزء وصفاً لمحاور الدراسة, حيث تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور بغرض الحكم على درجة الموافقة وتحديد الأهمية النسبية لهذه الفقرات ومن ثم الأهمية النسبية لكل محور, وبإجراء هذه الخطوات جاءت النتائج على النحو التالي:

- **الإحصاء الوصفي نحو المحور الأول: الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين لشركات التأمين العاملة في الأردن.**

يبين الجدول (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات المبحوثين نحو (الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين) والذي تم قياسه اعتماداً على (10) فقرات.

الجدول (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المبحوثين نحو الأثر المتوقع لتطبيق معيار 17 على رأس المال المتوفر

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
1	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية آخذاً بعين الاعتبار المخاطر المالية يؤثر على بيان الدخل الشامل الآخر	4.12	0.914	82.4	مرتفعة	1
2	التغير في صافي الدخل نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) من شانه ان يؤثر على نسب الاحتياطي الإجباري والاختياري لشركات التأمين	4.00	0.724	80	مرتفعة	3
3	يؤثر وجود هامش الخدمة التعاقدية حسب المعيار على قيم الأرباح والخسائر في قائمة الدخل وبالتالي الأرباح المدورة	4.08	0.741	81.6	مرتفعة	2
4	تقل إيرادات الفترة عند توزيع الإيرادات المستقبلية على مدى فترة تغطية عقد التأمين باعتبار احتساب الفرق بين معدلات الخصم والنفقات النقدية المستقبلية	3.71	0.798	74.2	مرتفعة	10
5	يقلل تقييم الإيراد غير المكتسب في بداية العقد من الإيرادات آخذاً بعين الاعتبار معدلات الخصم والتدفقات النقدية المستقبلية	3.93	0.818	78.6	مرتفعة	5
6	يؤجل المعيار الجديد الاعتراف بالأرباح بالنسبة لبعض منتجات التأمين بخلاف التأمين على الحياة، مما سيؤدي إلى الاعتراف المبكر بالخسائر	3.94	0.885	78.8	مرتفعة	4
7	يتم عرض أثر القيمة الزمنية للنقود بشكل منفصل بالأرباح أو الخسائر ضمن مصروفات تمويل التأمين مما يؤثر على قيمة صافي الدخل	3.83	0.788	76.6	مرتفعة	8
8	يؤثر تطبيق معيار "17" عقود التأمين على رأس المال المتوفر (التنظيمي) حسب هامش الملاءة لزيادة الدخل غير المكتسب بالتالي يتأثر الدخل المتحقق من عقود التأمين	3.79	0.763	75.8	مرتفعة	9
9	يتم تعديل الزيادة في المخصصات عند تطبيق معيار "17" عقود التأمين بأثر رجعي مما ينعكس سلباً على الأرباح المدورة في بداية الفترة	3.84	0.821	76.8	مرتفعة	7
10	توزيع حصص معيدي التأمين من الإيرادات والتعويضات على مدى فترة تغطية العقد من شأنه التأثير على صافي الدخل	3.91	0.921	78.2	مرتفعة	6
	المؤشر الكلي	**3.91**	**0.507**	**%78.2**	**مرتفعة**	

يشير الجدول (8) إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو (الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين) كانت مرتفعة, إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.91) وبانحراف معياري (0.507) وجاءت فقرات هذا المحور جميعها بدرجات مرتفعة من الموافقة, حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.12–3.71)، إذ حققت الفقرة (1) والتي تنص على "التغير في القيمة العادلة للموجوادات المالية بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية يؤثر على بيان الدخل الشامل الآخر" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.12) وبانحراف معياري (0.914) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة (3) والتي تنص على "يؤثر وجود هامش الخدمة التعاقدية حسب المعيار على قيم الأرباح والخسائر في قائمة الدخل وبالتالي الأرباح المدورة" بمتوسط حسابي (4.08) وبانحراف معياري (0.741) وبدرجة مرتفعة, في حين حققت الفقرة (8) المرتبة ما قبل الأخيرة والتي تنص على "يؤثر تطبيق معيار "17" عقود التأمين على رأس المال المتوفر (التنظيمي) حسب هامش الملاءة المالية لزيادة الدخل غير المكتسب بالتالي يتأثر الدخل المتحقق من عقود التأمين" بمتوسط حسابي (3.79) وبانحراف معياري (0.763) وبدرجة مرتفعة, وجاءت الفقرة (4) في المرتبة الأخيرة والتي تنص على "تقل إيرادات الفترة عند توزيع الإيرادات المستقبلية على مدى فترة تغطية عقد التأمين باعتبار احتساب الفرق بين معدلات الخصم والنفقات النقدية المستقبلية" بمتوسط حسابي (3.71) وبانحراف معياري (0.798) وبدرجة مرتفعة من الموافقة.

الإحصاء الوصفي نحو المحور الثاني: الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن.

يبين الجدول (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات المبحوثين نحو (الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين) والذي تم قياسه اعتماداً على (14) فقرة.

الجدول (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المبحوثين نحو الأثر المتوقع لتطبيق معيار 17 على رأس المال المطلوب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
11	يتم الأخذ بعين الاعتبار معدلات الخصم المستخدمة والتدفقات النقدية المستقبلية ونسب المخاطر اللازمة للوفاء بعقود التأمين مما ينعكس على قيم الالتزامات وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب	3.97	0.786	79.4	مرتفعة	2
12	وجود هامش الخدمة التعاقدية حسب المعيار سيؤثر على قيم الأصول والالتزامات الخاصة بعقود التأمين	3.83	0.852	76.6	مرتفعة	10
13	يساهم استخدام معدلات الخصم للتدفقات النقدية المستقبلية في عكس القيمة العادلة من خلال توزيعه على العمر المتبقي لعقد التأمين وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب	3.99	0.782	79.8	مرتفعة	1
14	اختلاف طرق الاعتراف بهامش الملاءة مقارنة بالأقساط غير المكتسبة يؤثر على زيادة الالتزامات	3.78	0.786	75.6	مرتفعة	12
15	وجود مقابل لمخاطر التأمين المهمة مُقاس بشكل صريح وإلزامي ضمن مكونات قياس الالتزامات (تعديل المخاطر) سينعكس على زيادة مخصصات المخاطر	3.94	0.749	78.8	مرتفعة	4
16	إدراج تكاليف الاستحواذ كالتزامات متعلقة بالتأمين حسب المعيار الجديد بدلاً من المعالجة السابقة سيزيد من الالتزامات مما يزيد قيمة رأس المال المطلوب	3.93	0.778	78.6	مرتفعة	5
17	استخدام النموذج العام يساعد في معرفة إيرادات عقود التأمين من خلال هامش الخدمة التعاقدية وتغيرات تعديلات المخاطر	3.85	0.817	77	مرتفعة	9

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الرتبة
18	تطبيق معيار الإبلاغ المالي "17" سيكون له تأثير واضح على كل من صافي الذمم المدينة والذمم المدينة لشركات معيدي التأمين المحلية إذ سيتم التقييم بالقيمة العادلة	3.74	0.726	74.8	مرتفعة	14
19	سيكون هناك تأثير واضح على حصة معيدي التأمين إذ سيتم احتساب هامش الخدمة التعاقدية حسب النموذج المستخدم للالتزامات والأصول والإيرادات والتعويضات	3.92	0.832	78.4	مرتفعة	6
20	يختلف مقدار التأثير في على حصة التأمين ومعيدي التأمين باختلاف نموذج القياس	3.87	0.876	77.4	مرتفعة	7
21	الزيادة في التحوطات المطلوبة من قبل المعيار مقابل مخاطر الموجودات غالباً يكون لها تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب	3.96	0.781	79.2	مرتفعة	3
22	الزيادة في التحوطات المطلوبة من قبل المعيار مقابل الالتزامات الاكتتابية غالباً يكون لها تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب	3.76	0.732	75.2	مرتفعة	13
23	مجموع رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية يتأثر سلبا عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي "17" إذ يتم اعتماد مبدأ الاستحقاق النقدي للاعتراف عوضاً عن الاعتراف بجميع الأقساط في أول الفترة	3.80	0.746	76	مرتفعة	11
24	الزيادة في التحوط المطلوب من قبل المعيار مقابل مخاطر معيدي التأمين يكون له تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب	3.86	0.915	77.2	مرتفعة	8
المؤشر الكلي		**3.87**	**0.451**	**%77.4**	**مرتفعة**	

يشير الجدول (9) إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو (الأثر المتوقع لتطبيق المعيار (17) على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين) كانت مرتفعة, إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.87) وبانحراف معياري (0.451) وجاءت فقرات هذا المحور جميعها بدرجات مرتفعة من الموافقة, حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.99–3.74)، إذ حققت الفقرة (13) والتي تنص على "يساهم استخدام معدلات الخصم للتدفقات النقدية المستقبلية في عكس القيمة العادلة من خلال توزيعه على العمر المتبقي لعقد التأمين وبالتالي تتأثر قيمة رأس

المال المطلوب" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.99) وبانحراف معياري (0.782) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة (11) والتي تنص على "يتم الأخذ بعين الاعتبار معدلات الخصم المستخدمة والتدفقات النقدية المستقبلية ونسب المخاطر اللازمة للوفاء بعقود التأمين مما ينعكس على قيم الالتزامات وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب" بمتوسط حسابي (3.97) وبانحراف معياري (0.786) وبدرجة مرتفعة, في حين حققت الفقرة (22) المرتبة ما قبل الأخيرة والتي تنص على "الزيادة في التحوطات المطلوبة من قبل المعيار مقابل الالتزامات الاكتتابية غالباً يكون لها تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب" بمتوسط حسابي (3.76) وبانحراف معياري (0.732) وبدرجة مرتفعة, وجاءت الفقرة (18) في المرتبة الأخيرة والتي تنص على "تطبيق معيار الإبلاغ المالي "17" سيكون له تأثير واضح على كل من صافي الذمم المدينة والذمم المدينة لشركات معيدي التأمين المحلية إذ سيتم التقييم بالقيمة العادلة" بمتوسط حسابي (3.74) وبانحراف معياري (0.726) وبدرجة مرتفعة من الموافقة.

4-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة تم تحليل الفرضيات (Analyses) باستخدام اختبار (One Sample T-Test) وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها بالاعتماد على قواعد القرار والموضحة في الشكل (6)

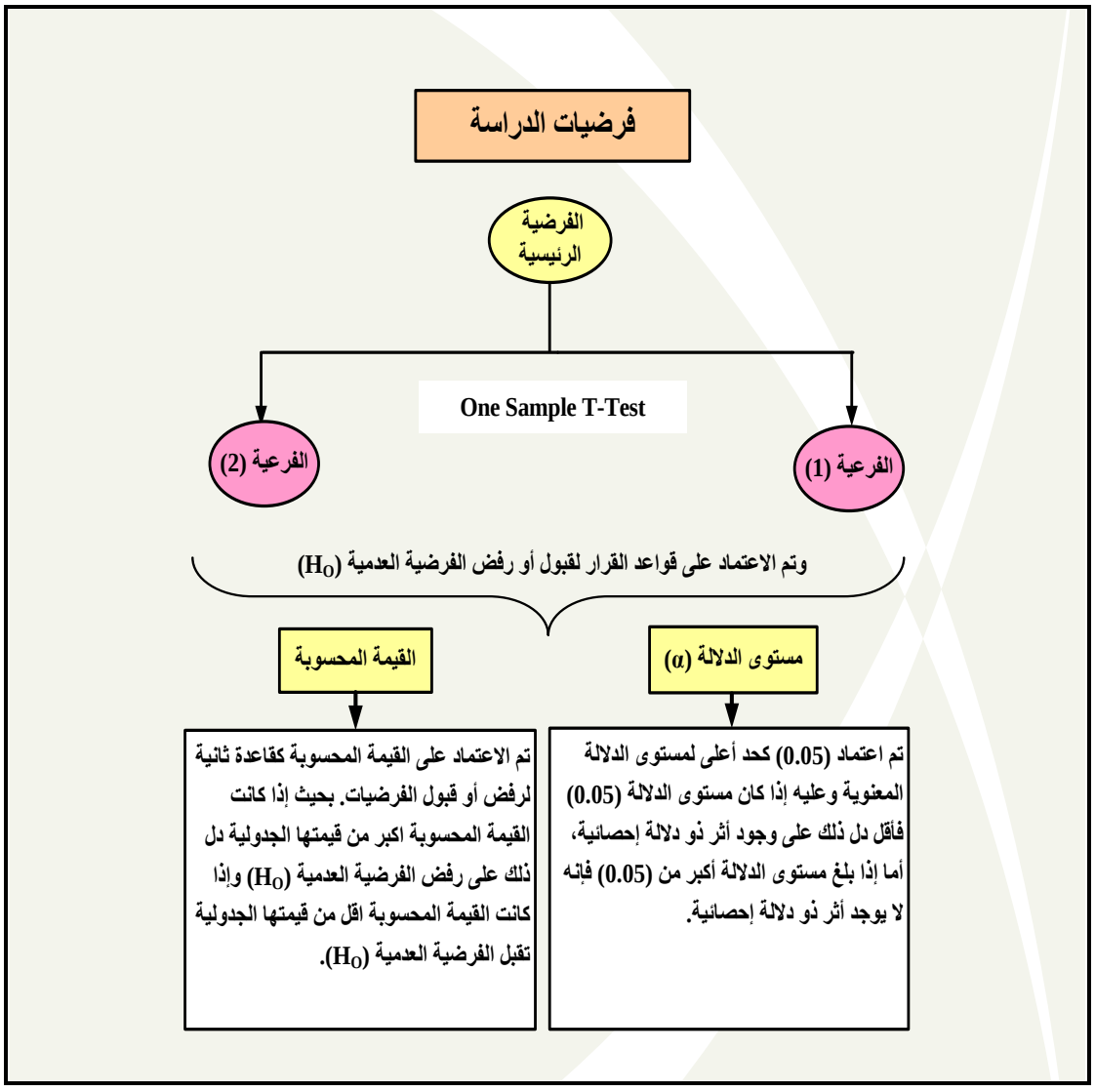

الشكل (6) قواعد القرار لقبول أو رفض الفرضية العدمية (Ho)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

Ho.1: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التامين على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن.

Ha.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التامين على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التامين العاملة في الأردن.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One Sample T-Test) وهو ما يمثل الإجابة عن السؤال الرئيسي في مشكلة الدراسة وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (10).

الجدول (10) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

T المحسوبة	T الجدولية	T SIG	درجة الحرية DF	نتيجة الفرضية العدمية (HO)
24.443	**1.978**	***0.00**	**126**	**رفض**
***معنوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$**				
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-1)				

يمثل الجدول (10) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج الفرضية الرئيسية والذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التامين على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التامين العاملة في الأردن, من خلال قيمة T والمساوية (24.443) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.978) وهو ما يمثل معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية واحدة, وبمستوى معنوية (Sig=0.00) وهي اقل من (0.05). ولمعرفة حجم الأثر نقوم بقسمة قيمة (T) المحسوبة على الجذر التربيعي لحجم العينة (126)=(24.443÷11.224)=(2.177) فإذا يعتبر حجم الأثر كبير كونه اكبر (0.80).

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

Ho.1: لا اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التامين على قيمة رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين في شركات التامين العاملة في الأردن.

Ha.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التامين على قيمة رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين في شركات التامين العاملة في الأردن. تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One Sample T-Test) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (11).

الجدول (11) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	T SIG	درجة الحرية DF	نتيجة الفرضية العدمية (HO)
20.331	**1.978**	***0.00**	**126**	**رفض**
***معنوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$**				
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-1)				

يمثل الجدول (11) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج الفرضية الفرعية الأولى والذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التامين على قيمة رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين في شركات التامين العاملة في الأردن, من خلال قيمة T والمساوية (20.331) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.978) وهو ما يمثل معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية واحدة, وبمستوى معنوية (Sig=0.00) وهي اقل من (0.05). ولمعرفة حجم الأثر نقوم بقسمة قيمة (T) المحسوبة على الجذر التربيعي لحجم العينة (126)=(20.331÷11.224)=(1.811) فإذا يعتبر حجم الأثر كبير كونه اكبر (0.80).

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

Ho.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التامين على قيمة رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التامين العاملة في الأردن.

Ha.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التامين على قيمة رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التامين العاملة في الأردن . تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One Sample T-Test) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (12).

الجدول (12) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	T SIG	درجة الحرية DF	نتيجة الفرضية العدمية (HO)
21.789	**1.978**	***0.00**	**126**	**رفض**
***معنوية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$**				
قيمة T الجدولية عند درجة حرية واحدة (N-1)				

يمثل الجدول (12) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج الفرضية الفرعية الثانية والذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التامين على قيمة رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التامين العاملة في الأردن, من خلال قيمة T والمساوية (21.789) وهي اكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.978) وهو ما يمثل معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية واحدة, وبمستوى معنوية (Sig=0.00) وهي اقل من (0.05). ولمعرفة حجم الأثر نقوم بقسمة قيمة (T) المحسوبة على الجذر التربيعي لحجم العينة (126)=(21.789÷11.224)=(1.941) فإذا يعتبر حجم الأثر كبير كونه اكبر (0.80).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة.

5-1-1 الاستنتاجات المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة.

5-1-2 النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

5-2 توصيات الدراسة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة:

5-1-1 النتائج المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة

1. الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن .

أظهرت نتائج الدراسة أن الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المتوفر حسب اتجاهات العاملين ارتفاعا حيث جاءت إجابات عينة الدراسة بدرجة مرتفعة من الموافقة والبالغة (78.2%) وبينت اتجاهات عينة الدراسة إن التغير في القيمة العادلة للموجوادات المالية بالآخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية يؤثر على بيان الدخل الشامل الآخر بدرجة (4.12) وتبرر الباحثة ذلك بان تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) سيؤدي إلى تأثر قيمة التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال التعديلات التي ستطرأ على القيمة نتيجة الأخذ بعين الاعتبار قيم مختلفة لمخصصات المخاطر المالية وكل ذلك سيؤثر على بنود الدخل الشامل الآخر وبالتالي سيؤثر على حقوق الملكية وعلى رأس المال المتوفر.

كما أن وجود هامش الخدمة التعاقدية حسب المعيار سيؤثر على قيم الأرباح والخسائر في قائمة الدخل وبالتالي الأرباح المدورة بدرجة (4.08) وتعتقد الباحثة أن قيمة هامش الخدمة التعاقدية والذي يعرف بأنه جزء من القيمة الدفترية لأصل أو التزام لمجموعة من عقود التأمين والتي تمثل الربح غير المكتسب والذي ستعترف فيه الشركة عند تقديم الخدمات بموجب عقود التأمين ضمن مجموعة عقود التأمين فإن اختلاف قيمته مع تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17)

سيؤثر على قيمة الربح وبالتالي قيمة الأرباح المدورة والتي تعد من أهم بنود احتساب رأس المال المتوفر حسب نموذج هامش الملاءة المالية.

ويعتقد المجيبين أن التغير في صافي الدخل نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) من شانه أن يؤثر على نسب الاحتياطي الإجباري والاختياري لشركات التأمين بنسبة توافق (4.00) ويعود ذلك من وجهة نظر الباحثة إن نسب الاحتياطيات مستندة باحتسابها على قيمة الدخل المتحقق وان هناك العديد من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على قيمة الدخل بالتالي ستتأثر قيمة الاحتياطيات الإجبارية والاختيارية للشركات التأمين نتيجة تطبيق المعيار الجديد مما يؤثر على رأس المال المتوفر حيث أن الاحتياطيات من البنود الأساسية التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار عند احتساب رأس المال المتوفر.

2. الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن.

وأظهرت الدراسة أن الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين ارتفاعا حيث جاءت إجابات عينة الدراسة بدرجة مرتفعة من الموافقة والبالغة (77.4%) وبينت اتجاهات عينة الدراسة أن استخدام معدلات الخصم للتدفقات النقدية المستقبلية يساهم في عكس القيمة العادلة من خلال توزيعه على العمر المتبقي لعقد التأمين وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب بدرجة (3.99) ويمكن تبرير ذلك من وجهة نظر الباحثة أن معدلات الخصم تؤثر على عدة بنود من بنود هامش الملاءة المالية ومن أهمها المتسردات للادعاءات غير المدفوعة والتي تصنف ضمن رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات.

ويعتقد المجيبين انه سيتم الأخذ بعين الاعتبار معدلات الخصم المستخدمة والتدفقات النقدية المستقبلية ونسب المخاطر اللازمة للوفاء بعقود التأمين حسب معيار الإبلاغ المالي (17) مما ينعكس على قيم الالتزامات وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب بدرجة أهمية (3.97) ومن وجهة نظر الباحثة إن استخدام معدلات الخصم من شأنه ان يؤثر على قيمة الأقساط غير المكتسبة والتغير في نسب المخاطر يؤثر على نسب المخصصات المطلوبة وبالتالي ستتأثر قيم الالتزامات مما يؤثر على قيمة رأس المال المطلوب.

كما ويرى المجيبين أن الزيادة في التحوطات المطلوبة من قبل المعيار مقابل مخاطر الموجودات والتحوطات مقابل الالتزامات الاكتتابية والتحوطات مقابل معيدي التأمين ذات اثر على مجموع رأس المال المطلوب بدرجة (3.96) ويمكن تبرير ذلك من وجهة نظر الباحثة أن رأس المال المطلوب يتكون من رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات ورأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية ورأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين وراس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة فإن التأثر في هذه البنود من شأنه أن يؤثر على قيمة رأس المال المطلوب وبالتالي التأثير على نسبة هامش الملاءة المالية.

5-1-2 النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

- ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين حيث يعتقد أن تطبيق يؤثر في شركات التأمين العاملة في الأردن.

ولكن يصعب تحديد اتجاه الأثر في هذه المرحلة حيث هناك العديد من العوامل التي يصعب تقديرها مثل القيمة العادلة والتي من الممكن أن تؤثر سلبا أو إيجاباً على قيم البنود المالية ولكن من الأمور الواضحة ضمن المعيار الزيادة الملحوظة في قيم المخصصات المالية.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الزبيدي والمشهداني 2020) حيث أظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائية بين نماذج القياس وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) والملاءة المالية.

- ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على قيمة رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين حيث من المتوقع عند تطبيق عند إبلاغ المالي (17) التأثر على حقوق الملكية وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة (PWC,2019) حيث أظهرت النتائج أن الانتقال إلى المعيار سيعمل على إلغاء الأرباح في البداية من خلال تقليل العوائد الأولية وسيؤجل الاعتراف بالأرباح بالنسبة لبعض منتجات التأمين بخلاف التأمين على الحياة كما وسيؤثر سلبا على الأرباح المدورة حيث سيؤدي إلى الاعتراف المبكر للخسائر.
- ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على قيمة رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين وتوافقت هذه النتيجة مع (الزبيدي والمشهداني، 2020) حيث أظهرت النتيجة وجود اختلافات جوهرية في المفاهيم وأسس الاعتراف وكذلك مداخل قياس الالتزامات والأصول وكذلك الإيرادات المترتبة عن عقود التأمين مما يؤثر على رأس المال المطلوب كما وتوافقت مع دراسة (Palmborg,2020) حيث أظهرت النتائج أن المعيار المالي (17) لم يتجاهل القيمة الزمنية للنقود مما له تأثير على قيم الالتزامات وبالتالي يتأثر رأس المال المطلوب.

5-2 توصيات الدراسة:

1- أن يتم إعادة النظر في تعليمات الهامش الملاءة المالية بناءا على التغيرات التي يمكن أن تحدث نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين حسب اتجاهات المجيبين.

2- التوسع في الأبحاث المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين مما يسهل عملية الانتقال للمعيار كما يوفر نطاق أوسع من المعلومات لتغطية جميع جوانب المعيار.

3- إعداد نشرات تعليمية وتثقيفية تقوم على تبسيط معيار الإبلاغ المالي (17) ليكون مناسبا للمحللين الماليين والمستثمرين وأي مستخدمين خارجيين للقوائم المالية الخاصة بشركات التأمين.

4- من المهم زيادة معرفة العاملين في شركات التأمين الأردنية بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين وذلك عن طريق إشراكهم في دورات مختصة بالمعيار حيث تبين أن ما نسبته 34.6% لديهم معرفة متوسطة بالمعيار و9.4% لديهم معرفة قليلة بالمعيار .

5- ضرورة التأكد من توفير البنية التحتية من قواعد البيانات والأنظمة الالكترونية اللازمة لتلبية احتياجات شركات التأمين للانتقال إلى معيار الإبلاغ المالي (17) .

المصادر والمراجع (References):

1- المصادر والمراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، (2018). دراسة تحليلية عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي 17 بالتطبيق على شركات التأمين المصرية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية** المجلد الثاني، العدد الثاني.
- بالي مصعب وصديقي، مسعود (2016). مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني. **المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية**، 2(1)، 37-21.
- البناء, مأمون, (2017). **المهارات الإحصائية للباحث التربوي مع أمثلة تطبيقية في SPSS**, ط1, عمان, الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الجسار, احمد جمال, (2020). **مهارات كتابة وإعداد التقارير الإحصائية**, ط1, عمان, الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- حسن، رفاه وبيطار، منى (2020). العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد السابع، العدد الثاني.
- الزبيدي، ياسر والمشهداني، بشرى (2020). **تأثير قياس عقود التأمين على وفق IFRS 17 في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق**، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة وجامعة بغداد، العراق.
- سلامة، ياسر، (2017). **مرحبا IFRS17**، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر.
- السيفو, وليد إسماعيل, وأبو بكر, عيد احمد, والرفاعي, غالب عوض, (2018). **أساسيات الأساليب الإحصائية للأعمال وتطبيقاتها في العلوم المالية والإدارية والاقتصادية**, ط2, عمان, الأردن: زمزم ناشرون موزعون.

- شربي، محمد الحبيب (2014). دور الملائمة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة تسوية وأشغال الطرق – ورقلة – للفترة من 2010 إلى 2012، **رسالة ماجستير منشورة**، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- صوان, فرج محمد, (2018). طرائق البحث, مقدمة لطرائق البحث وكيفية إعداد البحوث, ط1, مؤسسة مندى المعارف, لبنان: بيروت.
- عبد الفتاح، سيد زكريا، ياسر وعطية، نورهان (2019). قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وأثرها على الملاءة المالية في شركات التأمين مع دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، العدد 8.
- غالي، أشرف أحمد محمد والفار، محمد محمد سليمان (2018). تقييم مدى فعالية المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، **الفكر المحاسبي**، 22 (4)، 1105–1032.
- قندوز، عبدالكريم أحمد والسهلاوي، خالد (2015). هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية. **مجلة العلوم الإقتصادية**، 38 (10).
- مراد, صلاح احمد, وسليمان, أمين علي, (2015). **الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية, خطوات إعدادها وخصائصها**, ط3, دار الكتاب الحديث, القاهرة, مصر.
- المشهداني، بشرى نجم عبد الله، وياسر صاحب مالك (2020). **تحديات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي17 IFRS "عقود التأمين" في البيئة العراقية**، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- النجار, فايز جمعة والنجار, نبيل جمعة والزعبي, ماجد راضي, (2020). **أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي**, ط5, عمان, الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- النجار، سامح محمد امين. (2019). دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية–دراسة اختبارية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، 6 (1), 313–372.

- نجيب، سامى (2007). **التأمين ورياضياته**، الطبعة الرابعة، دار التأمينات، القاهرة، مصر.

- النعيمي, محمد عبد العال والبياتي, عبد الجبار وخليفة, غازي, (2015). طرق ومناهج البحث العلمي, ط2, عمان, الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

2- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

-Abd Rahim, H., Othman, M. A., Sabri, M. F., & Jusoh, Z. M. (2015). Influential Predictors for Financial Adequacy Among Malaysian Public Sector Employees. **Australian Journal of Business and Economic Studies**. 2.

-Abdel Jawad, Y. A. L. A., & Ayyash, I. (2019). Determinants of the Solvency of Insurance Companies in Palestine. **International Journal of Financial Research**, 10(6), 188-195.

-Adhana, D. (2015). **Convergence with International Financial Reporting Standards (IFRS) in India**. Available at SSRN 2687004.

-Al Rawashdeh, F. M., & Al Singlawi, O. (2016). The Existence of fraud indicators in insurance industry: case of Jordan. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 6(6S),168-176.

-Almajali, A. Y., Alamro, S. A., & Al-Soub, Y. Z. (2012). Factors affecting the financial performance of Jordanian insurance companies listed at Amman Stock Exchange. **Journal of Management research**, 4(2), 266.

-Almenifi, S., (2019). **Factors Affecting Financial Performance of Kuwait Banking Sector**. https://www.researchgate.net/publication/.

-Alnajjar, D. M., & Rashwan, A., (2019). The Effect of Disclosure on Risks Arising from Insurance Contracts According to the International Financial Reporting Standard 17, **"Insurance Contract". In Palestine.** 19. 47-64. 10.18374/JIFS-19-1.6.

-Altaji, F., & Alokdeh, S. (2019). The Impact of the Implementation of International Financial Reporting Standards no. 15 on Improving the Quality of Accounting Information. **Management Science Letters**, 9 (13), 2369-2382.

-Amouch, L., & Hobern. L (2018). **IFRS 17: How Simple is the Simplified Approach? Considerations for General Insurance Actuaries**, Milliman, https://milliman-cdn.azureedge.net/ /media/milliman/importedfiles/uploadedfiles/insight/2018/ifrs-simplified approach-uk.ashx.

-AON CO. (2020). **The impact of IFRS 17 ON Key Performance Indicators**.

-Arum, E., (2018). Implementation of International Financial Reporting Standards (IFRS) and the Quality of Financial Statement Information in Indonesia. **Research Journal of Finance and Accounting**. 4. 200-209.

-Attakora- Amaniampong, E., Salakpi, A., & Quansah Joseph, Y. D. (2015). Abysmal Insurance Patronage for Residential Properties in Ghana. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**.

https://hrmars.com/journals/archive_detail/IJARBSS/72.

-Ayadi, R., de Groen, W. P., Hassouba, T., Zaki, C., Alshyab, N., Sandri, S., & Hmaied, D. M. (2018). **Financial Development and Inclusion in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia**. EMNES Studies– 4.

-Beccacece, F., Tasca, R., & Tibiletti, L. (2018). The Macaulay Duration: a Key Indicator for the Risk-Adjustment in Fair Value. **International Journal of Business and Management**. 13. 10.5539/ijbm.v13n12p251.

-Capon, N., Farly, J. U., & Hoenig, S. M. (1990). A meta-analysis of financial performance. **Management Science**, 16 (10), 1143-1159.

-Chad, R., & Scheepers, C. B. (2016). Exploring the Role of Non-financial Risk Management in Strategy Processes of Large Retail Banks. South African **Journal of Business Management**, 47(3), 1-12.

-Chan, W. M., Devi, S. S., Lee, S. L., & Ng, K. T. (2010). Convergence to International Financial Reporting Standards (IFRS): The need to tighten the rule on divisible profit. **African Journal of Business Management**, 4 (17), 3588-3596.

-Chevallier, F., Dal Moro, E., Krvavych, Y., & Rudenko, I. (2018). Probability of Sufficiency of the Risk Margin for Life Companies under IFRS 17. **In International Congress of Actuaries**.

-cia-ica.ca (2019). **IFRS 17 Risk Adjustment for Non-Financial Risk for Life and Health Insurance Contracts**, Draft Educational Note, Committee on Life Insurance Financial Reporting, https://www.cia-ica.ca/docs/default-source/2019/219081e.pdf.

-Cocozza, R., & Lorenzo, E. D. (2006). "Solvency of Life Insurance Companies: Methodological Issues". **Journal of Actuarial Practice** 1993-2006. 4.

-Coffey, M. G. (1966). "Insurance practices in Iowa public high school districts, 1960-1965". **Retrospective Theses and Dissertations**.

-Consiglio, A., & De Giovanni, D. (2011). **Pricing Reinsurance Contracts. In Stochastic Optimization Methods in Finance and Energy** (pp. 125-139). Springer, New York, NY.

-Cragg, M., Zhou, B., & deFonseka, J. (2018). **The Social and Economic Contributions of the Life Insurance Industry**, https://brattlefiles.blob.core.windows.net/files/14446_life_insurance_industry_white_paper_final_2018.pdf.

-Croneri (2017). **Basis for Conclusions on IFRS 17 Insurance Contracts**, https://library.croneri.co.uk/cch_uk/iast/ifrs17-basis-201705.

-Cumming, C., & Galt, H., (2020). **The Implementation Impact of IFRS 16 Leases on the Listed Technology And Telecommunication Companies Using a Constructive Capitalization Model**. 10.13140/RG.2.2.11733.04322.

-Dahiyat, A., & Owais, W. (2021). The Expected Impact of Applying IFRS (17) Insurance Contracts on the Quality of Financial Reports. **Accounting**, 7 (3), 581-590.

-Davis, K. (2011). **Why Pre-Tax Discount Rates Should be Avoided**.

Deloitte (2020). **A Middle East Point of View**, Spring 2020, IFRS 17, https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xe/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov31/new-kid-on-the-block-IFRS17_mepov31.pdf

-Deloitte (N.D). **IFRS 17 – Insurance Contacts Technical summary of IFRS 17**,

-Dhaoui, E. (2013). **How to Strengthen the Financial Autonomy to Boost Investment in the Company**, Faculty of Economics and Management of Sfax.

-EFRAG (2020). IFRS 17 Insurance Contracts - Appendix III, EFRAG TEG meeting 16 September 2020, Paper 02-07A, **European Financial Reporting Advisory Group**.

-Egbunike, C. F., & Okerekeoti, C. U. (2018). Macroeconomic Factors, Firm Characteristics and Financial Performance: A Study of Selected Quoted Manufacturing Firms in Nigeria. **Asian Journal of Accounting Research**. 3. 142-168. 10.1108/AJAR-09-2018-0029.

-EY building a better working world (2017). **IFRS 17: what to do now Implications for European insurers**, Executive summary.

-Fatah, A. F., Ayoub, A. G., (2018). Prequalification the Insurance Companies and the Liability Arising there from, **Journal Of the College of law /Al-Nahrain University**, 2(2).

-Fatihudin, D. (2018). How measuring financial performance. **International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET)**, 9(6), 553-557.

-Field, Andy, (2018). **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**, (5th ed). SAGE Publications.

-Ganeshan, H., & Nagarajan, S. (2017). A study on customer perception on service quality with reference to public insurance sector in coimbatore district. **International Journal of Management Research and Reviews**, 7(4), 513.

-Grant Thornton UK LLP.(2017) . **Get ready for IFRS 17: A fundamental change to the reporting for insurance contracts. grantthornton.co.uk** (19/OCT/20)

-Grant, E. (2012). **The social and economic value of insurance. Geneva Association Paper The International Association for the Study of Insurance Economics** , Geneva Association, Geneva.

-Gully, B. R. (1999). **Measures Of Solvency In The Regulation of the UK Life Assurance Industry,** Doctoral dissertation, University of St Andrews.

-Gutierrez, N. A. M., & van Anrooy, R. (2020). Compulsory Insurance (third Party Liability) Requirements for Fishing Vessels: A Case for the Introduction of Compulsory Fishing Vessel Insurance in the Caribbean. **FAO Fisheries and Aquaculture Circular**, (C1199), I-105.

-Hailegebreal, D. (2016). Macroeconomic and Firm Specific Determinats of Profitability of Insurance Industry in Ethiopia. **Global Journal of Management and Business Research**.

-Hamdam, H., Pakdel, A., & Soheili, S. (2012). The Study of Board's Remuneration and its Relationship with Accounting Indicators for Firm's Performance Evaluation (Evidence from Tehran Stock Exchange**). Australian Journal of Basic & Applied Sciences**, 6 (10), 403-408.

-Herdiyana, A. S., & Endri, E. (2021). The Effect of Financial Performance on the Profitability of Food and Beverage Companies in Indonesia. **International Journal of Financial Research**, 12(1).

-Hrybinenko, O., Bulatova, O., & Zakharova, O. (2020). Financial indicators in the system of economic security of the world countries. **In 11th International Scientific Conference "Business and Management** (p 7-8).

http://thoughtleadership.aonbenfield.com/Documents/20200218_ifrs_17_kpis.pdf (20/OCT/20)

https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/za/Documents/financialservices/za_IFRS17_Insurance_Contracts_Technical_summaryNv.pdf.

-ICAEW (2018). **Measurement in financial reporting**, Icaew Thought Leadership Information for Better Markets.

-Ismail, A.K & Adamu, A., & Sa'diya, A., . (2020). **Effect of Working Capital Management on Financial Performance of Quoted Conglomerate Firms In Nigeria**. 3. 1 - 14.

-Iturria, C., Godin, F., & Mailhot, M. (2020). **Modeling and Measuring Incurred Claims Risk Liabilities for A Multi-Line Property and Casualty Insurer**. arXiv e-prints, arXiv-2007.

-Ivanovna, K. O., Vladimirovna, M. O., & Turgaeva, A. (2018). Insurance risks management methodology. **Journal of Risk and Financial Management**, 11 (4), 75.

-Jaloudi, M.M. (2019). "The efficiency of Jordan Insurance Companies and its Determinants Using DEA, slacks, and logit models", **Journal of Asian Business and Economic Studies**, Vol. 26 No. 1, pp. 153-166. https://doi.org/10.1108/JABES-10-2018-0072

-Jamil, A., Hassan, M. S., Salleh, N. M., & Yaakob, R. (2020). Non-financial Risk Disclosure: From Narratives to an Index based on Delphi Technique. **Asian Journal of Accounting and Governance**, 14 (10).

-Jaunzeme, J. S. (2016). Combining environmental and spatial discount rates for valuation of assets according to international financial reporting standards. Economics and Culture, 13 (1), 14-20.

-Kandimov, S., & Sahlström, P. (2020). **Sulaymon Kandimov The Impact of IFRS Adoption on The Financial Ratios Of Norwegian Public Listed Companies,** Department of Accounting, Oulu Business School, University of Oulu.

-Kasztelnik, K. (2015). The value relevance of revenue recognition under International Financial Reporting Standards. **Accounting and Finance Research**, 4 (3), 88-98.

-Kjosevski, J. (2012). The determinants of life insurance demand in central and southeastern Europe. **International Journal of Economics and Finance**, 4(3), 237-247.

-Kočović, J., & Koprivica, M. (2018). An internal model for measuring premium risk when determining solvency of non-life insurers. **Economic Annals**, 63 (217), 99-127.

-Kočović, J., Koprivica, M., & Paunović, B. (2017). Initial Effects of Solvency II Implementation in the European Union. **Ekonomika preduzeća**, 65(7-8), 436-452.

-Komen, D. K. (2012). **Determinants of Solvency Margins of Insurance Companies in Kenya,** Doctoral dissertation, University of Nairobi.

-Kotane, I. (2013). The Assessment of Methods for Determination of Company's Solvency. **Management Theory and Studies for Rural Business and Infrastructure Development**, 35(4), 564-574.

-Kpmg (2020). **Insurance Contracts First Impressions**: 2020 edition, IFRS 17, https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/ie/pdf/2020/09/ie-ifrs-17-first-impressions.pdf.

-Kramarić, T. P., Miletić, M., & Blaževski, R. K. (2019). Financial stability of insurance companies in selected CEE countries. Business Systems Research: **International journal of the Society for Advancing Innovation and Research in Economy**, 10 (2), 163-178.

-Kramarić, T. P., Miletić, M., & Blaževski, R. K. (2019). Financial stability of insurance companies in selected CEE countries. Business Systems Research: **International journal of the Society for Advancing Innovation and Research in Economy**, 10 (2), 163-178.

-Kumar, P., & Ghimire, R. (2013). Testing of Financial Performance of Nepalese Life Insurance Companies by CARAMELS Parameters. **Journal of Business and Management**.

-Lalit, J & Kanore, Lalit. (2017). **A Study of Buying Pattern of Life Insurance Products In India-A Paradigm Shift**.

-Leech, N., Barrett, K. & Morgan, G.. (2015). **IBM SPSS for Intermediate Statistics Use and Interpretation**, (5thed), Routledge. New York.

-Lepetit, L. & Nys, E., & Rous, Ph., & Tarazi, A. (2013). Bank Income Structure and Risk: An Empirical Analysis of European Banks. **Journal of Banking & Finance.** 32. 1452-1467. 10.1016/j.jbankfin.2007.12.002.

-Linartas, A., & Baravykas, R. (2010). Choosing discount rate for the evaluation of insurance liabilities. **Intelektinė ekonomika**, (1), 30-40.

-Linn, Robert. L, and Gronlund, Norman, E, (2012). **Measurement and Assessment in Teaching**, (11th ed) Prentice Hall.

-Longoni, Philip (2019). IFRS 17 Insurance Contracts and Firm Value. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3589560 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3589560

-Lukić, R. (2018). Annex Comparative Analysis of International Standards of Financial Reporting and Solvency II Insurance. **Business Excellence and Management**, 8(4), 29-45.

-Lutfi, L., Kristijadi, E., & Silvy, M. (2020). Simultaneous Adjustment of Bank Capital and Risk: Evidence from the Indonesian Commercial Banks. **Accounting**, 6(5), 637-648.

-Mateen, M. A., & Kranthi .P., (2018). Role of Private Players in Life Insurance Sector, **IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN**: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668 PP 01-05.

-Mignolet, F. (2017). **A study on the Expected Impact of IFRS 17 on the Transparency of Financial Statements of Insurance Companies**, Master Thesis, HEC-Management School, University of Liege.

-Mohamed, H., (2019). **The Effect of Reinsurance Operations on the Financial Performance of Non-Life Insurance Companies in the Egyptian Market - A Quantitative Study**. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3490874 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3490874

-Mohammadi, M., & Malek, A. (2012). An empirical study of financial performance evaluation of a Malaysian manufacturing company. **Academica Science Journal Economica Series**, 1(1), 2012.

-Moody Analytics (2020). **IFRS 17 Discount Rates**, https://www.moodysanalytics.com/-/media/whitepaper/2020/whitepaper-series-ifrs17-discount-curves.pdf.

-MPSAS 19 (2013). **Malaysian Public Sector Accounting Standards, Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets, Government Of Malaysia**.

-Muayad, I., & Janudin, Sh., & Abdelhakeem, A., (2019). **Relationship between Financial Engineering and Financial Performance in Iraq Commercial Banks**. 11. 2282-2290.

-Musyoki, D. (2005). **An investigation into the relationship between quality improvement and financial performance for commercial Banks in Kenya** (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

-Mwangi, M. (2017). Effects of Underwriting and Claims Management on Performance of Property and Casualty Insurance Companies in East Africa, **European Scientific Journal**. 13. 10.19044/esj.2017.v13n13p358.

-Myšková, R., & Hájek, P. (2017). Comprehensive Assessment of Firm Financial Performance using Financial Ratios and Linguistic Analysis of Annual Reports. **Journal of International Studies**, volume 10, issue: 4.

-Nag, S. K. (2015). International Financial Reporting Standards-An Overview. **International Journal of Research in Finance and Marketing**, 5(3), 39-47.

-Najjar, N., & Petrov, K. (2011). Capital structure of insurance companies in Bahrain. **International Journal of Business and Management**, 6(11), 138-145.

-Nayak, S., Patnaik, B. C. M., & Satpathy, I. (2020). Reflections on Implementation of International Financial Reporting Standards (IFRS) in the Indian Banking Industry. **Journal of Accounting and Finance**. 8. 148-152. 10.13189/ujaf.2020.080407.

-Naz, F., Ijaz, F., & Naqvi, F. (2016). Financial performance of firms: evidence from Pakistan Cement Industry. **Journal of Teaching and Education**, 5(01), 81-94.

-Nazarov, I. I., & Dhiraj, N. S. (2019). A conceptual understanding and significance of Takaful (Islamic insurance): History, concept, models, and products. **International Journal of Innovation Education and Research**, 7(4), 280-298.

-Obradović, V. (2018). The international financial reporting standard for small and medium-sized entities in the Republic of Serbia. **Ekonomski horizonti**, 20(3), 229-242.

-ocial-protection (2019). **Extending Social Security to Workers in the Informal Economy: Lessons from International Experience**, A Living Document, https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=55728.

-Oláh, J., Virglerova, Z., Popp, J., Kliestikova, J., & Kovács, S. (2019). The Assessment of Non-Financial Risk Sources of SMES in the V4 countries and Serbia. **Sustainability**, 11(17), 4806.

-Orkaido, K & Alemu, A., (2019). Factors Affecting Financial Performance of Insurance Companies Operating in Hawassa City Administration, Ethiopia. **Universal Journal of Accounting and Finance**. 7. 1-10. 10.13189/ujaf.2019.070101.

-Oseni, M. (2013). Application and Challenges of International Financial Reporting Standards in Nigeria. **Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter)**, 3(2), 72.

-OWAIS, W. O., & DAHIYAT, A. A. (2021). Readiness and Challenges for Applying IFRS 17 (Insurance Contracts): The Case of Jordanian Insurance Companies. **The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, 8(3), 277-286.

-Palmborg, L, Lindholm, M. & Lindskog, F. (2020). Financial Position and Performance in IFRS 17. **Scandinavian Actuarial Journal**, 1-27.

-Pawlak, N., Czechowski, P. O., Czuba, T., Oniszczuk-Jastrząbek, A., & Badyda, A. (2018). Business Insurances as an Element of Sustainable

Development of Small and Medium Enterprises in Poland. **In SHS Web of Conferences** (Vol. 57, p. 01024). EDP Sciences.

-Price Water House Coopers-PWC. (2019). **New Measures, New Perspective, The Impact of IFRS 17 on Insurance Performance and Reporting** Available at: https://www.pwc.co.uk/auditassurance/assets/pdf/impact-of-ifrs-17-on-insuranceperformance-reporting.pdf, access date 22/5/2020

-PWC (2017). **IFRS17 for General Insurers**, https://www.pwc.com/id/en/publications/Actuarial/ifrs-17-general-insurers.pdf.

-PWC (2017). **In depth a look at current financial reporting issues**, IFRS 17 marks a new epoch for insurance contract accounting, inform.pwc.com.

-Rajala, M. (2020). Expected effects of IFRS 17 on the transparency and comparability of insurance companies' financial statements., **School of Business and Economics**, Jyväskylä University.

-Rickford, J. (2004). **Reforming capital report of the interdisciplinary group on capital maintenance**. EuR. Bus. l. REv., 15, 919.

-Saidu, B. & Oyedokun, G. E., (2018). Impact of Intellectual Capital on Financial Performance of Listed Nigerian oil Marketing Companies. **In Information and Knowledge Management** (Vol. 8, No. 9, p. 13).

-Salah, W. (2020). The International Financial Reporting Standards and Firm Performance: **A Systematic Review. Applied Finance and Accounting**, 6 (2), 1-10.

-Salkind, Neil J. (2019). **Exploring Research** (9thed).Upper Saddle River, New Jersey, NJ: Pearson India, Inc.

-Salleh, F., Khamarulzaman, M. H., Azlan, M. A. M., Sharazi, M., Mustazar, M., Hamzah, N. A., & Zainol, N. A. (2020). Manufacturer's Demand for Liability Insurance: A Critical Review. **Journal of Critical Reviews**, 7(11), 577-582.

-Salman, S. A., & Htay, S. N. N. (2014). Insurance in the Light of Religious Teaching and Ethics: A Case Study of India. **Middle-East Journal of Scientific Research,** 19(2), 299-305.

-Sanni, O. (2019). Effect of Board Independence and Risk Management on Financial Performance of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. Journal of Business Innovation, **Journal Inovasi Perniagaan**, 4(2), 22-35.

-Sarhan, H. (2020). **Hedging, IFRS 9 and IFRS 17: Insurers perspective**. 10.13140/RG.2.2.24185.70243.

-Segal, M., & Naik, G. (2019). The Expected Impact of the Implementation of International Financial Reporting Standard (IFRS) 16–Leases. **Journal of Economic and Financial Sciences**, 12(1), 1-12.

-Sekaran, U., & Bougie, R., (2016). **Research Methods for Business: A Skill Building Approach**, (7thed), NY: John Wiley & Sons Inc, New York.

-Shahriari, S., & Shahriari, M. (2016). The effect of social and demographic and economic factors on life insurance demand. **International Journal of Management and Social Science Research Review**, 1(28), 200-207.

-Sheikh A., & Isak, A. (2019). Financial Management Practices and Financial Performance of Service Companies in Somalia. **Research Journal of Finance and Accounting**. 10. 59-68.

-Shieldsmith, John (2020). **What solvency is and how it solves your financial woes**, https://quickbooks.intuit.com/r/coronavirus/understanding-solvency-ratios/

-Singh, R., & Srivastava, S. K. (2019). Implementation of IFRS as Indian Accounting Standard for Similarity in Financial Reporting in India: Challenges & Benefits. **American Journal of Theoretical and Applied Business**, 5(4), 90-96.

-Souza, F. Ê. A. D., Botinha, R. A., Silva, P. R., & Lemes, S. (2015). Comparability of accounting choices in future valuation of investment properties: an analysis of Brazilian and Portuguese listed companies. **Revista Contabilidade & Finanças**, 26(68), 154-166.

-Subedi, P, B. (2016). Using Likert Type Data in Social Science Research: Confusion, Issues and Challenges. **International Journal of Contemporary Applied Sciences**, 3(2). 36 -49.

-Suh, Ch., (2018). **Onerous contracts Proposals to clarify IAS 37 Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets, IFRS**, In brief.

-Széles, Z., Dečman, N., & Rep, A. (2019). **Opportunities and Challenges in the Practical Application of Fair Value Model in the Field of SMEs Financial Reporting**. Modern economy, smart development, 475.

-Taylor A. D., Domfeh, K. O., & Denkyirah, E. K. (2016). Is inflation a threat on financial sector performance. **European Journal of Business and Management**, 8(33), 59-71.

-Tinghitsi, S., (N.D.). Overview of Commercial Insurance Rsk4803 I Topic 1: Overview of Commercial Insurance 1.

-Vintila, G., & Nenu, E. A. (2015). An Analysis of determinants of corporate financial performance: Evidence from the bucharest stock exchange listed companies. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 5(3).

-Wang, J., & Wu, Y. (2011). Risk adjustment and momentum sources. **Journal of Banking & Finance**, 35(6), 1427-1435.

-Wang, X., Dennis, L., & Tu, Y. S. (2007). Measuring financial condition: A study of US states. **Public Budgeting & Finance**, 27(2), 1-21.

-Williams, Ch., Erin, T., and Katayoun, S., (2015). Transportation Financing In The Us Expanding the options available for P3s, InfraRead, Issue 6.

-Windsor, P., Yong, J., Bell, M. C. T., & Jenkinson, N. (2020). Accounting Standards and Insurer Solvency Assessment. IMF Working Papers, 2020(146).

-Yanik, S & Ece, B. A. S. (2017). Evaluation Of IFRS 17 Insurance Contracts Standards For Insurance Companies. Press Academia Procedia, 6(1), 48-50.

-Yusoff, Md. H. (2017). **The Effect of Liquidity and Solvency on Profitability: the Case of Public-Listed Consumer Product Companies in Malaysia**, (Doctoral dissertation, Universiti Tun Hussein Onn Malaysia).

-Zakari, M. (2017). International Financial Reporting Standard (IFRS) Adoption and Its Impact on Financial Reporting: Evidence from Listed Nigeria Oil and Gas Companies. **Asian Journal of Finance & Accounting**, 9(1), 464-474.

-Zanni, K. M., ASA, C., & CBA, C. (2014). Private company discount studies and application to non-marketable interests. **A Professional Development Journal for the Consulting Disciplines**, 17-25.

-Zouhaier, H., (2014). Insurance and economic growth, **Journal of Economics and Sustainable Development**, 5(12).

3 - **المواقع الالكترونية:**

شركات التأمين في الأردن حسب تخصصها لعام 2020 متوفر في http://www.joif.org/ (22-OCT-2020)، 03:00 PM

تمهيد السوق للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 متوفر في http://www.ascasociety.org (12-OCT-2020)، 07:00 PM

أداء قطاع التأمين في الأردن كما في 31/7/2020 متوفر في https://insurancepanorama.com (20-OCT-20)، 04:00 PM

النسب المالية وأنواعها وقوانين حسابها ومدلولاتها متوفر في https://mdrscenter.com/ 0 (15/OCT/2020) 2:00 PM

المجموعة العربية الأردنية للتأمين، http://www.ajig.com، وقت المشاهدة/ 22-5-2021، الساعة 8:00 AM.

الموقع الرسمي وزارة الصناعة و التجارة و التموين

http://www.Mit.gov.jo/AR//NewsDetailes (16-MAY-2021) 6:34PM

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين http://www.ascasociety.org

7:13PM (12/OCT/2020)

موقع بانوراما التامين https://insurancepanorama.com

4:45 PM (20/OCT/2020)

الموقع الرسمي لمركز البحوث و الدراسات https://mdrscenter.com/

(15/OCT/2020) 2:00 PM

ركز إيداع الأوراق المالية https://www.sdc.com.jo

(13/MAY/2021)1:00 pm

الملاحق

ملحق (1) هامش الملاءة

			عن الفترة المنتهية في 2018/12/31	عن الفترة المنتهية في 2017/12/31
أولا	رأس المال المتوفر ملحق رقم (2)	1	0	
ثانيا	**رأس المال المطلوب :-**			
	رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات (ملحق3)	2	180	
	رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية (ملحق4)	3	0	
	رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين (ملحق5)	4	0	
	رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة (ملحق6)	5	0	
	مجموع رأس المال المطلوب	6	180	0
	نسبة هامش الملاءة = رأس المال المتوفر / رأس المال المطلوب		**0%**	**#DIV/0!**
	مساعد المدير العام للشؤون المالية		**المدير العام**	

ملحق (2) رأس المال المتوفر

البيـــــــان		الرصيد
رأس المال الأساسي :-		
- رأس المال المدفوع		
- الإحتياطيات المعلنة		
الاحتياطي القانوني		
الاحتياطي الإختياري		
احتياطيات أخرى		
- علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة		
- الأرباح المدورة		
- حقوق الأقلية		
يطرح:-		
- الخسائر المدورة		
- خصم الإصدار		
- اسهم الخزينة		
- التجاوز لتعليمات رقم (1) لسنة 2006 / تعليمات اسس استثمار اموال شركات التأمين فيما		
- النقص في المخصصات والمخصصات الفنية		
مجموع رأس المال الأساسي		0
رأس المال الإضافي :-		
- الزيادة في قيمة الإستثمارات العقارية		
- التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر		
- فروقات ترجمة العملات الأجنبية		
- القروض المساندة : تكون القروض المساندة مرجحة بالأوزان حسب الفترة المتبقية لإستحقاقها على		
سنة او اقل	0%	
اكثر من سنة - سنتين	20%	
اكثر من سنتين - ثلاث سنوات	40%	
اكثر من ثلاث سنوات - اربع سنوات	60%	
اكثر من اربع سنوات - خمس سنوات	80%	
اكثر من خمس سنوات	100%	
مجموع رأس المال الاضافي (شريطة ان لا يزيد عن 50% من مجموع رأس المال الاساسي)		0
يطرح : استثمارات في شركات تابعة وزميلة مالية		
اجمالي رأس المال المتوفر		0

ملحق (3) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات

البيان		الرصيد	الوزن	رأس المال المطلوب
النقد في الصندوق وارصدة لدى البنوك والودائع المربوطة شهريا لدى البنوك وشهادات الايداع			0%	0
ايرادات مستحقة القبض		9,000	2%	180
المصاريف المدفوعة مقدما			0%	0
صافي الذمم المدينة				
حملة الوثائق/الوكلاء/الوسطاء/الشركات التابعة والزميلة/اقساط القروض المستحقة وغير المدفوعة/الشركاء/الموظفين	ذمم لم تستحق بعد		10%	0
	ذمم مستحقة حتى 90 يوم		20%	0
	ذمم مستحقة من 90 - 180يوم		50%	0
	ذمم مستحقة من 180 - 360 يوم		75%	0
	ذمم مستحقة اكثر من 360 يوم		100%	0
الذمم المدينة شركات التامين المحلية وشركات معيدي التامين				
ذمم شركات معيدي التامين المحلية			5%	0
ذمم شركات معيدي التامين الخارجية والمصنفة ضمن المجموعة الاولى			5%	0
حصة شركات معيدي التامين				
شركات معيدي التامين المحلية وشركات معيدي التامين	مخصص الاقساط غير المكتسبة		0.5%	0
الخارجية والمصنفة ضمن المجموعة الاولى	مخصص الادعاءات		2%	0
المستردات للادعاءات غير المدفوعة			15.0%	0
اوراق قبض وشيكات برسم التحصيل				
ـ تستحق خلال 6 شهور			10%	0
ـ تستحق بعد 6 اشهر			25%	0
الاستثمارات				0
ودائع لدى البنوك :-				
ـ لاجل اكثر من شهر وحتى سنة				
ـ البنوك المصنفة ضمن المجموعة الاولى			0.5%	0
ـ البنوك المصنفة ضمن المجموعة الثانية			4%	0
ـ لاجل اكثر من سنة				
ـ البنوك المصنفة ضمن المجموعة الاولى			2%	0
ـ البنوك المصنفة ضمن المجموعة الثانية			8%	0
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل :-				
ـ اسهم			15%	0
ـ سندات تنمية/سندات مكفولة من الحكومة الاردنية			0%	0
ـ السندات الصادرة عن/او المكفولة من حكومات دول اخرى مصنفة AAA			0%	0
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الاولى*			0.5%	0
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الثانية			4%	0
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الأخر :-				
ـ اسهم			15%	0
ـ سندات تنمية/سندات مكفولة من الحكومة الاردنية			0%	0
ـ السندات الصادرة عن/او المكفولة من حكومات دول اخرى مصنفة AAA			0%	0
ـ سندات واسناد قرض تستحق خلال سنة				
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الاولى*			0.5%	0
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الثانية			4%	0
ـ سندات واسناد قرض تستحق بعد سنة				
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الاولى*			2%	0
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الثانية			8%	0
موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق :-				
ـ سندات تنمية/سندات مكفولة من الحكومة الاردنية			0%	0
ـ السندات الصادرة عن/او المكفولة من حكومات دول اخرى مصنفة AAA			0%	0
ـ سندات واسناد قرض تستحق خلال سنة				
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الاولى*			0.5%	0
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الثانية			4%	0
ـ سندات واسناد قرض تستحق بعد سنة				
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الاولى*			2%	0
ـ سندات واسناد قرض الصادرة ضمن المجموعة الثانية			8%	0
استثمارات عقارية			15%	0
استثمارات في شركات تابعة وزميلة غير مالية			100%	0
القروض :-				
ـ قرض لحملة وثائق الحياة التي لا تزيد عن القيمة التصفوية للوثيقة		0	0%	0
ـ قرض لحملة وثائق الحياة التي تزيد عن القيمة التصفوية للوثيقة		0	8%	0
ـ قرض لشركات وافراد برهونات عقارية		0	8%	0
ـ قرض لشركات وافراد بضمانات عينية اخرى		0	12%	0
ـ قرض لشركات وافراد			25%	0
ـ قرض لشركات تابعة وزميلة وذات علاقة		0	25%	0
استثمارات اخرى		0	20%	0
الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى				
الموجودات العقارية لاستخدام الشركة			8%	0
الموجودات الاخرى				
* وتشمل الشهرة والموجودات غير الملموسة الاخرى والاثاث والمفروشات والاجهزة والمعدات واى موجودات اخرى من ذات الطبيعة			100%	0
اجمالي رأس المال المطلوب				180
* يستثنى من المجموعة الاولى حكومات الدول الاخرى المصنفة AAA				

ملحق (4) رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية

مجموع رأس المال المطلوب	رأس المال المطلوب		الوزن	صافي مخصص الادعاءات	رأس المال المطلوب		الوزن للاعلى	صافي مخصص الاقساط غير المكتسبة	50% من صافي الاقساط المكتتبة
0	0	0.000	20%		0	0.000	8%		
0	0	0.000	10%		0	0.000	8%		
0	0	0.000	10%		0	0.000	8%		
0	0	0.000	25%		0	0.000	8%		
0	0	0.000	20%		0	0.000	8%		
0	0	0.000	15%		0	0.000	8%		
0	**0**			**0**	**0**			**0**	**0**

ملحق (5) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين

اسم معيدي التأمين	حصة معيدي التأمين من مخصص الاقساط غير المكتسبة	حصة معيدي التأمين من مخصص الادعاءات	10% اضافي لكل من مخصص الاقساط غير المكتسبة والادعاءات	ذمم معيدي التأمين المدينة	ذمم معيدي التأمين الدائنة	المبالغ المحجوزة من معيدي التأمين او أي ضمانات اخرى	مجموع المبالغ	الوزن	رأس المال المطلوب
معيدي التأمين المصنفين ضمن المجموعة الثانية									
شركة اعادة التأمين العربية			0	0			0	30%	0
المجموعة العربية لاعادة التأمين - ARIG	0		0		0	0	0	30%	0
MILLI RE	0		0	0	0	0	0	30%	0
المجموعة الاهلية للتأمين	0	0	0		0	0	0	30%	0
المجموع	0	0	0	0	0	0	0		0
معيدي التأمين المصنفين ضمن المجموعة الرابعة									
الصندوق العربي لتأمين اخطار الحرب /اوريس			0	0			0	100%	0
شركة اعادة التأمين العراقية	0		0	0	0	0	0	100%	0
المجموع	0	0	0	0	0	0	0		0
الإجمالي	0	0	0	0	0	0	0		0

ملحق (6) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة

البيان		المبلغ	رأس المال المطلوب
الجزء الاول :-			
ـ اجمالي المخصص الحسابي	1		
ـ حصة معيدي التامين من المخصص الحسابي (بحد اعلى 15% من البند 1)	2	0	
ـ قروض لحملة وثائق الحياه	3	0	
ـ الصافي (1-2-3)	4	0	
ـ رأس المال المطلوب (4*النسبة)	**3%**		**0**
الجزء الثاني :-			
أولا : الوثائق الفردية :-			
ـ اجمالي المبالغ المؤمنة (Sum Insured)	6		
ـ حصة معيدي التامين من اجمالي المبالغ المؤمنة (بحد اعلى 50% من البند 6)	7	0	
ـ الصافي (6-7-1+2)	8	0	
رأس المال المطلوب (8*النسبة)	**0.15%**		**0**
ثانيا : الوثائق الجماعية :-			
ـ اجمالي المبالغ المؤمنة (Sum Insured)	10		
ـ حصة معيدي التامين من اجمالي المبالغ المؤمنة (بحد اعلى 50% من البند 10)	11	0	
ـ الصافي (10-11)	12	0	
رأس المال المطلوب (12*النسبة)	**0.15%**		**0**
اجمالي رأس المال المطلوب (5+9+13)	**14**		**0**

ملحق (7) تعليمات هامش الملاءة في شركات التأمين الأردنية

تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢

تعليمات هامش الملاءة*

صادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين**

بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من

قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات هامش الملاءة لسنة ٢٠٠٢) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في المادة (٢) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

المادة (٣):

تنفيذاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٣٥) من القانون تلتزم الشركة بالاحتفاظ بهامش الملاءة وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

المادة (٤):

أ- لمقاصد القانون تمثل (الزيادة في قيمة موجودات الشركة الفعلية على مطلوباتها) الواردة في تعريف هامش الملاءة رأس المال المتوفر.

ب- يكون هامش الملاءة نسبة رأس المال المتوفر إلى رأس المال المطلوب على أن لا تقل هذه النسبة عن (١٥٠٪) وذلك وفقاً لمجموع البنود الواردة في الملحق رقم (١) المرفق بهذه التعليمات.

ج- تنفيذاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة، يحدد جدول زمني للالتزام بهامش الملاءة بمقتضى قرار يصدره المجلس لهذه الغاية.

المادة (٥):

يتكون رأس المال المتوفر من رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي وذلك وفقاً لإجمالي البنود الواردة في الملحق رقم (٢) المرفق بهذه التعليمات، على أن لا يزيد رأس المال الإضافي عن (٥٠٪) من مجموع رأس المال الأساسي.

المادة (٦):

يتكون رأس المال المطلوب من مجموع البنود الواردة في الملاحق المرفقة بهذه التعليمات على النحو التالي:-

أ- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات وفقاً للملحق رقم (٣).

ب- رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية وفقاً للملحق رقم (٤).

ج- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين وفقاً للملحق رقم (٥).

د- رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة وفقاً للملحق رقم (٦).

المادة (٧):

أ- على الشركة تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات الواردة في الملاحق المرفقة بهذه التعليمات كل ثلاثة أشهر على أن تكون البيانات والمعلومات المقدمة سنوياً ونصف سنوياً مصادق عليها من المدقق وذلك لكل مما يلي:-

١- أعمال الشركة في المملكة.

٢- أعمال الشركة في المملكة وفروعها الخارجية، إن وجدت.

٣- أعمال الشركة في المملكة وفروعها الخارجية والشركات التابعة لها، إن وجدت.

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، تلتزم الشركة ولمدة ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ أحكام هذه التعليمات بتزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات الواردة في الملاحق المرفقة بهذه التعليمات شهرياً.

ج- في حال وجود خلل في أي من المعلومات أو البيانات المقدمة وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة للمدير العام أن يطلب من الشركة تصحيح هذه المعلومات أو البيانات خلال المدة التي يحددها لهذه الغاية.

المادة (٨):

تعتبر الملاحق المرفقة بهذه التعليمات جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها.

المادة (٩):

يصدر المدير العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

مجلس إدارة هيئة التأمين

ملحق (8) أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة البلقاء التطبيقية

كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية

السادة شركات التأمين المحترمين

تحية طيبة وبعد،

تهدف هذه الاستبانة إلى جمع البيانات اللازمة لرسالة ماجستير بعنوان: " الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم "17" (عقود التأمين) على الملاءة المالية في شركات التأمين الأردنية الذي سيتم تطبيقه في عام (2023), حيث سيتم الحكم على الملاءة المالية حسب تعليمات هامش الملاءة المالية لشركات التأمين الأردنية والتي تعتمد بشكل رئيس على رأس المال المتوفر ورأس المال المطلوب وذلك بهدف استكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية عمان الجامعية–جامعة البلقاء التطبيقية.

إن إجابتكم على فقرات هذه الاستبانة بدقة وموضوعية سيكون له الأثر المهم في إثراء الدراسة وتحقيق أهدافها الأكاديمية، علماً أن إجاباتكم سيتم التعامل معها بموضوعية وسرية، وستوظف لغايات البحث العلمي فقط.

في حال وجود مصطلحات في الاستبانة ترغبون في التأكد من معناها، فان الصفحة الأخيرة في الاستبانة تحوي أبرز المصطلحات الخاصة بالدراسة. كما يمكنكم التكرم بالتواصل مع الباحثة لأي استفسار كان.

ولكم جزيل الشكر والتقدير،،،

شاكره حسن تعاونكم،

الباحثة: شهد أبو الفول
هاتف: 0796288826
بريد الكتروني:abualfoulshahd@gmail.com

اشراف الدكتور: احمد عبد الرحيم الدحيات
هاتف:0777765511

أولا: المعلومات الديموغرافية:

الرجاء وضع إشارة أمام الإجابة المناسبة للفقرات الآتية:

1. العمر:

□ أقل من25 سنة □ 25-35 سنة

□ 36-45سنة □ أكبر من 45 سنة

2. المؤهل العلمي:

□ دبلوم □ بكالوريوس

□ ماجستير □ دكتوراه

3. المسمى الوظيفي:

□ محاسب رئيسي □ مدير مالي □ مدقق مالي

4. سنوات الخبرة:

□ أقل من 5 سنوات □ 5-10 سنوات

□ من 10-15 سنة □ أكثر 15 سنة

5. الشهادات المهنية

□ CMA □ CPA □ CIA

□ JCPA □ أخرى

6. التخصص الجامعي

□ المحاسبة □ التمويل

□المالية □ الاقتصاد

7. قدر المعرفة بمعيار الابلاغ المالي (17) عقود التأمين

□ كبير □ متوسطة □ قليلة

ثانياً: أسئلة الاستبانة المتعلقة بالأثر المتوقع لتطبيق المعيار "17" على هامش الملاءة المالية

الرجاء التكرم بوضع إشارة مقابل العبارة التي تمثل رأيك لكل فقرة من الفقرات الآتية:

الفقرة	البند	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
الأثر المتوقع على رأس المال المتوفر						
1	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالآخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية يؤثر على بيان الدخل الشامل الآخر					
2	التغير في صافي الدخل نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) من شانه أن يؤثر على نسب الاحتياطي الإجباري والاختياري لشركات التأمين					
3	يؤثر وجود هامش الخدمة التعاقدية حسب المعيار على قيم الأرباح والخسائر في قائمة الدخل وبالتالي الأرباح المدورة					
4	تقل إيرادات الفترة عند توزيع الإيرادات المستقبلية على مدى فترة تغطية عقد التأمين باعتبار احتساب الفرق بين معدلات الخصم والنفقات النقدية المستقبلية					
5	يقلل تقييم الإيراد غير المكتسب في بداية العقد من الإيرادات عند الأخذ بعين الاعتبار معدلات الخصم والتدفقات النقدية المستقبلية					
6	يؤجل المعيار الجديد الاعتراف بالأرباح بالنسبة لبعض منتجات التأمين بخلاف التأمين على الحياة، مما سيؤدي إلى الاعتراف المبكر بالخسائر					
7	يتم عرض أثر القيمة الزمنية للنقود بشكل منفصل بالأرباح أو الخسائر ضمن مصروفات تمويل التأمين مما يؤثر على قيمة صافي الدخل					
8	يؤثر تطبيق معيار (17) عقود التأمين على رأس المال المتوفر (التنظيمي) حسب هامش الملاءة على الدخل غير المكتسب بالتالي يتأثر الدخل المتحقق من عقود التأمين					
9	يتم تعديل الزيادة في المخصصات عند تطبيق معيار (17) عقود التأمين بأثر رجعي مما ينعكس سلباً على الأرباح المدورة في بداية الفترة.					

الفقرة	البند	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
10	توزيع حصص معيدي التأمين من الإيرادات والتعويضات على مدى فترة تغطية العقد من شأنه التأثير على صافي الدخل.					
الأثر المتوقع على رأس المال المطلوب						
11	يتم الأخذ بعين الاعتبار معدلات الخصم المستخدمة والتدفقات النقدية المستقبلية ونسب المخاطر اللازمة للوفاء بعقود التأمين مما ينعكس على قيم الالتزامات وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب					
12	وجود هامش الخدمة التعاقدية حسب المعيار سيؤثر على قيم الأصول والالتزامات الخاصة بعقود التأمين					
13	يساهم استخدام معدلات الخصم للتدفقات النقدية المستقبلية في عكس القيمة العادلة من خلال توزيعه على العمر المتبقي لعقد التأمين وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب					
14	اختلاف طرق الاعتراف بهامش الملاءة مقارنة بالأقساط غير المكتسبة يؤثر على زيادة الالتزامات					
15	وجود مقابل لمخاطر التأمين المهمة مُقاس بشكل صريح وإلزامي ضمن مكونات قياس الالتزامات (تعديل المخاطر) سينعكس على زيادة مخصصات المخاطر					
16	إدراج تكاليف الاستحواذ كالتزامات متعلقة بالتأمين حسب المعيار الجديد بدلاً من المعالجة السابقة سيزيد من الالتزامات مما يزيد قيمة رأس المال المطلوب					
17	استخدام النموذج العام يساعد في معرفة إيرادات عقود التأمين من خلال هامش الخدمة التعاقدية وتغيرات تعديلات المخاطر					
18	تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) سيكون له تأثير واضح على كل من صافي الذمم المدينة والذمم المدينة لشركات معيدي التأمين المحلية إذ سيتم التقييم بالقيمة العادلة					

الفقرة	البند	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
19	سيكون هناك تأثير واضح على حصة معيدي التأمين إذ سيتم احتساب هامش الخدمة التعاقدية حسب النموذج المستخدم للالتزامات والأصول والإيرادات والتعويضات					
20	يختلف مقدار التأثير في على حصة التأمين ومعيدي التأمين باختلاف نموذج القياس					
21	الزيادة في التحوطات المطلوبة من قبل المعيار مقابل مخاطر الموجودات غالباً يكون لها تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب					
22	الزيادة في التحوطات المطلوبة من قبل المعيار مقابل الالتزامات الاكتتابية غالباً يكون لها تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب					
23	مجموع رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية يتأثر سلبا عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) إذ يتم اعتماد مبدأ الاستحقاق النقدي للاعتراف عوضا عن الاعتراف بجميع الأقساط في أول الفترة					
24	الزيادة في التحوط المطلوب من قبل المعيار مقابل مخاطر معيدي التأمين يكون له تأثير سلبي على مجموع رأس المال المطلوب					

مصطلحات تتعلق بالاستبانة:

- **هامش الخدمة التعاقدية:** الجزء من القيمة الدفترية لأصل أو التزام لمجموعة من عقود التأمين والتي تمثل الربح غير المكتسب والذي ستعترف فيه الشركة عند تقديم الخدمات بموجب عقود التأمين ضمن مجموعة عقود التأمين، كما عرف هامش الخدمة التعاقدية انه من احد مكونات القيمة الدفترية لالتزامات أو أصول مجموعة عقود التأمين حيث يظهر الأرباح غير المحققة (غير المكتسبة) أي الربح الذي تتوقع الشركة تحقيقه من خلال تقديم الخدمات التي تعهدت بها بموجب العقود القائمة بين الطرفين أو ما تبقى من الفترة لانتهاء العقد.
- **القسط غير المكتسب:** القسط المقابل للفترة الزمنية المتبقية في بوليصة التأمين.

- **تعديلات المخاطر غير المالية:** المقابل الذي تطلبه شركة التأمين لتحمل حالة عدم التأكد حول مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية للمخاطر غير المالية عند وفاء الشركة بالتزاماتها الواردة بعقد التأمين.
- **مخاطر التامين:** المخاطر غير المالية التي تنتقل من حائز عقد التأمين إلى شركة التأمين.
- تعديل المخاطر والذي سيصور المقابل الذي تفرضه الشركة نظير تحملها المخاطر غير المالية الناشئة عن العقود.
- يعرَّف **هامش الملاءة** على أنه الحد الأدنى من الزيادة في أصول شركة التأمين على التزاماتها التي تحددها الهيئات التنظيمية.
- **رأس المال المطلوب** يتكون من عدة بنود أساسية وهي:
  1. رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات
  2. رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية
  3. رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين
  4. رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة
- **رأس المال الإضافي** هو نسبة لا تزيد عن 50% من قيمة رأس المال الأساسي
- **نماذج القياس:** هناك ثلاثة نماذج معتمدة لقياس هامش الخدمة التعاقدية

1. نموذج الكتل أو اللبنات وهو النموذج العام ويتألف من أربعة عناصر أساسية تقاس منفصلة وبشكل واضح وهي:
   - تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية
   - الخصم
   - تعديل المخاطر
   - هامش الخدمة التعاقدية
2. نموذج الرسوم المتغيرة: وهو نموذج للقياس يستخدم في العقود التي تتضمن ميزات المشاركة المباشرة، ويغاير نموذج الكتل في كيفية قياس هامش الخدمات التعاقدية.
3. نموذج تخصيص الأقساط: وهو نموذج اختياري في ظل ظروف معينة يسعى لتبسيط متطلبات القياس للمعيار (17).

ملحق (9) أسماء السادة محكمين أداة الدراسة

الاسم	الرتبة الأكاديمية	التخصص	الجامعة
د. عبد الحكيم مصطفى جودة	أستاذ دكتور	محاسبة	جامعة الإسراء
د.عبد الرحمن خالد الدلابيح	أستاذ دكتور	محاسبة	جامعة آل البيت
د. محمد فوزي شبيطة	أستاذ دكتور	محاسبة	جامعة عمان العربية
د. فراس سليمان الشلبي	أستاذ دكتور	نظم المعلومات الإدارية	جامعة البلقاء التطبيقية
د. خالد عريج ابو ريشة	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
د. محمد سعادات عميرة	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة فيلادلفيا
د. وليد عمر عويس	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
د. دانا محمد النجار	أستاذ مشارك	تمويل	جامعة العلوم التطبيقية
د. عمر عبد الرزاق النسور	رئيس قسم التفتيش في هيئة الأوراق المالية		
بلال إبراهيم الحلالمة	مشرف تقارير مالية في الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين		

Abstract

The Expected Impact of Implementation of International Financial Reporting Standard "Insurance Contracts" on the Financial Solvency Margin According to Perceptions of Workers in Insurance Companies Operating in Jordan

By

Shahd Nimr Abu Al-Foul

Supervisor

Ahmed Abdel Rahim Al-Dahiyat

This study aims to know if their an expected impact of implementation of international financial reporting standard (17) "insurance contracts" on the financial solvency Margin by trends of employees of insurance companies operating in Jordan which will be applied at the beginning of (2023). In order to achieve the objectives of this study, an analytical descriptive approach will be used, (157) questionnaires were distributed to the study population, which consists of (24) Jordanian insurance companies and (127) questionnaires, were returned. It included the inspection unit (financial managers, financial auditors, accountants).The variables of the study were to show the expected impact of the application of the International Financial Reporting Standard (IFRS) 17 "Insurance contracts on the margin of solvency by employee trends .In order to achieve the objectives of this study and test its hypotheses, several statistical tests will be relied upon, by using the statistical program SPSS, the study results show that there is an expected impact of implementation of international financial reporting standard (17) "insurance contracts" on the financial solvency margin by Trends of employees of insurance companies operating in Jordan and on solvency margin items which are available capital and required capital. based on the above findings the study recommended that solvency margin instructions be reviewed based on changes that could occur as a result of the application of the standard. The researcher also recommends that research on the standard should be increased.

Key words: International Financial Reporting Standard (17), Insurance Contracts, Financial Solvency margin, Insurance companies operating in Jordan